



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة السادسة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمانة
الحادي عشر المنعقدة في ٨ رجب سنة ١٤١٢ الموافق
١٣/١/١٩٩٢ ميلادي

(الجلد ٢٩)

(العدد ٦)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ . طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونه.

ب . طلب اجازة مقدم من سعادة العين الدكتور داود حنانيا.

٥

٣ . تلاوة الكتب الواردة:

- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٨٢) تاريخ ١١/١/١٩٩٢ المتضمن

موافقة مجلس النواب على:-

ملحق من الملحق

الصفحة

١ . القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦ قانون اعمال الصرافة والقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية كما وردا من الحكومة لان القانون الاخير يلغي السابق الاصيل.

ب . الموافقة على:

- مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه.

٤ - مقررات اللجان:

أ . قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/١١ ، حول:

١ . مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠.

٢ . مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٨٩.

٣ . مشروع قانون محكمة بلدية المرقى لسنة ١٩٨٩.

ب - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/٩ ، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢.

٥ - مناقشة قرار اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ ، من قبل السادة اعضاء مجلس الاعيان.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

٥٦

١٠٩

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ١٩٩١/١/١٣ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (السادسة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: دولة السيد مضر بدران، معالي الدكتور خليل السالم، معالي الدكتور اسحق الفرخان.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: معالي السيد مروان القاسم، سعادة السيد محمد كمال، سعادة السيد خالد الطراونه، سعادة الدكتور داود حنانيا.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سعادة الدكتور كمال الشاعر.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

وحضر من الحكومة

١ . سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ . معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٥ . معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٦ . معالي السيد نبال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٧ . معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ . معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

٩ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

١٠ . معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الأشغال العامة والاسكان.

١١ . معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير الدولة.

١٢ . معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٣ . معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٤ . معالي الدكتور عبد الرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٥ . معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٦ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٧ . معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.



مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة / جدول الاعمال.

مع اطيب تمنياتي واحترامي

خالد الطراونه

عضو مجلس الاعيان



السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم، على تلاوة محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة السيد خالد الطراونه.

الجميع: موافقون.

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخيم:

تحية واحترام وبعد،،،

ارجو دولتكم بالعلم بانني ساكون خارج البلاد اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٢/١/٧ ولمدة اسبوعين.

السيد الامين العام:

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة العين الدكتور داود حنانيا.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة الدكتور داود حنانيا؟

الجميع: موافقون.

داود حنانيا

دولة السيد احمد اللوزي الاكرم،،،

رئيس مجلس الاعيان

سيدي،،،

أرجو التلطف بالعلم بانني ساكون خارج المملكة وفي زيارة عمل للولايات المتحدة ما بين

الثامن من هذا الشهر والثامن عشر منه.

وعليه فاعتذر عن حضور جلسات المجلس خلال هذه المدة.

مع فائق التقدير لدولتكم

المخلص

داود حنانيا

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور كمال الشاعر.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة الدكتور كمال الشاعر.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٨٢) تاريخ ١٩٩٢/١/١١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:-

١ - القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦ قانون الغاء اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية كما وردا من الحكومة لان القانون الاخير يلغي السابق الاصلي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٤/٨٢

التاريخ: ١٤١٢/٧/٧هـ

الموافق: ١٩٩٢/١/١١م

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة السيد خالد الطراونه.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة السيد خالد الطراونه.

الجميع: موافقون.

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخيم:

تحية واحترام وبعد،،،

ارجو دولتكم بالعلم بانني ساكون خارج البلاد اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٢/١/٧ ولمدة اسبوعين.

مجلس الاعيان

«وهذا هو نص القانونين كما احاطها المجلس الى لجنته القانونية».

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦
قانون اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

البنك : البنك المركزي الاردني.

المجلس : مجلس ادارة البنك المركزي.

المحافظ : محافظ البنك المركزي.

البنك المرخص : البنك الذي رخص له بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام قانون البنوك.

الشخص المرخص : الشركة التي رخص لها البنك بالتعامل بالذهب او بالعملات الاجنبية وفق احكام هذا القانون.

الذهب : السبائك والمداليات والنقود الذهبية وشهادات تملك الذهب والذهب بأية حالة او صورة ما عدا الذهب الذي زادت قيمته بالتصنيع.

اعمال الصرافة : التعامل بالذهب والعملات الاجنبية.

المادة (٣)

١ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى اعمال الصرافة في المملكة الا بترخيص صادر من البنك وفقاً لاحكام هذا القانون. ويشترط في ذلك ان لا تسجل اية شركة لتعاطي اعمال الصرافة لدى السلطات الرسمية المختصة بتسجيل الشركات الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك على تسجيلها.

ب - ينشر البنك في الجريدة الرسمية اسماء الاشخاص الذين رخص لهم بتعاطي اعمال الصرافة في المملكة وعناوين محلاتهم.

المادة (٤)

١ - لا يمنح الترخيص لتعاطي اعمال الصرافة في المملكة الا للفتتين التاليتين :-
١ - الفئة الاولى :

وتشمل الشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخسوصية التي لا يقل رأس مالها عن خمسين الف دينار ويشار اليها في هذا القانون بالشخص المرخص من الفئة الاولى.

٢ - الفئة الثانية :

وتشمل الشركات المساهمة الخسوصية والشركات العادية العامة التي لا يقل رأسمالها عن خمسة وعشرين الف دينار ويشار اليها في هذا القانون بالشخص المرخص من الفئة الثانية.

ب - لغايات دفع رسوم رخص المهن يصنف الشخص من الفئة الاولى في الدرجة الاولى ويصنف الشخص المرخص من الفئة الثانية في الدرجة الثانية.

المادة (٥)

يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب من البنك المناطق التي يحق لكل من الفتين المنصوص عليهما في المادة (٤) من هذا القانون بتعاطي اعمال الصرافة فيها، وله ان يعدل قراره كلما رأى ذلك مناسباً، وان يضمه المناطق الاخرى التي يحق للشخص المرخص في اي من الفتين المشار اليهما فتح فروع لمحله فيها.

المادة (٦)

يجب ان تتوافر باستمرار الشروط التالية في الشخص المرخص وذلك تحت طائلة الغاء الترخيص :-

أ - ان لا يقل رأسماله في اي وقت عن الحد المقرر للفئة التي رخص على اساسها.

ب - ان يتعاطى اعمال الصرافة في محل مستقل مناسب وان لا يمارس فيه اي عمل آخر مهما كان نوعه.

ج - ان يكون مسجلاً في سجل الشركات لدى وزارة الصناعة والتجارة او لدى اية جهة رسمية اخرى قد تحل محلها.

د - ان يكون مسجلاً لدى الغرفة التجارية في المدينة التي يتعاطى اعمال الصرافة فيها او لدى اقرب غرفة تجارية اليها اذا لم يكن فيها غرفة تجارية.

هـ - ان يحتفظ بسجلات منظمة طبقاً لاحكام قانون التجارة وتعليمات البنك.

المادة (٧)

على الشخص المرخص القيام بما يلي :-

أ - تعيين مدقق حسابات قانوني مرخص لتدقيق ومراجعة سجلاته.

ب - تزويد البنك على النماذج المقررة بالبيانات والمعلومات التي يطلبها عن اي شهر على ان تقدم اليه قبل اليوم الثامن من الشهر التالي، وأن تكون مطابقة للقيود الواردة في سجلاته. وتعتبر تلك البيانات والمعلومات سرية ومكتومة ويجب التداول بها على ذلك الاساس.

تمت

المادة (٨)

تخضع سجلات الشخص المرخص وقيوده ومعاملاته المتعلقة باعمال الصرافة للتدقيق والمراجعة والتفتيش من قبل البنك، وللمحافظ تفويض اي من موظفيه او اي عدد منهم خطياً للقيام بتلك الاجراءات، على ان يكون للقائمين بها ضبط اية سجلات او قيود تعود لذلك الشخص اذا اقتضى الامر ذلك.

المادة (٩)

اذا تخلف الشخص المرخص عن ممارسة اعمال الصرافة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه الترخيص، فللبنك اما الغاء الترخيص او امهال ذلك الشخص لمدة اخرى لا تزيد على ستة اشهر تبدأ من تاريخ انتهاء المدة الاولى ويلغى الترخيص اذا لم يمارس اعمال الصرافة بعد انقضاء مدة الامهال.

المادة (١٠)

أ - يعمل بالترخيص الصادر بمقتضى هذا القانون لمدة سنة واحدة، وللبنك عدم الموافقة على تجديده بعد انتهاء مدته اذا كان طالب التجديد قد خالف احكام هذا القانون والتعليمات الصادرة بموجبه.

ب - للبنك المركزي ان يستوفي رسم ترخيص مقطوع او سنوي من الاشخاص الذين يسمح لهم بالتعامل بالذهب او بالعملات الاجنبية وفق احكام هذا القانون او اي قانون آخر وذلك حسب التعليمات التي يقررها المجلس.

المادة (١١)

للبنك ان يسمح للشخص المرخص من الفئة الاولى القيام بالمعاملات التالية :-

أ - شراء العملات الاجنبية من اي شخص ترخص من الفئة الثانية ومن الافراد وذلك بدون حدود في الحالتين.

ب - شراء العملات الاجنبية من اي شخص مرخص من الفئة الاولى وذلك بموافقة البنك. جـ - اجراء التحويلات الخارجية لتمويل عمليات المدفوعات التجارية والمدفوعات غير المنظورة، على ان تتم بموجب تصاريح عمله تصدر وفق تعليمات البنك، باستثناء فتح الاعتمادات المستندية وتبليغها.

د - بيع العملات الاجنبية:

١ - للبنك اذا رغب في الشراء.

٢ - لبنك مرخص او لاي شخص من الفئة الاولى شريطة الحصول على موافقة البنك المسبقة.

٣ - للمقيمين في المملكة والاجانب المغادرين لها وذلك في حدود المبالغ المصرح بها في اية تعليمات يصدرها البنك.

هـ - شراء وبيع السندات والاسهم والاوراق المالية الاخرى وفقاً لاحكام القوانين والانظمة المعمول بها والتعليمات السارية المفعول.

المادة (١٢)

للبنك وفقاً للتعليمات التي يصدرها او في الحالات التي يقررها :-

أ - ان يبيع العملات الاجنبية لاي شخص مرخص من الفئة الاولى او السماح له بشراء تلك العملات من اي بنك مرخص في المملكة او من اي بنك خارجي.

ب - ان يسمح لاي شخص مرخص من الفئة الاولى بالاحتفاظ بارصدة من العملات الاجنبية في خارج المملكة.

المادة (١٣)

لا يجوز استثمار اية مبالغ بالعملة الاجنبية وبالدينار الاردني في خارج المملكة وذلك فيما عدا الارصدة التي يجوز لاي شخص مرخص من الفئة الاولى الاحتفاظ بها في خارج المملكة بموجب احكام هذا القانون او تعليمات البنك.

المادة (١٤)

اذا زادت الموجودات بالعملة الاجنبية في خارج المملكة على الحد المسموح به فيجب بيع الزيادة للبنك في نهاية كل شهر، على انه يجوز بيعها بموافقة البنك لاي من البنوك المرخصة او لاي شخص مرخص من الفئة الاولى.

المادة (١٥)

للبنك ان يوافق لاي شخص مرخص من الفئة الاولى بفتح حسابات بالعملات الاجنبية مع البنوك او الوكلاء او المراسلين او الفروع في خارج المملكة وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها البنك. ويجري القيد في هذه الحسابات والسحب منها وفقاً لتلك التعليمات.

المادة (١٦)

لا يجوز للاشخاص المرخصين كشف حساباتها في خارج المملكة الا بموافقة البنك المسبقة ولمدة لا تزيد على اسبوعين في اية حالة من الحالات.

المادة (١٧)

يجري تصدير العملات الاجنبية الى خارج المملكة وفق التعليمات التي يصدرها البنك بهذا الشأن.

هكذا عند العمل

المادة (١٨)

على الشخص المرخص من الفئة الأولى نشر حساباته السنوية الختامية في صحيفة يومية محلية واحدة على الأقل، وذلك خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة التي تعود لها تلك الحسابات وتزويد البنك بالعدد الذي يحدده من نسخها وذلك خلال اسبوعين من تاريخ نشرها.

المادة (١٩)

للبنك ان يسمح للشخص المرخص من الفئة الثانية بالتعامل باوراق النقد والمسكوكات الاجنبية وشراء الشيكات المحررة بعملات اجنبية وبيعها الى البنوك المرخصة او لاي شخص مرخص من الفئة الأولى او تصديرها الى خارج المملكة واعادة قيمتها وذلك وفقاً لاحكام هذا القانون او التعليمات التي يصدرها البنك بشأنها.

المادة (٢٠)

للمؤسسات السياحية في المملكة بما في ذلك الفنادق شراء العملات الاجنبية من روادها وذلك بحكم طبيعة عملها او من خلال قيامها به، على ان يتم بيع هذه العملات الى البنوك او لأي شخص مرخص وفقاً لتعليمات البنك.

المادة (٢١)

على اي شخص مرخص بتعاطي اعمال الصرافة في المملكة قبل العمل بهذا القانون ان يوفق اوضاعه مع احكامه وذلك خلال سنتين من نشرة في الجريدة الرسمية اذا كان مركز عمله في اي من مدن عمان واربد والزرقاء وخلال اربع سنوات اذا كان مركز عمله في اي مكان اخر في المملكة. وللمجلس تمديد المدة في الحالتين او بالنسبة لاي منها اذا تبين له ان هناك ظروفًا واسبابًا تبرر مثل ذلك التمديد.

المادة (٢٢)

بالرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين المعمول به او في اي قانون آخر لا يجوز لاية محكمة او اية جهة اخرى ان تصدر حكماً او قراراً بتخلية العقار الذي يشغله اي صراف او شخص مرخص عن طريق الاجارة لممارسة اعمال الصرافة فيه عند نفاذ هذا القانون بسبب قيامه بالاجراءات اللازمة لتوفيق اوضاعه مع احكامه.

المادة (٢٣)

للبنك الغاء الترخيص المعطى لاي شخص لممارسة اعمال الصرافة في المملكة بمقتضى احكام هذا القانون في اي من الحالات التالية :-

- التوقف عن ممارسة اعمال الصرافة كلياً او جزئياً ولم يقتنع البنك باسباب التوقف.
- اذا طلب الشخص المرخص الغاء رخصته.

- اذا اندمج مع شخص مرخص آخر.
- اذا اشهر افلاسه او تقرر تصفيته.
- اذا تكررت مخالفته لاحكام هذا القانون او للتعليمات الصادرة بموجبه.

المادة (٢٤)

أ - للمجلس ان يفرض العقوبات التالية على اي شخص مرخص اذا خالف اي حكم من احكام هذا القانون او التعليمات الصادرة بمقتضاه وذلك وفق الترتيب التالي :-

- يعاقب من يخالف احكام المادة (٣/أ) بغرامة لا تقل عن ٥٠ دينار اردني ولا تزيد عن ٥٠٠ دينار اردني وله الحق في اصدار القرار باغلاق المحل والطلب من سلطات الامن المختصة بتنفيذه.
- يعاقب من يخالف احكام المواد (١٨، ١٦، ٨، ٧) بالانذار او بغرامة لا تزيد عن ٥٠٠ دينار اردني او بكلا العقوبتين معا وفي حالة تكرار المخالفة فللمجلس ان يصدر قرار يمنع به الشخص المرخص من ممارسة اعمال الصرافة للمدة التي يراها مناسبة.
- يعاقب من يخالف احكام المواد (١١) و (١٣) و (١٤) و (١٧) و (١٩) بغرامة لا تقل عن ١٠٪ من قيمة المخالفة ولا تزيد على تلك القيمة واذا تكررت المخالفة فللمجلس ان يقرر الغاء ترخيصه.
- يعاقب من يخالف احكام المادة (٢١) بالغاء ترخيصه.

ب - ان احكام هذا القانون لا تؤثر في اية اجراءات جزائية يمكن اتخاذها بمقتضى اي قانون او تشريع آخر.

المادة ٢٥

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٢٦

يلغى او يعدل اي قانون او تشريع سابق الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون، كما تلغى التعليمات الصادرة بمقتضى قرار المجلس رقم (٦٦) تاريخ ١٩٦٤/٦/٢ واية تعديلات طرأت عليه.

المادة ٢٧

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

تمت كتابته في ١٣/١/١٩٩٢م

الاسباب الموجبة لمشروع قانون اعمال الصرافة

في عام ١٩٧٦ صدر في المملكة القانون المؤقت لاعمال الصرافة رقم ٥٢، وكان هذا القانون هو الاول من نوعه ليس فقط في المملكة وإنما في البلدان العربية قاطبة باعتبار اول تشريع تنظيم مهنة الصرافة. وقد حذت بضة دول عربية بعد ذلك التاريخ، واصدرت تشريعات تستهدف تنظيم اعمال الصرافة، مستهدفة بالتشريع الاردني كأساس.

وقد كان صدور قانون اعمال الصرافة عن السلطة التشريعية في الاردن في ذلك الوقت تعبيراً عن قناعة السلطة التنفيذية والتشريعية ان هذه المهنة اصبحت من المهن الواسعة النشاط في الحقل المالي والتي تستلزم اطار مستقراً وتنظيماً واضحاً، بعد أن بقيت لسني طويلة تخضع لاحكام قانونية عامة كمهنة تجارية ولبعض احكام قوانين وتعليمات مراقبة العملة الاجنبية. وعندما قدم البنك المركزي مشروع القانون استلهم تجاربه الطويلة منذ تأسيس البنك المركزي في عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٥، وما تعرضت له هذه المهنة بالذات من ظروف واطوار ادخلت الشك في ضرورتها، واطهرت الكثير من السلبات في ممارسة أنشطة هذه المهنة. ولهذا الغاية فقد نظم القانون المؤقت المذكور:-

أ - اسلوب ترخيص المهنة وممارسة نشاطات اعمال الصرافة، وشروط منح التراخيص او الغائها.

ب - عمليات الصرافة المسموح بها وغير المسموح بها.

ج - المؤيدات القانونية تجاه انواع المخالفات التي قد يرتكبها الصرافون.

وكانت الغاية الرئيسية من اصدار التشريع المشار اليه تأمين ممارسة مهنة الصرافة بحيث تخضع لضوابط تؤمن انسجام هذا النشاط مع الصالح الاقتصادي العام للمملكة، ومكافحة ممارسة المهنة خارج اطار القانون والتنظيم الذي كان سائدا لفترة طويلة في البلاد، وكذلك ايمانا بأن مثل هذا التنظيم سيؤدي الى ان تحقق المهنة ايجابيات اقتصادية كبيرة تسهم في تنمية موارد البلاد من العملة الاجنبية، ولا سيما موارد التحويلات المالية من ابناء الاردن العاملين في الخارج.

وعلى الرغم من جميع الضوابط التي تبناها القانون، فقد تبين ان هناك بغض الثغرات النائمة والتي اعطت لفئة محدودة من ممارسي المهنة الفرصة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، سواء عن طريق تجاوز نطاق العمليات المسموح للصرافين بممارستها - كقبول ودائع من الجمهور تحت ستار الامانات، او المضاربة بالعملات الاجنبية والمعادن الثمينة في الاسواق المالية الخارجية، او اخراج الاموال من الاردن بطرق غير مشروعة... الخ. وعلى الرغم من قناعة البنك المركزي القائمة على اساس ان من يعتمد مخالفة القوانين والانظمة النافذة من الصرافين لن يعوزه

الاسلوب ولن يكون من السهل كبح نشاطه، مهما احكمت النصوص القانونية ومهما شددت عقوبات المخالفات، الا ان القانون المؤقت المشار اليه استند في فلسفته الاساسية الى ان غالبية النشاطات الصيرفية هي نشاطات ايجابية، تعمل في النهاية على رفد الاقتصاد القومي بمجمله، ولا سيما عندما تكون النشاطات الاقتصادية العامة في البلد توفر المناخ الطيب للعاملين بامانة واخلاص وفق القانون وقواعد المهنة. ولا يعتد بشذوذات محدودة يمكن ان تظهر في ممارسة اية مهنة من المهن. ولهذا فان الظروف الاقتصادية الصعبة التي اجتازتها البلاد خلال عامي ٨٨ و ٨٩، وما رافقتها من مشكلات نقدية اسهمت في عدم الاستقرار النقدي وانخفاض قيمة العملة الاردنية انخفاضاً شديداً، هذه الظروف ادت بالنتيجة الى اثابة الفرصة لعمليات صيرفة حالية خرجت عن الخط القانوني المرسوم لها واشاعت البلبلة والارتباك في اوساط المهنة الصيرفية. يضاف الى ذلك ان البنك المركزي وجد نفسه امام تشرد شديد في ممارسة المهنة تجل في وجود العشرات من الصيرافة، مما نتج عنه تعذر احكام عمليات الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي، ووجود اعداد كبيرة من الصرافين الذين لا تتوفر فيهم الشروط المناسبة لممارسة المهنة بالشكل الصحيح، كما وجد ان بعض البنوك المرخصة قد اسهمت ايضا بتمويل عمليات المضاربة لفئة من الصرافين مع تمهيل اجراء التحويلات غير المشروعة للخارج.

لهذا، ولكي لا تستفحل عمليات المضاربة وتغريب العملة الاجنبية، وحماية للنقد الاردني، فقد اصدر الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨، بالاستناد الى تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧، بالاستناد الى تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧، امرا يقتضي بالغاء تراخيص جميع شركات الصرافة في المملكة واغلاق مكاتبها ومحلها، وكذلك تجميد حسابات هذه الشركات ووضع اليد على سجلاتها وجرد موجوداتها. وكذلك اصدرت لجنة الامن الاقتصادي قراراً، بالتاريخ ذاته، وبالاحكام ذاتها. وقامت لجنة خاصة، منذ ذلك التاريخ، بمهمة تصفية الشركات الصيرفية وجرد موجوداتها ومطلوباتها.

وبالرغم من هذا التدبير الجذري، فان البنك المركزي ظل على قناعة بأن العلاج الصحيح للمشكلة يكمن في اعادة النظر في التشريعات الناطقة لعمليات الصرافة اكثر مما يكمن في الغاء المهنة ذاتها ومن هنا فقد اعد مشروع قانون جديد متكامل لاعادة السماح بمزاولة المهنة على اساس جديدة قد تساعد على ازالة الكثير من الشوائب التي كانت عالقة بالممارسات الصيرفية. ويمكن ان نلخص الاسباب الموجبة لمشروع القانون بمجموعة من الاسباب العامة تتعلق بمبررات اعادة المهنة ومجموعة اخرى من الاسباب الخاصة التي تبرر التوجهات الجديدة في المشروع المقترح. اما المجموعة الاولى فاسبابها العامة هي:-

١ - المساهمة في تحقيق نوع من المواءمة والاستقرار بين عناصر كل من العرض والطلب في سوق العملات الاجنبية للغايات غير المتطورة، كالمباحة الخارجية والتعليم والاستشفاء، وازالة

هكذا عند العمل

- الاسباب المؤدية الى وجود سوق (سواء تنصف بالتجارة الخفية بالعملة الأجنبية).
- ٢ - تسهيل عملية تدفق الاموال من وإلى الاردن، وخاصة اجتذاب تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج.
- ٣ - المساهمة في المحافظة على تعميق الاتجاهات الايجابية لاسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

اما الاسباب المبررة لمرتكبات مشروع القانون ذاته فهي :-

- ١ - تحديد الشكل القانون لشركات الصرافة بشركات التضامن والتوجيه البسيطة بالاسهم، مع عدم استبعاد امكانية التأسيس على اساس اخرى، وذلك لما اثبتته التجربة من ان شركات التضامن والتوجه البسيطة هي الصيغة الافضل بسبب اعتمادها عن مسؤولية الشركاء الشخصية في تعامل الشركة مع الغير.
- ٢ - وضع حد ادنى لرأس المال المدفوع يتراوح بين نصف مليون دينار لشركة التضامن ومليونين لاي نوع من الشركات الاخرى. مع ربط نسبة حدها الأدنى ٣٠٪ من رأس المال كوديعة الزامية لدى البنك المركزي (مع الاحتفاظ بعوائدها لصالح الشركة المودعة)، وذلك بسبب ارتفاع حجم التعامل بين الطرفين والجمهور الى مستويات عالية نتيجة التوسع المالي والنقدي والحركة السياحية ومطلوبات الاتفاق في الخارج. الخ الا ان السبب الذي لا يقل اهمية عن ذلك هو توفير الضمانات المالية الكافية للمتعاملين مع الصرافين، والغاء فرص تعامل صغار الصرافين بعمليات تتجاوز مقدراتهم المالية وتولد اخطارا كبيرة للمتعاملين. كما ان من شأنه رفع حجم رأس المال ودفع الصرافين الى تكوين مجموعات تبعد المهنة عن التشرد وصعوبة المراقبة.
- ٣ - توضيح اطار ونطاق عمل شركات الصرافة في الواقع العملي من خلال النص الصريح على الاعمال التي يسمح اولا يسمح للصراف القيام بها.
- ٤ - اعطاء صلاحيات اوسع للبنك المركزي لتحقيق اهداف المراقبة الفعلية على اعمال شركات الصرافة، كصلاحيات تعيين مدقق حسابات للقيام بعمل معين.
- ٥ - النص على معالجة الاوضاع النقدية الطارئة بما يضمن اعمال الصرافة دون اللجوء الى قرارات استثنائية، بحيث يكون قانون اعمال صالحا لكافة الاوقات والظروف.
- ٦ - وضع عقوبات ومؤيدات قانونية متدرجة، ولكن رادعا ايضاً بحق المخالفين لاحكام قانون الصرافة بهدف حماية المواطنين والمحافظة على المصلحة الاقتصادية العامة.

الاسباب الموجبة للقانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩
قانون الغاء قانون اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية
نتيجة للممارسات الخاطئة التي كانت تقوم بها بعض شركات الصرافة العاملة في المملكة وتجاوزها المستمر لاحكام القانون الذي ينظم اعمالها بما الحق الضرر بالاقتصاد الوطني وحفاظا على المصلحة العامة فقد وضع القانون المرفق.

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون
اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

يلغى (قانون اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية) رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٦، كما تلغى جميع التعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

المادة ٣

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

السيد الامين العام:

ب - الموافقة على:

- مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠ قانون اعمال الصرافة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تمت احدى النسخ

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

البنك المركزي : البنك المركزي الاردني.

المجلس : مجلس ادارة البنك المركزي.

المحافظ : محافظ البنك المركزي.

العملة الاجنبية : اي عملة او مطالبة او رصيد او ائتمان بعملة غير العملة الاردنية.

المعادن الثمينة : السبائك او النقود القانونية الذهبية او الفضية او شهادات تملك الذهب او الفضة وكذلك الذهب والفضة بأي حالة او صورة ما عدا المصنع من اي منها.

اعمال الصرافة : التعامل بالعملة الاجنبية والمعادن الثمينة.

الصراف : كل من رخص له بممارسة اعمال الصرافة وفق احكام هذا القانون.

البنك المرخص : البنك الذي رخص له بممارسة الاعمال المصرفية وفق احكام قانون البنوك المعمول به.

الشركة المالية : الشركة المالية المرخصة والمسجلة بموجب قانون البنوك المعمول به.

المادة ٣ -

أ - لا يجوز لأي شخص ان يمارس اعمال الصرافة في المملكة الا بترخيص صادر عن المجلس إلا وفقا لاحكام هذا القانون.

ب - لا يجوز تسجيل اي شركة لممارسة اعمال الصرافة لدى الجهات الرسمية المختصة بتسجيل الشركات الا بعد الحصول على موافقة خطية مبدئية مسبقة من المجلس على تسجيلها وعلى عقد تأسيسها ونظامها الاساسي.

ج - بعد اتمام الاجراءات الخاصة بتسجيل الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسماح لها بممارسة اعمالها وفقا لاحكام قانون الشركات المعمول به يصدر المجلس الترخيص النهائي بممارسة اعمال الصرافة.

د - ينشر البنك المركزي في الجريدة الرسمية اسماء الشركات التي رخص لها بممارسة اعمال الصرافة في المملكة وعناوينها.

المادة ٤ -

أ - يمنح الترخيص لممارسة اعمال الصرافة في المملكة للجهات التالية :-

١ - شركة التضامن.

٢ - شركة التوصية البسيطة.

٣ - شركة التوصية بالاسهم.

ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للمجلس الموافقة لأي نوع من انواع الشركات الاخرى بممارسة اعمال الصرافة في المملكة وذلك وفقا لتعليمات خاصة يصدرها لهذه الغاية.

المادة ٥ - اذا لم يباشِر الصراف ممارسة اعمال الصرافة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه الموافقة النهائية بالترخيص فللمجلس اما الغاء الترخيص او امهال ذلك الشخص لمدة او لمدد اخرى لا تزيد في مجموعها على ستة اشهر تبدأ من تاريخ انتهاء المدة الاولى ويعتبر الترخيص ملغى حكما اذا لم يمارس اعمال الصرافة بعد انقضاء مدة الامهال.

المادة ٦ -

أ - يعمل بالترخيص لممارسة اعمال الصرافة الصادر بمقتضى هذا القانون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ولللمجلس عدم الموافقة على تجديده اذا كان طالب التجديد قد خالف احكام هذا القانون او اي قانون آخر ذي علاقة باعمال الصرافة او الانظمة والتعليمات الصادرة بموجب اي منها. على ان تراعى في ذلك احكام هذا القانون.

ب - يستوفي البنك المركزي من الصراف رسم ترخيص مقطوعا يدفع لمرة واحدة عند الترخيص ورسم سنوي وتحديد هذه الرسوم وفقا لما يقرره المجلس بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة ٧ -

أ - على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر يجب ان لا يقل رأس مال الصراف المدفوع في اي وقت عما يلي :-

١ - نصف مليون دينار لشركة التضامن.

٢ - مليون دينار لشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالاسهم.

٣ - مليون دينار لأي نوع من الشركات الاخرى.

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ان يقرر الموافقة على تعديل الحد الأدنى لرأس المال المقرر للشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي حالة صدور القرار بزيادة الحد الأدنى لرأس المال فتعطي تلك الشركات مدة لتوفيق اوضاعها لا تقل عن سنة واحدة ووفق الاجراءات التي يحددها المجلس لهذه الغاية.

ج - يعتبر الترخيص بممارسة المهنة الممنوح لأي شخص ملغى حكما اذا لم يتم باقمام دفع الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في هذه المادة خلال المدة التي يحددها له المجلس. وتسري احكام هذه الفقرة على اي حالة ينخفض فيها رأس المال عن ذلك الحد في اي وقت من الاوقات ولاي سبب من الاسباب.

هكذا عند العمل

المادة ٨ -

أ - على الصراف ان يودع لامر المحافظ قبل مباشرة اعمال الصرافة ودیعة نقدية یحدد البنك المركزي مقدارها على ان لا تقل عن (٣٠٪) من رأس المال المدفوع لدى البنك المركزي او لدى اي بنك مرخص او شركة مالية وذلك ضمانا لتقيد الصراف باحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ب - للمحافظ ان يستعاض عن الوديعة النقدية او عن اي جزء منها بسندات صادرة عن حكومة المملكة او عن المؤسسات الرسمية العامة او البلديات او اسناد القرض المكفولة من الحكومة، على ان توضع اشارة الرهن على هذه السندات او الاسناد لامر المحافظ.

المادة ٩ - على الصراف الذي يرغب في انهاء عمله او التوقف عنه ابلاغ البنك المركزي قبل مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر من التوقف للتحقق من الالتزامات المترتبة عليه والوفاء بها.

المادة ١٠ - لا يجوز للصراف ان ينقل مركزه الرئيسي من موقعه الى موقع آخر او ان يفتح فرعاً او ينقل ايا من فروعها الى موقع آخر الا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي وفقاً للشروط التي يقررها.

المادة ١١ - لا يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية الا بموافقة المجلس ووفق التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية :-

- أ - شراء اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية وبيعها.
- ب - شراء الشيكات وشيكات المسافرين المحررة بالعملة الاجنبية وبيعها.
- ج - شراء المعادن الثمينة وبيعها.
- د - الاحتفاظ بحسابات بالعملة الاجنبية لدى بنوك خارجية يعتمدها البنك المركزي.
- و - اصدار الحوالات الخارجية لتمويل عمليات المدفوعات غير المنظورة.
- ز - تصدير اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية والمعادن الثمينة الى الخارج واعادة قيمتها بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل.

المادة ١٢ - يلتزم الصراف في بيع العملات الاجنبية وشراؤها بالاسعار التي يحددها البنك المركزي.

المادة ١٣ - لا يجوز للصراف القيام بأي من الاعمال التالية :-

- أ - فتح الحسابات الجارية للعملاء او قبول ودائع بأي شكل من الاشكال او قبول الامانات النقدية او المعادن الثمينة.
- ب - تقديم القروض او اي نوع من التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.
- ج - اصدار الكفالات بالعملة المحلية او الاجنبية داخل المملكة وخارجها.

د - خصم الاوراق التجارية.

هـ - المضاربة غير المشروعة بالعملات الاجنبية والمعادن الثمينة بأي طريقة او وسيلة بما في ذلك اذاعة او نشر وقائع مختلفة او ملفقة او مزاعم كاذبة او تقديم عروض لبيع تلك العملات والمعادن او شراؤها بصورة وفي ظروف من شأنها احداث البلبه في التعامل بها وتداولها او في رفع اسعارها او تدنيها.

و - تغذية حسابات غير المقيمين بالعملة المحلية او الاجنبية او السحب عليها.

ز - كشف حسابات المفتوحة في الخارج بأي حال من الاحوال باستثناء الكشف الناجم عن اختلاف حق الدفع.

ح - اي اعمال تتعارض مع احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية المعمول به والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

المادة ١٤ -

أ - لا يجوز للصراف للاقتراض من الخارج الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الخطية.

ب - لا يجوز للصراف الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من البنوك المرخصة او الشركات المالية الا ضمن الحدود المبينة في تعليمات البنك المركزي.

المادة ١٥ - لا يجوز لأي من الشركاء في شركة الصرافة :-

أ - ان يقترض من الشركة او ان يقدم قرضاً لها الا وفق التعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية.

ب - ان يكون له لدى الشركة حسابات جارية او امانات او غيرها من الحسابات.

المادة ١٦ -

أ - تخضع سجلات الصراف وقيوده ومعاملاته المتعلقة باعمال الصرافة للتدقيق والمراجعة والتفتيش من قبل البنك المركزي وللمحافظ تفويض اي من موظفي البنك المركزي او اي عدد منهم خطياً للقيام بتلك الاجراءات على ان يكون للمقائمين بها ضبط السجلات والقيود التي تعود لذلك الصراف اذا اقتضى الامر ذلك.

ب - تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها اي موظف في البنك المركزي خلال عمليات التفتيش والتدقيق التي تجري بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة سرية ومكتومة.

المادة ١٧ - اذا تبين للبنك المركزي بعد التفتيش والتدقيق ان اعمال الصراف كانت تجري في غير صالح المتعاملين معه او المساهمين في شركة الصرافة فعلى البنك المركزي اتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الاوضاع الناجمة عن تلك الاعمال، ويعتبر الصراف انه ارتكب مخالفة اذا امتنع عن استجابة للاجراءات التي يقرها البنك المركزي بموجب هذه المادة.

تمت اجراءات التدقيق

المادة ١٨ - لا يجوز رهن اي من موجودات الصراف دون موافقة مسبقة من المجلس شريطة ان لا يؤثر هذا الرهن على الالتزامات المالية على الصراف.

المادة ١٩ - للمجلس ان يسمح للفنادق والمكاتب السياحية في المملكة شراء اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية والشيكات السياحية من عملائها غير المقيمين على ان يتم بيع هذه العملات والشيكات الى البنك المركزي اذا رغب في ذلك او الى بنك مرخص او شركة مالية او صراف.

المادة ٢٠ - لمجلس الوزراء في ظروف استثنائية تهدد الامن الاقتصادي ان يقرر وقف اعمال الصراف في المملكة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وذلك بناء على تنسيب المجلس.

المادة ٢١ -

أ - على الصراف تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق ومراجعة حساباته سنويا وذلك خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من بداية السنة المالية.

ب - للبنك المركزي اذا رأى ذلك ضروريا ان يعين مدققا قانونيا لحسابات الصراف لتدقيق ومراجعة حساباته وذلك بالإضافة الى المدقق الذي يترتب على الصراف تعيينه بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ويحدد البنك المركزي مدة عمل هذا المدقق ومقدار بدل اتعابه التي تدفع له من قبل الصراف.

المادة ٢٢ -

أ - على الصراف تزويد البنك المركزي بما يلي :-

- ١ - حسابات ختامية نصف سنوية في موعد اقضاء نهاية الشهر الثامن من نفس السنة.
- ٢ - المعلومات الدورية المطلوبة منه عن اعماله وفقا للنموذج المقرر من قبل البنك المركزي وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها مرفقة بأي بيانات توضيحية اخرى على ان تكون جميعها مطابقة للقيود الواردة في سجلاته.

ب - تكون الحسابات والمعلومات والبيانات المقدمة بموجب احكام الفقرة (أ) من هذه المادة مكتومة وسرية.

المادة ٢٣ - على الصراف تقديم حساباته السنوية الختامية الى البنك المركزي خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية التي تعود لها تلك الحسابات معتمدة من مدقق حسابات قانوني، ويشترط في ذلك ان يراعي الصراف في تنظيم تلك الحسابات التعليمات التي يصدرها البنك المركزي لهذه الغاية، كما يترتب عليه نشر هذه الحسابات في صحيفتين يوميتين محليتين على الاقل بعد اجازة نشرها من قبل البنك المركزي.

المادة ٢٤ - على مدقق الحسابات القانوني ان يحظر البنك المركزي كتابة عن اي نقص في

العمليات او خطأ فيها . او اي مخالفة وعليه ان يوضح بالتقرير ايضا ما اذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف احكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات او القرارات الصادرة بموجبه او قانون الشركات او احكام اي تشريع آخر معمول به .

المادة ٢٥ - يعاقب كل شخص يخالف احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار.

المادة ٢٦ -

أ - كل صراف يقوم بممارسة المعاملات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة (١١) او بأي منها دون ترخيص او بصورة تخالف التعليمات التي يصدرها المجلس بشأنها او يخالف احكام المادة (١٣) من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار . وفي حالة تكرار ارتكاب هذه المخالفة يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة وبالحد الاعلى للغرامة المنصوص عليها في هذه الفقرة، وتصدر المحكمة في هذه الحالة قرارها باغلاق المحل الذي الانكبث فيه المخالفة ومنع المخالف من ممارسة المهنة للمدة التي تراها مناسبة او بالغاء الترخيص الممنوح له بممارستها نهائيا.

ب - كل صراف يقوم بممارسة المعاملات المنصوص عليها في الفقرة (ز) من المادة (١١) من هذا القانون دون ترخيص او بصورة تخالف التعليمات التي يصدرها المجلس بشأنها يعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار ولا تزيد على (١٠,٠٠٠) عشرة الاف دينار ومصادرة اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية والمعادن الثمينة موضوع المخالفة وفي حالة تكرار هذه المخالفة تطبق على المخالف احكام التكرار المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٢٧ -

أ - للمجلس اتخاذ اي من الاجراءات التالية بحق اي صراف يخالف احكام هذا القانون :-

- ١ - اذاره خطيا لازالة المخالفة خلال المدة التي يحددها.
 - ٢ - اغلاق محله ومنعه من ممارسة اعمال الصرافة للمدة التي يحددها.
- ب - للمجلس الغاء الترخيص الممنوح لاي صراف نهائيا اذا تكررت مخالفة لاحكام هذا القانون او لاي نظام او قرار صادر بمقتضاه لأكثر من مرتين.

المادة ٢٨ - اذا تقرر الغاء الترخيص بممارسة المهنة الممنوح لاي شخص بموجب اي حكم من احكام هذا القانون، فتعتبر شركة الصرافة التي انفي ترخيصها تحت التصفية الاجبارية، ويتولى البنك المركزي ممارسة الصلاحيات الممنوحة للمصفي بمقتضى قانون الشركات المعمول به.

هكذا حد القول

المادة ٢٩ - ينشر البنك المركزي في الجريدة الرسمية اساء الشركات التي يلغى ترخيصها بموجب احكام هذا القانون.

المادة ٣٠ - على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين المعمول به او اي قانون آخر لا يجوز لاي محكمة ان تصدر حكما بتخلية العقار الذي يشغله اي صراف عن طريق الاجارة وكان يمارس اعمال الصرافة فيه والتي ترخيصه بموجب اي تشريع، كما لا يجوز تغيير شروط الاجارة، ويشترط في ذلك انه يحق للمستأجر في هذه الحالة ان يستعمل العقار لمهنة اخرى لا تلحق الضرر بالمأجور.

المادة ٣١ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٣٢ - رئيس الوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

السيد الامين العام:

٤ - مقررات اللجان:

١ - قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/١١ حول

١ . مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠.

٢ . مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٨٩.

٣ . مشروع قانون محكمة بلدية المفرق لسنة ١٩٨٩.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة القانونية.



السيد لجيب الرشيدان مقرر اللجنة القانونية:

وذلك للنظر بالقوانين المحاللة اليها لدراستها واعطاء القرار اللازم بشأنها، وهي:

١ . مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ والذي يلغى بموجبه القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣.

٢ . مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٨٩.

٣ . مشروع قانون محكمة بلدية المفرق لسنة ١٩٨٩.

وبعد المناقشة والمداولة فيها، قررت

اللجنة ما يلي:

١ . الموافقة على قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر، الحقيقة، كما ترون ان توصية اللجنة القانونية، في هذه القوانين الثلاث، تأتي الى القانون

الأول، قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية، ارجو ان يتكرم المجلس باعفاء المقرر من تلاوة هذا القانون وهي مادة واحدة توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة عليه كما جاء من مجلس النواب.

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ الجميع: موافقون.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ -

يلغى قانون مقاومة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه.

المادة ٣ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

السيد مقرر اللجنة القانونية:

ب - والموافقة على ما قرره مجلس النواب بخصوص قانون محكمة بلدية الكرك وقانون محكمة بلدية المفرق، كما وردا من مجلس النواب.

ج - كما قررت اللجنة وضع التوصية التالية:

(تري اللجنة ان يوضع قانون موحد يشمل جميع عواكم البلديات وذلك تجنبا لتعدد قوانينها ما دام ان اختصاصات تلك المحاكم والتشريعات المطبقة عليها متماثلة وموحدة).

اذا سمح لي دولة الرئيس اشرح هذه

النقطة، هذه التوصية لم تزل توقيع عشرة اعضاء كما ينص النظام، لذى تبقى هي من قبيل التمنيات، لان اقتراح القانون، او تعديله ينبغي ان تقدم من عشرة اعضاء، ثم يعرض على المجلس ليحيله الى اللجنة القانونية أما وان هذه التوصية، لم تحصل على عشرة توقيعات، فتبقى من قبيل التمنيات، ونكتفي ان نسمعها الحكومة لتستجيب لها إن رأت ذلك مفيداً لغايات توحيد التشريع.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة

اللجنة القانونية

مكتبة عبد الرحمن

قرار اللجنة القانونية	نص مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب	نص مشروع القانون كما ورد من الحكومة
	<p>١- المادة -</p> <p>يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الفرق لسنة ١٩٩١) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>٢- المادة -</p> <p>تحدث في مدينة الفرق محكمة تدعى (محكمة بلدية الفرق) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحكمة فيها وفق قانون عاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به.</p> <p>٣- المادة ١</p> <p>تتألف هذه المحكمة من قاض متفرّد ويعين لها قاض أو أكثر حسباً تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنفذ في المكان الذي تعمله لها بلدية الفرق بموافقة وزير العدل.</p>	<p>١- المادة -</p> <p>يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الفرق لسنة ١٩٨٩) ويعمل به بعد مرور شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>٢- المادة -</p> <p>حدثت في مدينة الفرق محكمة تدعى (محكمة بلدية الفرق) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه.</p> <p>٣- المادة ١</p> <p>تتألف هذه المحكمة من قاض متفرّد ويعين لها قاض أو أكثر حسباً تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنفذ في المكان الذي تعمله لها بلدية الفرق بموافقة وزير العدل.</p>

موافقة كما وردت من مجلس النواب

موافقة كما وردت من مجلس النواب

ب -	ب -
<p>١- المادة -</p> <p>يعين لهذه المحكمة مدع علم يتول اسمها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون عاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلية ضمن اختصاصها يقتضي احكام هذا القانون وأي تعديلات تراه عليه، وإلى أن يعين مدع علم يقدم قاضي المحكمة مهام وظيفته.</p> <p>٢- المادة -</p> <p>يعين هذه المحكمة كاتب أو أكثر بالطريقة التي يعين بها كية المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب أمين علم وزارة العدل.</p> <p>٣- المادة -</p> <p>تخضع محكمة بلدية الفرق وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على عاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.</p> <p>٤- المادة ١</p> <p>تلتزم بلدية الفرق بتفقات إنشاء هذه المحكمة وما</p>	<p>ب -</p> <p>١- المادة -</p> <p>يعين لهذه المحكمة مدع علم يتول اسمها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون عاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلية ضمن اختصاصها يقتضي احكام هذا القانون وأي تعديلات تطلها عليه وإلى أن يعين مدع علم يقدم قاضي المحكمة مهام وظيفته.</p> <p>٢- المادة -</p> <p>يعين هذه المحكمة كية بالطريقة التي يعين بها كية المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب أمين علم وزارة العدل.</p> <p>٣- المادة -</p> <p>تخضع محكمة بلدية الفرق وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على عاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.</p> <p>٤- المادة ١</p> <p>تلتزم بلدية الفرق بتفقات إنشاء هذه المحكمة وما</p>

محضر الجلسة السادسة

موافقة كما وردت من مجلس النواب

تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب-

تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في عكمة بلدية الفرق خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التعاقد الملقى وتولى البلدية حسم عائدات التعاقد من رواتبهم وارسلها شهريا الى صندوق التعاقد.

١-٢-

لوزير العدل ان يتتبع ايا من القضاة في عكمة بلدية الفرق او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في ابي عكمة اخرى كما يجوز له ان يتتبع ابي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاضي او مدع عام في عكمة بلدية الفرق.

ب-

لوزير العدل ان يتتبع مدعي عام عكمة بلدية الفرق ليعمل قاضيا في هذه المحكمة.

تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب وعلاوات القضاة والموظفين ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب-

تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في عكمة البلدية خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التعاقد الملقى وتولى البلدية حسم عائدات التعاقد من رواتبهم وارسلها شهريا الى صندوق التعاقد.

١-٢-

لوزير العدل ان يتتبع ايا من القضاة في عكمة بلدية الفرق او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في ابي عكمة اخرى كما يجوز له ان يتتبع ابي قاضي او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاضي او مدع عام في عكمة بلدية الفرق.

ب-

لوزير العدل ان يتتبع مدعي عام عكمة بلدية الفرق ليعمل قاضيا في هذه المحكمة شريطة ان لا ينظر في دعوى مارس فيها وظيفة المدعي العام.

المادة ٧-١

تخصص عكمة بلدية الفرق في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بتتبعهاا والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او تحل عليها.

- ١ . قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.
- ٢ . قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.
- ٣ . قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.
- ٤ . قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩.
- ٥ . قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩.
- ٦ . قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.
- ٧ . الجرائم المتعلقة بالكراهة الصحية ومكافحة الاورسا المنصوص عليها في القصور التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١.
- ٨ . الجرائم المتعلقة بكملة امراض الجيران والحجر

المادة ٧-١

تخصص عكمة بلدية الفرق في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بتتبعهاا والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او تحل عليها.

- ١ . قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.
- ٢ . قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.
- ٣ . قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.
- ٤ . قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩.
- ٥ . قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩.
- ٦ . قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.
- ٧ . الجرائم المتعلقة بالكراهة الصحية ومكافحة الاورسا المنصوص عليها في القصور التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١.
- ٨ . الجرائم المتعلقة بكملة امراض الجيران والحجر

موافقة كما وردت من مجلس النواب

مجلس الاعيان
١٩٩٢

قانون رقم () لسنة ١٩٩١ قانون محكمة بلدية المرق

البيطري الموصى عليها في النُصايب الأولى والتي
من الباب المأثور من الكتاب الثاني من قانون الزراعة
رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣. والجرائم المتعلقة ببيع
الحيوانات وسلخها المخصص عليها في الباب الثاني
عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

٩ قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢.

ب -

تَحْكُم هَذِهِ الْحُكْمَةُ بِإِزَالَةِ الْمَخَالَفَاتِ وَالْمَوْضُوعِ عَنْ
الْقُرْصِ اللَّائِي، بِحَقِّ الْبَالِدِيَّةِ كَمْ جَرَأَتِهَا ذَلِكَ. بِالْإِضَافَةِ إِلَى
الْمَقْرَبَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنَّظَرِ فِيهَا.

بلدية الفرق

المادة ٨٠

يكون للمحامي عام حكمة ببلدية الفرق وللخاص في هذه الحكمة في حالة عدم وجود مدعي عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منها

11-11-51

٩-أ- تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها أو ترفضها محكمة بلدية الفرق إلى صندوق البلدية وعند عدم دفع الرسوم المحكوم بها يتم تحويلها إلى الحبس وفقاً لأحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب - لتأضي محكمة بلدية الفرق حق تحويل عقوبة الحبس إلى العزلة طبقاً لأحكام قانون العقوبات.

١٠- المادة ١٠-

يقوم مختبر محكمة بلدية الفرق ورجال الشرطة بالتحقيقات التي تتطلبها إجراءات هذه المحكمة.

١١- المادة ١١-

f-9-5441

i-9-5011

والله - ١٠ -

— ۱۰ —

11-11-51

١١-١١-١١

15.1.1950

موافقة كما وردت من مجلس النواب

القضايا المصنوعة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي علم الفرق عندما لا يكون للمحكمة مدع علم.

ب - للنايب العلم ولبدي علم الفرق اذا لم يكن لمحكمة بلدية الفرق مدع علم استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون عاكم الصلح.

المادة ١٢-

تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية الفرق عند العمل بهذا القانون ويقال الاحكام التي تصدر فيها ذلك لم يتم تنفيذها فتدفع للتنفيذ الى محكمة الفرق.

المادة ١٣-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

القضايا المصنوعة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي علم محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي علم الفرق عندما لا يكون للمحكمة مدع علم.

ب - للنايب العلم ولبدي علم الفرق اذا لم يكن لمحكمة بلدية الفرق مدع علم استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في عاكم الصلح.

المادة ١٢-

تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها واصبحت من اختصاص محكمة بلدية الفرق عند العمل بهذا القانون ويقال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية الفرق لتنفيذها وما الاحكام التي صدرت قبل ذلك لم يتم تنفيذها فتدفع الى محكمة بلدية الفرق لتنفيذها.

المادة ١٣-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

حول مشروع قانون محكمة بلدية الكرك

ملحوظات
اللجنة القانونية

نص مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>قانون رقم () لسنة ١٩٩١ قانون محكمة بلدية الكرك</p> <p>المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٨٩) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة ٢ - تحدث في مدينة الكرك محكمة تدعى (محكمة بلدية الكرك) وتنتشر محكمة صلح من جميع الدرجات وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق قانون عاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به.</p> <p>المادة ٣ - ١ - تتألف هذه المحكمة من قاض مفرد ويعين لها قاض او اكثر حسباً لتتضمن الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها</p>	<p>موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>
نص مشروع القانون كما ورد من الحكومة	
<p>قانون محكمة بلدية الكرك رقم () لسنة ١٩٨٩</p> <p>المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٨٩) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة (٢) تحدث في مدينة الكرك محكمة تدعى (محكمة بلدية الكرك).</p> <p>المادة (٣) ١ - تتألف هذه المحكمة من قاض مفرد ويعين لها قاض او اكثر حسب الحاجة وذلك بالطريقة التي يعين بها</p>	

مجلس الاعيان

موافقة كما وردت من مجلس النواب

القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي تسلمه لها بلدية الكرك بموافقة وزير العدل.

ب - يعين هذه المحكمة مدع علم يتولى اسمها وظائف وصلاحيات المدعي العلم المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرأيم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها يقتضي احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه، والى ان يعين مدع علم يقوم قاضي المحكمة بهم وظائفه.

ج - يعين هذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كنية المحاكم النظامية اما المحضرون والاذن فيجوز ان يقرار من وزير العدل بناء على تسيب امين علم وزارة العدل.

المادة (٤) :

تخضع محكمة بلدية الكرك وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق على عاكن الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي تسلمه لها بلدية الكرك بموافقة وزير العدل.

ب - يعين هذه المحكمة مدع علم يتولى اسمها وظائف وصلاحيات المدعي العلم المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك في الجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها يقتضي احكام هذا القانون واية تعديلات تطرأ عليه والى ان يعين مدع علم تقوم المحكمة بوظائفه.

ج - يعين هذه المحكمة كني بالطريقة التي يعين بها كنية المحاكم النظامية اما المحضرون والاذن فيجوز ان يقل وزير العدل بتسيب امين علم الوزارة.

المادة (٤) :

١ - تلزم بلدية الكرك بتفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات وأوراق ومطبوعات كما تلزم بدفع رواتب القضاة والموظفين من صندوقها الخاص.

ب - تلزم بلدية الكرك بالنصح والنفقات وبدل التنقلات والملاوات التي يستحقها قضاة وموظفو هذه المحكمة

وقن القوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي المحاكم.

ج - تعتبر خدمة قضاة محكمة البلدية وموظفيها المصنفين خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وعلى البلدية ان تخصص من رواتبهم عائدات التقاعد وترسلها شهريا الى صندوق الحرية الذي يعتبر بعد ذلك مسؤولا بانه حقوق تقاعدية تترتب لهم عند انتهاء خدماتهم.

المادة (٥) :

١ - تخضع محكمة بلدية الكرك وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم جميع القوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق عليهم محاكم الصلح وموظفي المحاكم النظامية.

موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة (٥) :

١ - تلزم بلدية الكرك بتفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات وأوراق ومطبوعات كما تلزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم وثقتاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تعلق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية الكرك خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسلها شهريا الى صندوق التقاعد.

مجلس الاعيان

موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة ٦ -

١ - لوئيز العدل ان يتتبع ايا من القضاة في محكمة بلدية الكرك او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اية محكمة اخرى كما يجوز له ان يتتبع اي قاضي او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية الكرك.

ب - لوئيز العدل ان يتتبع مدعي عام محكمة بلدية الكرك ليعمل قاضيا في هذه المحكمة.

المادة ٧ -

١ - تختص محكمة بلدية الكرك في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية بخلاف الاحكام القوانين التالية والانتظمة المصادرة او التي يستعمر بقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانتظمة او محل عملها.

١ . قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥.

٢ . قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩

المادة ٦ -

١ - يجوز لوئيز العدل ان يتتبع من وقت لآخر قاضي بلدية الكرك او المدعي العام ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اية محكمة اخرى كما يجوز له ان يتتبع اي قاض صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية الكرك.

ب - للمدعي العام لدى محكمة بلدية الكرك عند الضرورة حتى عارضة وظيفة قاض في هذه المحكمة بانمر استعاب من وزير العدل او المجلس القضائي شريطة ان لا يتولى القضاء في دعوى مارس فيها وظيفة المدعي العام.

المادة ٧ -

١ - يكون لمحكمة بلدية الكرك صلاحية النظر والبت في كافة الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية بخلاف لاحكام القوانين التالية مع تعديلاتها والانتظمة المصادرة او التي يستعمر بقتضاها.

١ . قانون البلديات لسنة ١٩٥٥.

٢ . قانون اللازبا لسنة ١٩٢٦.

٣ . قانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٣.

لسنة ١٩٦٦.

٣ - قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤.

٤ - قانون رخص الهن رقم ٢ لسنة ١٩٧٩.

٥ . قانون رسم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩.

٦ . قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣.

٧ . الجرائم المتعلقة بالكاره الصحية ومكافحة المازا النصوص عليها في الفصول التاسع والعشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١.

٨ . الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البشري النصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣، والجرائم المتعلقة ببيع الحيوانات وسلعها النصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

٤ . قانون النقل على الطرق لسنة.

٥ . قانون امراض الجوارات لسنة ١٩٥٤.

٦ . قانون الاوراق والمقاييس لسنة ١٩٥٣.

٧ . قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥.

٨ - قانون ماء الكلب رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤.

٩ - الجرائم المشار اليها في الماد ٢١ ومكرره ، و٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ من قانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٧.

ب - تحكم المحكمة بالاضافة الى العقوبات التي تفرضها

موافقة كما وردت من مجلس النواب

محكمة بلدية الكرك

موافقة كما وردت من مجلس النواب

الضمر الذي لحق بالبلدية من جرائها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تخص بالنظر فيها .

المادة ٨ -

يكون لمدي عام محكمة بلدية الكرك والقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لأي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او تصدرها الجالس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الا من العلم بشأن الجرائم التي ترتكب بالخرافة للقوانين المنشتر فيها في المادة ٧ من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام .

المادة ٩ -

١ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفىها او تفرضها محكمة بلدية الكرك الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقا لاحكام قانون العقوبات المعمول به .

ب - لقاضي محكمة بلدية الكرك حق تحويل عقوبة الحبس الى الرقابة طبقا لاحكام قانون العقوبات .

بازالة اسباب المخالفات والتعويض الناشيء عن المقرر الذي لحق بالبلدية من جرائها .

المادة ٨ - :

يكون لمدي عام محكمة البلدية وقاضي هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لها صلاحية تنفيذ الاحكام التي صدرت او تصدر عن الجالس العسكرية للقوات المسلحة او الا من العلم بشأن الجرائم التي ترتكب ضد القوانين المنشتر فيها المسلحة والجهات المختصة في مديرية الامن العام .

المادة ٩ -

تعتبر محكمة بلدية الكرك محكمة صلح من جميع الرجوع وتسير الاجراءات فيها بداية واستئناف وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ١٠ -

يقيم حضرو محكمة بلدية الكرك ورجال الشرطة بالبيانات التي تطلبها اجراءات هذه المحكمة .

المادة ١١ -

١ - ترسل محكمة بلدية الكرك جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا المصنفة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدي عام الكرك عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

ب -

لنائب العام ولدي عام الكرك ان لا يكن لمحكمة بلدية الكرك مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٢ -

تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا

المادة ١٠ -

١ - يدفع الغرامات والرسوم التي تحكم بها محكمة البلدية الى صندوق البلدية وعند عدم الدفع يجري تبديلها بالحبس وفق احكام قانون العقوبات .

ب -

للقاضي البلدية حق تبديل عقوبة الحبس بالغرامة طبقا لاحكام قانون العقوبات او اي تعديل يطرا عليه .

المادة ١١ -

١ - ترسل محكمة بلدية الكرك جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا المصنفة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدي عام الكرك عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

ب -

لنائب العام ولدي عام الكرك ان لا يكن لمحكمة بلدية الكرك مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٢ -

١ - ترسل محكمة البلدية جدولاً بالاحكام التي تصدرها في

موافقة كما وردت من مجلس النواب

محكمة الكرك

موافقة كما وردت من مجلس النواب

القائمة لديها والتي أصبحت من اختصاص محكمة بلدية الكرك عند العمل بهذا القانون ونحال الاحكام التي تصدر عليها الى محكمة بلدية الكرك لتنفيذها واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك لم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية الكرك.

المادة ١٣ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

كل خمسة عشر يوما من كل شهر الى النائب العام كما ترسل القضايا المصنفة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام الكرك عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب - للنائب العام والمدعي العام المختص حق استئناف القرارات التي تصدرها هذه المحكمة خلال المدة المتروكة لكل منها في قانون حاكم الصلح.

المادة ١٣ -

لا يؤثر هذا القانون في صلاحية المحاكم للنظر والبت في القضايا القائمة امامها بصورة صحيحة اما الاحكام التي تصدر في هذه القضايا والاحكام التي صدرت قبل صدور هذا القانون لم يتم تنفيذها فتودع الى محكمة البلدية لتنفيذها.

المادة ١٤ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

مدير شؤون مجلس الاعيان
نذير العطيوات

دولة رئيس المجلس : اذن الآن نأتي الى القانونين، قانون محكمة بلدية الكرك وقانون محكمة بلدية المرق، ورأي مجلس النواب لأن قانون محكمة السلط، فيه كل ما هو مطلوب ويأتي بتوحيد التشريع، للأمور المتماثلة والمتشابهة، فرأت اللجنة ان يوافق عليها كما جاء من النواب موحدين في ضوء قانون محكمة السلط.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢
قانون محكمة بلدية المرق

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك.
الجميع : موافقون.

وهذا هو نص قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩١ وقانون محكمة بلدية المرق لسنة ١٩٩١ كما وافق عليها المجلس وكما سيرسلا الى الحكومة.

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية المرق لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ -

تحدث في مدينة المرق محكمة تدعى (محكمة بلدية المرق) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

المادة ٣ -

أ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسب مقتضى الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي تعده لها بلدية المرق بموافقة وزير العدل.

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون وأي تعديلات تطرأ عليه، والى ان يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته.

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب أو أكثر بالطريقة التي يعين بها كتبة المحاكم النظامية أما المحضرون والأذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب أمين عام وزارة العدل.

المادة ٤ -

تخضع محكمة بلدية المرق وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتشري عليهم القوانين

محكمة بلدية المرق

والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

المادة ٥-

أ - تلتزم بلدية المرقى بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الأخرى من صندوقها الخاص وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية المرقى خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسالها شهرياً الى صندوق التقاعد.

المادة ٦-

أ - لويزر العدل ان ينتدب أي من القضاة في محكمة بلدية المرقى او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في أي محكمة أخرى كما يجوز له ان ينتدب أي قاض صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية المرقى.

ب - لويزر العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية المرقى ليعمل قاضياً في هذه المحكمة.

المادة ٧-

أ - تختص محكمة بلدية المرقى في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لأحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او محل عملها.

- ١ . قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
- ٢ . قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .
- ٣ . قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤ .
- ٤ . قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ .
- ٥ . قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩ .
- ٦ . قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ .
- ٧ . الجرائم المتعلقة بالمكازة الصحية ومكافحة الملازيا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ .
- ٨ . الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم

(٢٠) لسنة ١٩٧٣ والجرائم المتعلقة بذبح الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

ب - تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالإضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها.

المادة ٨-

يكون للمدعي عام محكمة بلدية المرقى والقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لأي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الأردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار اليها في المادة (٧) من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام.

المادة ٩-

أ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها او تفرضها محكمة بلدية المرقى الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقاً لاحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب - لقاضي محكمة بلدية المرقى حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقاً لاحكام قانون العقوبات.

المادة ١٠-

يقوم محضرو محكمة بلدية المرقى ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة.

المادة ١١-

أ - ترسل محكمة محكمة بلدية المرقى جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوماً الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام المرقى عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب - للنائب العام والمدعي عام المرقى اذا لم يكن لمحكمة بلدية المرقى مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح.

المادة ١٢-

تستمر المجامع الأخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية المرقى عند العمل بهذا القانون ونحو الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة

محكمة احدى المحاكم

بلدية المرق لتنفذها وأما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية المرق.

المادة ١٣-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الامة

رئيس مجلس الاعيان

صالح الزعبي

احمد اللوزي

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون محكمة بلدية الكرك

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون محكمة لدية الكرك لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢-

تحدث في مدينة الكرك محكمة تدعى (محكمة بلدية الكرك) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق القانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجرائية المعمول به.

المادة ٣-

١ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنعقد في المكان الذي تعده لها بلدية الكرك بموافقة وزير العدل.

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلية ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه ، والى ان يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته.

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كتبة المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب امين عام وزارة العدل.

المادة ٤-

تخضع بلدية الكرك وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

المادة ٥-

أ - تلتزم بلدية الكرك بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية الكرك خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسالها شهريا الى صندوق التقاعد.

المادة ٦-

أ - لوزير العدل ان ينتدب ايا من القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية الكرك او المعدي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اي محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية الكرك.

ب - لوزير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية الكرك ليعمل قاضيا في هذه المحكمة.

المادة ٧-

أ - تختص محكمة بلدية الكرك في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او محل محلها.

- ١ . قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥م.
- ٢ . قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
- ٣ . قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤م.
- ٤ . قانون رخص المهن رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ .
- ٥ . قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ .
- ٦ . قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ .
- ٧ . الجرائم المتعلقة بالمكارة الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ .

محكمة امنية

٨ - الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣.

والجرائم المتعلقة بذبح الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

ب - تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها.

المادة ٨-

يكون لمدعي عام محكمة بلدية الكرك وللقاضى في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار اليها في المادة ٧ من هذا القانون ذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام.

المادة ٩-

أ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفىها او تفرضها محكمة بلدية الكرك الى صندوق البلدية وعند دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقا لاحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب - لقاضي محكمة بلدية الكرك حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقا لاحكام قانون العقوبات.

المادة ١٠-

يقوم محضرو محكمة بلدية الكرك ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة.

المادة ١١-

أ - ترسل محكمة بلدية الكرك جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام الكرك عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب - للنائب العام والمدعي عاك الكرك اذا لم يكون لمحكمة بلدية الكرك مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المخصصة لذلك في قانون محاكم الصلح.

المادة ١٢-

تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفضل في القضايا القائمة لديها والتي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية الكرك عند العمل بهذا القانون ونحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية الكرك لتنفيذها واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتتروك للتنفيذ لدى محكمة بلدية الكرك.

المادة ١٣-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد الامين العام:

ب - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/٩ ، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢.

دولة رئيس المجلس: معالي مقرر اللجنة المالية.



السيد سالم مساعدة مقرر اللجنة المالية:
«السيد مقرر اللجنة المالية يتلو قرار اللجنة المالية رقم (١) بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢».

قرار اللجنة المالية
لمجلس الاعيان

رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/٩
بشأن مشروع قانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس،،،

حضرات الاعيان المحترمين،،،

لقد احال مجلس الاعيان في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٩٢/١/١ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ كما ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية لدراسته وايداء الرأي فيه تمهيدا لاتخاذ القرار بشأنه من قبل مجلسكم الكريم.

وقد عقدت اللجنة اجتماعها الاول بعد انتهاء الجلسة المشار اليها مباشرة في ١٩٩٢/١/١. ونظرا لغياب مقرر اللجنة معالي الدكتور خليل السالم خارج البلاد لاسباب

هكذا اذن الصلح

صحية فقد قررت اللجنة انتخاب معالي السيد سالم مساعدة مقررا لها.

كما عقدت اللجنة اجتماعات في ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠/١/١٩٩٢ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الاعيان وحضور مقرر اللجنة معالي السيد سالم مساعدة وحضور اعضائها اصحاب المعالي والسعادة :-

د. صبيحي امين عمرو، السيد محمد رسول الكيلاني، السيد جمعة حماد، الحاج محمد علي بدير، السيد حمد الفرحان، د. كمال الشاعر والسيد ابراهيم تقي الدين.

وقد شارك في بعض هذه الاجتماعات من اعضاء المجلس معالي الدكتور سعيد التل، ومعالي السيدة ليل شرف وسعادة السيد حسني عايش كما حضر بعض هذه الاجتماعات من مجلس النواب معالي السيد عبد الرؤوف الروابده.

وبناء على دعوة من دولة رئيس مجلس الاعيان فقد حضر اجتماع اللجنة يومي ١٩٩٢/١/٧، ٨ معالي السيد باسل جردانه وزير المالية ومعالي الدكتور زياد فريز وزير التخطيط وعطوفة السيد محمد الصماذي مدير عام دائرة الموازنة العامة والسيد عبدالرحمن العجلوني مساعد مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ورغبة من اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في انجاز المهمة المناطة بها في الوقت المناسب وترسيخا لمبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان والنواب فقد حضر بعض اعضائها معظم اجتماعات اللجنة المالية لمجلس النواب

وشاركوا في الاستيضاح من اصحاب المعالي وزراء المالية والتخطيط، والعمل، والمياه والسري، والصحة الذين حضروا تلك الاجتماعات عن الكثير من الارقام الواردة في مشروع قانون الموازنة وعن توجهاته في السنة المالية القادمة والاهداف التي تعمل الحكومة من خلاله على تحقيقها.

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية وتقرير اللجنة المالية في مجلس النواب واجابات اصحاب المعالي الوزراء لها حول مشروع القانون ورد سيادة رئيس الوزراء ورد معالي وزير المالية ومعالي وزير التخطيط على الاستيضاحات المقدمة لدى مناقشتهم من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم، وقد اعتمدت اللجنة في تقريرها هذا الارقام والنسب التي وردت في الموازنة والخطاب واجابات الوزراء المختصين.

وقبل تناول مشروع القانون بالبحث فانه يقتضي التنويه بما اتسم به خطاب الموازنة ورد معالي وزير المالية، واجاباته من وضوح وموضوعية في بيان وشرح توقعات اداء الاقتصاد الاردني، وبشمولية تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب الذي تناول بالبحث والتدقيق جميع ابواب الموازنة وفصولها والسياسات التي اعتمدها المشروع في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية، باستجابة سيادة رئيس الوزراء بدعويته للمشاركة في صنع السياسة كل الفعاليات والكفاءات الاقتصادية في هذا الوطن.

دولة الرئيس، ، ،

حضرات الزملاء المحترمين.

قدم خطاب معالي وزير المالية لمشروع قانون الموازنة بان المملكة شرعت في عام ١٩٨٩ بتنفيذ برنامج شامل لتصحيح اقتصادي لمعالجة الازمة الاقتصادية والمالية والتجديفة التي ادت الى تدهور سعر صرف الدينار الاردني، الا ان احداث الخليج وما نجم عنها من اثار سلبية حادة على الاقتصاد الوطني ادت الى ايقاف العمل بهذا البرنامج، كما ادت الى تحميل الاقتصاد الوطني اعباء اضافية نتيجة لعودة الاردنيين العاملين في الدول الشقيقة المجاورة وتعميق الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني. وقد نتج عن هذه التطورات السلبية تراجع في ملاءة الاردن المالية، حيث توقفت بعض المؤسسات الدولية وصناديق التنمية في بعض الدول الصديقة عن تقديم القروض والكفالات للمشاريع التنموية الاردنية.

وحماية للاقتصاد الوطني من امكانية التعرض ثانية لازمة مشابهة لما حدث في نهاية عام ١٩٨٨ والاحداث التي اعقبتها، ولتمكين الاردن من معالجة اعباء ديونه الخارجية وتحقيق المزيد من الاعتماد على الذات اقتصاديا وماليا ولتحسين ملاءة الاردن المالية دوليا فقد تم وضع برنامج شامل للانعاش والتصحيح الاقتصادي متوسط المدى للسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٨ باعتماد اطار اقتصادي كلي يضمن تحقيق هدفين كبيرين هما الاعلى في سلم الاولويات الوطنية :-

اولا:

الغاء الاختلالات الداخلية والخارجية الناتجة عن زيادة الاستهلاك بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي بهدف الوصول بها الى حالة التوازن. . . الاختلال الداخلي هو العجز في الموازنة، والغاؤه يعني الوصول الى حالة من التوازن بين الموارد والنفقات، والاختلال الخارجي هو العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا:

تحقيق نسبة معقولة للنمو الاقتصادي تستمر في التزايد لتوفير المزيد من فرص العمل لحل مشكلة البطالة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وقد جاء هذا البرنامج لينفذ على مدى سبع سنوات لكي يكون التصحيح اكثر تدرجا مما يعني ان مستوى الصعوبات التي لا بد ان ترافق كل برنامج تصحيحي يتم على فترة اطول لتخفيف المعاناة على المواطن باكبر قدر ممكن.

ان التمعن في البرنامج الشامل للانعاش والتصحيح كما ورد في خطاب الموازنة يبين ان رزمة السياسات الواردة فيه منسجمة وان الاهداف التي يسعى اليها واقعية ومتوازنة ويمكن التحقيق تعيد الى الاقتصاد الوطني بنيته السليمة ونموه المستمر وتحقق له الاعتماد على الذات، ولقد جاء مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٢ لائحة لتطبيق برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي وتعتبر موازنة هذا العام سنة الاساس فيه والخطة السنوية الاولى لتطبيقه.

لقد جاء في تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب ان منطلق التصحيح لا بد ان يكون ذاتيا

هكذا عند العمل

نتباه عن وعي وعن قناعة بخطورة اوضاعنا الاقتصادية ونحمله جميعا بكل حماس بعد ان نكون قد وضعنا له الآلية العملية والبرمجة الزمنية التي تصاحب سنوات تنفيذه

واننا اذ نؤيد ما جاء في تقرير اللجنة الموقر تضيف اننا نجد في برنامج التصحيح الاقتصادي برنامجا وطنيا ذاتيا، لا يقلل من شأنه وجود نقاط لقاء وعوامل مشتركة مع ما يرد في الاتفاقيات التي تبرم مع المؤسسات الدولية. وقد طبق عدد كبير من الدول النامية مثل هذا البرنامج فنجح بعضها واسترد صحته ونموه وفشل بعضها الاخر في تجاوز ازمته وذلك على ضوء مدى توفر الارادة الوطنية في انجاز التصحيح واتباع السياسات واتخاذ القرارات التي يتطلبها انجاح البرنامج وتمكينه من تحقيق اهدافه ضمن قدرات الشعب بجميع فئاته على تحمل تلك القرارات. واذا كان اهتمام المؤسسات الدولية منصبا على الشؤون الاقتصادية والمالية والفنية فان المسؤول الاردني لا يمكن ان يغفل معاناة الشعب وهبوط مستوى المعيشة لدى بعض فئاته دون خط الفقر، وانتشار البطالة بين مواطنيه عند اتخاذ القرارات لتنفيذه.

كذلك نجد اللجنة في برنامج التصحيح النهج المعتدل الذي يمكن الاردن من تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي وبناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية وتخفيض نسبة التضخم وتوفير المزيد من فرص العمل وحل مشكلة البطالة وتحسين مستوى معيشة الشعب مما يحقق ويعزز امن الوطن والمواطن.

وقد سبق للاردن ان مارس تجربة خاصة به في هذا المجال فقد طبق برنامجا للتصحيح الاقتصادي اعتبارا من عام ١٩٨٩ اي في اعقاب الازمة الاقتصادية ولمدة خمسة عشر شهرا امتدت حتى نشوب ازمة الخليج حيث توقف العمل بهذا البرنامج. وبالرغم من الهزة الاقتصادية في أواخر عام ١٩٨٨ والهزة السياسية والامنية التي اعقبتها واثرت ذلك على المستثمرين، فقد حقق الاقتصاد الاردني، نتيجة لبرنامج التصحيح وتظافر عوامل اخرى، نجاحا باهرا في تلك الحقبة الهامة يفوق ما حققه اي اقتصاد آخر في ظروف مشابهة، فاسترد النمو الايجابي لانتاجه المحلي وخفض العجز الفادح في ميزانه التجاري وحسن الوضع في حسابة الجاري وحقق استقرار سعر صرف الدينار الاردني وبدأ بعملية اعادة بناء احتياطات البنك المركزي من العملات الاجنبية خلال فترة قصيرة جدا.

دولة الرئيس،،،

حضرات الزملاء المحترمين،

لقد تم اعداد مشروع موازنة عام ١٩٩١ ومناقشته في ظروف استثنائية فرضتها ازمة الخليج وكان من الصعب معها تقدير الايرادات او تخمين النفقات او تحديد الالتزامات التي ستترتب على المملكة، ولكن المشروع كان يهدف لتحقيق مل يلي:-

١ - وضع حد للتراجع في الناتج المحلي الاجمالي واستئناف النمو.

٢ - تخفيض العجز في الموازنة بشكل تدريجي.

٣ - تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل تدريجي.

٤ - استيعاب الاردنيين العائدين من الخارج.

٥ - استقرار سعر صرف الدينار الاردني وبناء الاحتياطات من العملات الاجنبية.

٦ - التخفيض التدريجي للتضخم.

٧ - معالجة مشكلة البطالة.

٨ - وضع برنامج متكامل لتوسيع الاسواق للسلع الاردنية.

ولا بد من تقويم الاداء الحكومي لعام ١٩٩١ واستطلاع الاوضاع المالية والاقتصادية التي تم وضع مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٢ في ضوءها وعلى هدى منها وصولا للحكم على دقة المشروع ومدى امكانية تحقيقه، وذلك من خلال ما تحقق من اهداف موازنة ١٩٩١ المذكورة آنفا.

فبالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وبالرغم من ان الحدة في ازمة الخليج قد تفاقمت في الاشهر الاولى من عام ١٩٩١، الا ان المؤشرات تدل على ان الناتج المحلي الاجمالي لم يتوقف عن التراجع فحسب بل استأنف النمو وحقق نموا قدر بنسبة ١٪ بالاسعار الثابتة.

وكذلك تجاوز الاداء الفعلي للمالية العامة التوقعات المبينة في الموازنة العامة بنسبة كبيرة، اذ انخفض العجز الذي كان مقدرا بـ ٣٦٧ مليون دينار بنسبة ٢٧٪ ليصبح ٢٦٨ مليون دينار وذلك من خلال زيادة الايرادات وتخفيض النفقات، كذلك تحقق انجاز ملحوظ حيث انخفض العجز في الميزان التجاري بمبلغ ٤٠٦ ملايين دولار اي ما نسبته ٢٤٪. وبالرغم من التراجع الكبير في قطاع الخدمات وخاصة السياحة، والانخفاض الحاد الذي اصاب

تحويلات الاردنيين في الخارج فان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات قبل المساعدات الخارجية وقبل حساب الفوائد على الديون الخارجية انخفض بمقدار ١٤٣ مليون دولار ليصل الى ١٠٣٢ مليون دولار. اما بالنسبة للاردنيين العائدين من الخارج فقد اتاحت فرص عمل لقسم منهم من خلال مبادراتهم لتأسيس نشاطات خاصة بهم او من خلال العمل في القطاعين العام والخاص. كذلك تعزز استقرار سعر صرف الدينار الاردني خلال عام ١٩٩١ وارتفعت الاحتياطات الصافية للبنك المركزي بشكل ملحوظ فارتفعت من ٢٢١ مليون دولار في بداية العام الى ٨٧٨ مليون دولار، وانخفضت نسبة التضخم الى ٥٪ مقارنة بنسبة ٧.٥٪ عام ١٩٩٠، اما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد انخفضت بنسبة ٣.٥٪ وذلك على اساس استخدام نفس اسعار الصرف في بداية الفترة ونهايتها، كذلك جرى تحسين ملموس على هيكل هذه المديونية من خلال تسديد بعض الديون ذات الفوائد المرتفعة والحصول على قروض بشروط ميسرة وانخفاض معدل الفائدة المرجح على القروض التي لا تحكمها فوائد متغيرة من نسبة ٦.٣٧٪ الى نسبة ٤٪. وكذلك انخفضت المديونية الداخلية بمبلغ ٦٧٦ مليون دينار نتيجة تخفيض قروض البنوك المحلية ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وبذلك تكون الحكومة قد نفذت التزامها بعدم التوسع في الاقتراض الداخلي والتصرف ضمن الحدود التي يسمح بها قانون الدين العام وقانون الموازنة العامة. وهكذا يتبين ان انجازات كبيرة قد تمت خلال عام ١٩٩١ وان معظم الاهداف

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة المتعقبة في ١٣/١/١٩٩٢م

الاقتصادية والمالية التي سعت اليها الموازنة قد تحققت وإلى درجة تستحق التقدير، ويعتبر مؤشرا إيجابيا للمدى الذي يمكننا الوصول اليه في تحقيق الاهداف التي نسعى اليها في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٢.

أما بالنسبة للبطالة، ووضع برنامج متكامل لتوسيع الاسواق للسلع الاردنية، فإن جميع المؤشرات تدل على زيادة البطالة خلال عام ١٩٩١ بالرغم من كل المحاولات الجادة التي بذلت في هذا الشأن والاجراءات الدؤوبة والحازمة التي اتخذتها وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني في مجال العمالة الوافدة وإحلال العمالة الاردنية وفي مجال التدريب. كذلك لم يرد ما يشير إلى إنشاء صناديق لتمويل الاستثمارات الصناعية والزراعية وصندوق لضمان القروض التي تقدم لتلك الغايات وتوفير التمويل اللازم لعمليات الترويج للصادرات الوطنية وفتح اسواق جديدة لها. ولا بد من الاشارة والتأكيد على ان عودة فتح الاسواق المجاورة للصادرات الاردنية لا يقلل من ضرورة التصدير من أهمية بالغة تقتضي التوسع فيه بأكبر قدر ممكن.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

تهدف موازنة عام ١٩٩٢ إلى إعطاء الأولوية للتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والعمل على تحسين مستوى المعيشة للذوي الدخل المحدود والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر. كما أن هذا العام يشكل

العام الأساس للبرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي الشامل.

إن اللجنة المالية، وبعد تفحص مجموعة التوقعات في الأداء المالي والاقتصادي المقدمة في خطاب الموازنة وفي رد معالي وزير المالية على مجلس النواب بعد الانتهاء من مناقشة الموازنة.

تري أن هذه التوقعات تكون مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية المترابطة، كما أنها منسجمة مع الاهداف المرسومة لبرنامج التصحيح الشامل. فبالإضافة إلى النمو الاقتصادي المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه من المتوقع أن ينخفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقبل التحويلات الرأسمالية، من ٢٤٪ في عام ١٩٩١ إلى ١٨٪ في عام ١٩٩٢.

أن هذا الانخفاض يعادل ٢٥٪ من العجز، وهو انجاز كبير في عام واحد، يعزز من محافظة سعر صرف الدينار على استقراره مع الاستمرار في بناء احتياطي المملوكة من العملات الأجنبية.

وجدير بالإشارة هنا أن العمل جارٍ لإعادة جدولة ما قيمته ١٥٠٠ مليون دولار من أقساط الديون والفوائد التي استحققت ولم يتم تسديدها حتى نهاية ١٩٩١ وتلك العائدة لعام ١٩٩٢ والنصف الأول من عام ١٩٩٣. وقد أعدت الترتيبات الأولية مع الجهات الدولية المعنية والدول الصديقة لإعادة جدولة هذه الديون بشروط ميسرة تمنح الأردن فترة مهال مدتها عشر سنوات.

أما بالنسبة للعجز في الموازنة فمن المتوقع

أن ينخفض من ١٨٪ عام ١٩٩١ إلى ١٣,٧٪ عام ١٩٩٢ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي تورد اللجنة المالية نتائج استعراضها لعدد من السياسات المالية والاقتصادية والقطاعات والقضايا المختلفة التي يواجهها الأردن.

١ - البطالة وسياسة التربية والتعليم

ورد في رد سيادة رئيس الوزراء أمام مجلس النواب بعد الانتهاء من مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة أن البطالة عدة أوجه. وتود اللجنة المالية أن تشير بصورة خاصة إلى وجهين منها، هما «الوجه القيمي الاجتماعي الناشئ» عن استنكاف الكثيرين عن مزاولة أعمال معينة، والوجه التربوي الناتج عن مدى ارتباط التربية والتعليم بحاجات سوق العمل».

تري اللجنة المالية أن هناك ترابط وثيق بين هذين الوجهين نتج عنها واقع واضح وهو وجود عمالة وافدة لا تقل عن عدد العاطلين عن العمل.

أن سياسات التربية والتعليم يجب أن لا تنحصر في توفير جوانب من المعرفة أو المهارة، وإنما يجب أن تهدف قبل ذلك إلى ترسيخ القيم الأساسية السليمة في النشء مما يعيدهم عن العزوف عن أي عمل. فهذا العزوف بحد ذاته يتنافى مع أبسط قواعد تحقيق الإنسان لذاته فيكون إنساناً منتجاً يعتمد على الذات. كما أنه يتنافى مع المبادئ الوطنية التي تقوم على الالتزام بالعمل كقيمة بحد ذاتها لها مردود إنساني ومردود وطني في آن واحد يسهم في تحقيق الذات وفي

خدمة الوطن على حد سواء.

وقد أوجز معالي وزير المالية في رده على مجلس النواب بعد انتهاء مناقشة مشروع قانون الموازنة الاهداف الرئيسية للسياسة التعليمية فيما يتعلق بمعالجة كليات المجتمع غير المجدية، كما تعرض لاعادة هيكلتها بغرض تعزيز دورها في تخريج الكوادر التي يحتاجها سوق العمل بدلا من عكس ذلك.

كما تعرض رد معالي وزير المالية إلى توفير المظلة القانونية لتوجيه مسار التعليم الثانوي والتوسع في التعليم والتدريب المهني والتنوع في الاختصاص بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية. ومع تأييد اللجنة المالية لجميع هذه التوجهات، فإن اللجنة ترى أن الضرورة القصوى تقتضي إعادة نظر جذرية وشمولية وشجاعة للسياسة التعليمية في مراحلها الإلزامية والثانوية وما بعد الثانوية على أن تراعي تلبية حاجات سوق العمل ضمن الاهداف الوطنية التي تسعى لتحقيقها.

أن حجم الاستثمار المتوقع لعام ١٩٩٢ في القطاعين العام والخاص، والمقدر أن يبلغ ٤٠٠ مليون دينار في المشاريع المنتجة سوف يخلق فرص عمل جديدة قد تبلغ ٢٦ ألفا. كما أن الحكومة تعتزم خلق فرص عمل جديدة في القطاع العام تبلغ ١١ ألفا. وبهذا يكون المجموع ٣٧ ألف فرصة عمل، وهي أكثر من حجم العمالة التي تدخل سوق العمل الأردني سنويا والتي تتراوح بين ٣٢ و ٣٤ ألفا. أما هيكل هذه العمالة والتي تشمل على ١٣ ألف جامعي أو خريج كلية متوسطة سوف تحد من

محضر الجلسة السادسة

استيعابهم في فرص العمل الجديدة المتاحة مما ينتج عنه بالمحصلة زيادة في البطالة الاردنية وزيادة ايضا في العمالة الوافدة.

وفي اطار البطالة ايضا، فان اللجنة المالية تنظر الى صندوق التنمية والتشغيل بانه اداة هامة للتنمية بالاضافة الى التشغيل. ان من الجوانب التي تتميز فيها الدول المتقدمة على الدول النامية هو ارتفاع نسبة ارباب الاعمال الصغيرة في الاداء الاقتصادي العام لهذه الدول. ولا توجد في الاردن اية مؤسسة مالية تعني بهذا القطاع الواسع.

فالبنوك التجارية والمؤسسات المالية تتعامل مع الاعمال التجارية وكيار الفعاليات ومتوسطها. وكذلك بنك الانماء الصناعي. اما مؤسسة الاقراض الزراعي فينحصر عملها بالزارعين.

وترى اللجنة المالية ان الضرورة تقتضي اعطاء قطاع الاعمال الصغيرة اوسع وسائل الدعم وتوفير الامكانيات المالية اللازمة لها والكوادر الادارية والفنية المؤهلة لتقديم الخدمات اللازمة للمعاونة على اقامة النشاطات الاقتصادية الصغيرة في الانتاج السلمي او الاعمال الحرفية او الخدمات. ولا يتحصر دور هذا الصندوق في تقديم القروض الصغيرة بل يتجاوز ذلك لتقديم العون الفني لاصحاب المبادرات لبلورتها في مشاريع مجدية وتقديم المعونة الفنية لهم للمساعدة في تأهيلهم وتدريبهم على وسائل ادارة اعمالهم من النواحي الادارية والمالية والتسويقية. ان من شأن التوسع في هذا القطاع احداث زيادة في حجم الطبقة

المتوسطة من المواطنين وتوسيع قاعدة الاداء الاقتصادي. كما ان اعطاء الاولوية في عمل هذا الصندوق الى الارياف والقرى والمدن الصغيرة بالاضافة الى الاحياء الفقيرة في المدن الكبيرة سوف يؤدي الى الحد من النزوح ويسهم في تحقيق التوازن في التنمية الاقليمية.

٢ - تحديد البرامج الاستثمارية لتنفيذ البرنامج الاقتصادي الكلي
تعطل العمل بالخطوة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩١ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عندما حصلت ازمة تدهور سعر صرف الدينار عام ١٩٨٨، اذا لم يكن بالامكان الاستمرار بالعمل بها قبل وضع برنامج كلي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.

وتوجهت الدولة نحو اعداد برنامج للتصحيح الاقتصادي الشامل للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣. وقد عطلت احداث الخليج العمل بهذا البرنامج علما بان الاداء الاقتصادي للنصف الثاني من عام ١٩٨٩ والنصف الاول من عام ١٩٩٠ بشر بتحقيق نجاح كبير له. وقد قامت الدولة بعد تجاوز ازمة ١٩٩٠/١٩٩١ الناتجة عن احداث الخليج الى اعداد برنامج وطني شامل جديد للفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ جرى استعراضه فيما سبق. ان كلا من هذين البرنامجين، برنامج ١٩٨٩-١٩٩٣، وبرنامج ١٩٩٢-١٩٩٨ هما بطبيعتهما برامج كلية تتناول الاداء الاقتصادي الكلي والسياسات المالية والاقتصادية المرتبطة به.

وقد اثار تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب اعداد البرامج الاستثمارية كآلية لتنفيذ

حصول الاردن على حقوقه المشروعة من المياه الاقليمية والتي تم الاعتراف بها بحدها الادنى في المجالات الدولية المختلفة.

ان مثل هذه الاستراتيجية تركز على المزيد من القدرة التخزينية للمياه من خلال انشاء السدود اينما تثبت جدوى ذلك، واصلاح شبكات التوزيع وقنوات الري للحد من كميات التسرب الكبيرة، واستكمال توسيع عطات التنقية لتشمل كل المياه العادمة وان تكون نوعية المياه الخارجة من هذه المحطات قابلة للاستخدام للاغراض الزراعية وفقا للمعايير العالمية لذلك.

ان توفير الموارد المائية وحسن ادارتها تقع في رأس الاولويات نظرا لشح هذه الموارد خاصة مع تزايد معدل الاستهلاك للفرد والزيادة في السكان وتلبية الاحتياجات لمياه الشرب والاستخدام المنزلي والصناعي والزراعي.

يتمتع وادي الاردن بمجموعة مزايا اهمها القدرة على الانتاج في المواسم المبكرة حيث لا يوجد له منافسة تذكر. كما ان نوعيات المنتجات القابلة للزراعة في الوادي يمكن ان توازي احسن النوعيات في العالم مما يمكن من تسويقها في الدول الغنية وبأسعار مرتفعة. وحتى يصبح ذلك ممكنا فلا بد من توفير مياه الري بصورة دائمة مما يقتضي زيادة قدرة التخزين كبناء سد الوحدة على نهر اليرموك وسد الكرامة حتى يصبح من الممكن تأمين المياه الى المنطقة بغض النظر عن التقلبات في مواسم الامطار.

٤ - الشباب
ان ابناءنا البالغة اعمارهم دون الواحد

البرنامج الاقتصادي الشامل. كما ان رد سيادة رئيس الوزراء ورد معالي وزير المالية بعد انتهاء مناقشة قانون الموازنة في مجلس النواب تضمنت الاعراب عن الموافقة على ضرورة اعداد البرامج الاستثمارية القطاعية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومختلف الاقاليم لتحقيق التوازن القطاعي والاقليمي. وبغض النظر اذا كانت مدة هذه البرامج القطاعية والاقليمية هي خمسة او ثلثة، وبغض النظر عن كيفية توفير الاليات لتربطها، فان اللجنة المالية ترى ضرورة استناد هذه البرامج الى معلومات احصائية شاملة ودقيقة، كما ترى ايضا تضمين هذه الخطط في بنيتها الاساسية اكبر قدر من المرونة ذلك انها برامج قابلة للتطوير السنوي المستمر والدائم.

وتوصي اللجنة ان يتم اجراء تقويم الانجاز الفعلي لكل عام ينقضي وتطوير البرامج القطاعية والاقليمية على ضوء هذا الانجاز ودفعها في نهاية كل سنة، سنة اضافية للامام، فتصبح الخطة الثلاثية مثالا للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. في نهاية عام ١٩٩٣ خطة ثلاثية جديدة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. في نهاية عام ١٩٩٣ خطة ثلاثية جديدة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وهكذا. فتكون بذلك عملية التخطيط عملية حية ومستمرة.

٣ - المياه والزراعة
لقد استقبلت اللجنة المالية بارتياح توجه الحكومة لوضع استراتيجية وطنية شاملة للمياه تتضمن اولا تحسين استخدام الموارد المخزونة في الاردن من الشيايح ومياه الفيضانات والمياه الجوفية، وتتناول ثانيا التعامل الاقليمي في

مجلس الاعيان

والعشرين يكونون حوالي ٦٠٪ من السكان.

وان اللجنة المالية تتفق مع ما توجهت اليه اللجنة المالية في مجلس النواب الى ضرورة اعطاء عناية كبيرة لهذا القطاع الهام وان تتواصل الزيادة في المخصصات المرسدة له في موازنات السنين القادمة لغرض التوسع في انشاء مراكز الشباب المتكاملة التي تسهم في التربية الثقافية والروحية والبدنية.

٥ - الامن الوطني

ان من معالم قوة الاردن الذاتية قواته المسلحة ورعاية القائد لها على الدوام، واحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير، وتوجيه عناية متميزة لها، لتوفير ما هي جديرة به من دعم، وشيوع روح النظام والانضباط لديها، ومدها باسباب القوة تمكينها لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن، ومن هنا فان اللجنة تجدد ان المرحلة الراهنة بشكل خاص تستدعي تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة، وتطويرها وتعزيز قدراتها الى اقصى مدى تتحيه قدراتنا المالية، وكذلك ردها واستادها بكل القادرين على حمل السلاح من خلال تطوير الجيش الشعبي وتدريبه واعادته.

كذلك تجدد اللجنة ان جميع الاهداف التي يتطلع الاردن للوصول اليها من خلال برامجه وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الامن ودوام الاستقرار الذي ينعم به - والحمد لله - وهكذا فان تطوير اجهزة الامن نوعا واعدادا وخلق اجواء من الثقة المتبادلة بينها وبين جميع فئات المواطنين وتأهيلها للقيام بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة الداخلي وتوفير امن

المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته... واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ممكن ويستحق كل العناية والبذل والتقدير.

٦ - القضاء

لقد تميزت مسيرة الاردن بالالتزام بمبدأ سيادة القانون، وانايط الدستور بالمحاكم النظامية حق القضاء على جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة او تقام عليها، واستدعت ظروف استثنائية قيام محاكم استثنائية انيط بها كثير من اختصاصات المحاكم النظامية. لقد زالت تلك الظروف واستأنف الاردن مسيرته النيابية الديمقراطية، وشرع بسن القوانين التي تعيد للمحاكم اختصاصها وتتيح في الكثير منها للسلطة القضائية حق الرقابة على القرارات الادارية وزادت صلاحيات القضاء والقوت المسيرة الديمقراطية على القضاء فوق اعبائه باعباء جديدة لا قبل له بالتصدي لها وحملها ما لم يحظ بكل الدعم والتأييد والعناية بحيث يتحقق قيام العدل بين الناس وسرعة الفصل في المنازعات بينهم وتضمن حقوق المواطنين وحياتهم.

وتجدد اللجنة في الزيادة الواردة في مخصصات القضاء الجارية والراسمالية خطوة على الطريق الصحيح، وتدعو بان تتبعها خطوات ليأخذ القضاء دوره الكامل بين السلطات الدستورية.

٧ - الاداء الاداري

ان اللجنة اذ تقدر الاسس التي ارتكزت

اليها سياسة الاصلاح الاقتصادي وتشارك في العزم على تحقيق اهدافها، تدرك بنفس وبدرجة عالية من الاهتمام والجدية العامل الاهم من كل عامل آخر في ترجمة المبادئ والنوايا لتصبح اهدافا ناجحة، ذلك العامل هو القدرة على الاداء، وهو امر موكول لاجهزة السلطة التنفيذية، بجميع درجاتها، لكن السلطة بنظر المواطن ليست مواقع القيادة بل هي الموظف الذي يتعامل معه المواطن على الدوام لانجاز معاملاته وتلبية حاجاته وتقديم الخدمات اليه، كما ان تحقيق الخطة الاقتصادية ليس بالنوايا والسياسات الصحيحة المكتوبة ولا بالارقام المطمئنة فحسب وانما هي بالانجاز الكفؤ الامين.

وتؤكد اللجنة قناعتها بان الحكومة التي نجحت في وضع موازنة سليمة وخطة اقتصادية متطورة ستكون معنية بنفس القدر في اعادة النظر في تطوير جهاز الادارة والتنفيذ على مختلف المستويات وأن تضع نظاما سليما لتابعة الاشراف والرقابة على فعاليات جهاز الادارة ولعل ذلك يكون بايجاد جهاز متخصص مسؤول عن الرقابة الادارية وكفاءة الانجاز اسوة بما هو متبع في معظم الدول الحديثة.

وبهذه المناسبة فان اللجنة تتوجه للمجلس الكريم بدعوة الوزراء والدوائر والمؤسسات للحد من الاستهلاك الى المزيد من الحفاظ على المال العام، وكذلك دعوة اجهزة الاعلام ومنابر الرأي والارشاد للدعوة وباستمرار الى ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز قيم العمل والترشيد في

الاستهلاك كقيم اجتماعية ووطنية، ودعوة المومنين للابتعاد عن مظاهر البذخ والترفع واستبدال الانفاق عليها وتوجيه الاموال الى المؤسسات الخيرية التي تعنى بقطاع من المجتمع يستحق كل العناية والاهتمام، وليعلموا ان في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

وفي ضوء ما تقدم فان اللجنة تتقدم الى المجلس الكريم بالتوصيات التالية:-

١ - الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ كما ورد من مجلس النواب، وقرار التوصيات والملاحظات الواردة في هذا التقرير.

٢ - تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والاشادة بجهوده الخيرة التي يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف واقساها لتوفير جميع اسباب المنع للاردن سواء السياسية منها او العسكرية او الاقتصادية، وبالصمود والثبات على القيم والمبادئ مما جعل جلالته مصدرا لثقة المواطن بمستقبله وامن وطنه.

٣ - الاشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم وبشكل خاص لدى الدول الصديقة والمؤسسات الدولية لتمكين الاردن من تعزيز قدراته الاقتصادية والمالية.

مكتبة المجلس

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمين عام مجلس الامة واللجنة المالية
صالح الزعبي



السيدة ليلى شرف: ابدا بشكر الحكومة على تقديم هذه الموازنة الموثقة الواضحة التي نأمل ان تصبح تقليدا في صيغة الموازنات وعرضها.

كذلك لا بد من شكر الحكومة على تقديم موازنة شجاعة بمسؤولية ووعي لاوضاعنا الاقتصادية الحاضرة مع تطلعها نحو التصحيح التدريجي لهذه الاوضاع والبدء في رسم المسار لهذا التوجه مهما كان قاسيا علينا جميعا حكومة ومواطنين فالام اليوم في جسمنا الاقتصادي الاجتماعي التي تسببها عملية التصحيح سوف تعني في المستقبل صحة هذا الجسم الحقيقية والبعد عن التخدير وخداع الذات، والتوجه نحو ممارسات اقتصادية تحدم صحة الحياة في بلادنا ونوعيتها: بيئة ومجتمعا وانسانا.

لكن الموازنات وان كانت المؤشر الرئيسي لمسارنا الاقتصادي وتصورنا لشكل مجتمعا ومتطلباته لا تستطيع ان تصنع التغيير وتشق المسار الجديد وحدها ما لم تستند على مبادئ استراتيجية فكرية عامة وهيكل ادارية وممارسات فعلية تنقل توجهات الموازنة ومؤشراتها من مجال الأرقام الى مجال الفعل والممارسة.

في هذا المجال اود ان اورد بعض الملاحظات السريعة:

كانت الملاحظة الاولى سيدي الرئيس حول الاصلاح الاداري وضرورة الاسراع باستئنافه لدعم مسيرة التصحيح ولكن كلمة سيادة رئيس الوزراء الشاملة امس جاءت مانعة قطعت على الطريق، فله كل الشكر على هذه التوجهات الايجابية والتوجيهات العازمة في هذا المجال. ولا يمكن ان تكون اي كلمة ابلغ مما تفضل به سيادته امس. لذلك لن اقرأ هذه النقطة وان كنت اطلب ان تدرج بالمحضر وهي موجودة في النص الذي سأسلمه للامانة العامة.

اولا: الاصلاح الاداري هو اهم دعائم التوجه الجديد. ففترة الضيق الاقتصادي واستفحال البطالة قد فرضت علينا وستفرض حتماً إيجاد فرص عمل جديدة عدد كبير منها في جهاز الدولة كما تبين من الموازنة. وفي غياب الاصلاح الاداري واعادة هيكلة جهاز الدولة وشد مفاصله فان الخطر من الترهل والحشو والتعقيد سوف يزداد. فالجهاز المترهل والاجراءات المعقدة التي نعاني منها لن نستطيع النهوض ببرنامج اقتصادي اجتماعي تصحيحي طموح كالذي نتوجه نحوه. لقد بدأت حركة الاصلاح الاداري منذ حوالي ثماني سنوات ولكنها تعثرت بالتخطيط والدراسة حيناً وبالتطبيق احياناً. واليوم ونحن عند منعطف حاسم وجريء في مسيرتنا الاقتصادية الاجتماعية وشكل مجتمعا ونوعيته فقد آن الاوان لان نتوجه الى تنفيذ هذا الاصلاح الاداري المنشود بشكل جذري وشامل يرفع من

مستوى الجهاز الاداري وكفاءته ويبسط الاجراءات الادارية والتعقيدات المعيقة التي اصبحت عقبة اساسية تعرقل استقطاب رأس المال والاستثمار والمبادرات الفردية لرفد الاقتصاد الوطني ودعم برنامج التصحيح والاصلاح.

على كل حال فان اصلاح الادارة في الدولة سينعكس بالطبع ايجابيا على مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص اوسع بكثير من مجالات القطاع العام الذي يكاد ان يصبح مكتظا، ومعالجة البطالة بشكل شمولي وبرميج ومخطط تدعمه عمليات مساندة مثل افساح المجال امام المشاريع الاستثمارات الاهلية في الصناعة والزراعة من جهة واعادة التأهيل والتدريب لسد الثغرات من جهة ثانية ورفع الكفاءة والتركيز على الانتقاء وسلوكيات العمل واخلاقياته بتناسق بين وزارات العمل والتنمية الاجتماعية والصناعة والتجارة والزراعة والتربية والتعليم والتخطيط والاعلام سيكون اجدي بكثير من معالجة ظاهرة البطالة عن طريق سوق العمل المتاح آنيا وعن طريق وزارة العمل وحدها وبشكل معزول عن العملية التنموية الاقتصادية الاجتماعية والتربوية.

ثانيا: التنمية المتكاملة اساس لنجاح مسيرتنا الجديدة والوصول الى نوعية المجتمع الذي نريد. ومسار التنمية المتكاملة التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يجب ان ينفذ ضمن برامج واضحة المعالم والابعاد. فالتركيز على النمو الاقتصادي بمسرب مختلف

مجلس الاعيان

عن التنمية الاجتماعية قد يؤدي الى تنمية غير متوازنة وإلى ايجاد الفجوات الكبيرة بين فئات المجتمع تكون جيوب فقر خطيرة في مجتمعاتنا. ومن جهة اخرى فالبرامج المتناثرة هنا وهناك في التنمية الاجتماعية قد تؤدي الى اختلال في المسيرة وضياح للجهد والمال والتضارب في الاهداف ما لم يكن هنالك مخطط وطني شامل يعين الاهداف ويرسم الطريق بشواخصها محطاتها الى ان تصل الى الغاية المطلوبة. ويرتبط بالتنمية المتكاملة ما جاء في قرار اللجنة المالية من تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل واصيف اليه صندوق المعونة الوطنية أيضاً ضمن البرنامج المرسوم وتوجيه هذين الصندوقين وما يمثلهما مما هو موجود او ما يجب ان يوجد لتشجيع المبادرات الفردية لاقامة المشاريع او الاعمال الصغيرة التي تنقل المواطن من طالب وظيفة ابدى في تربيته وعقليته وتوجهه وطموحه الى صاحب عمل مهيا كان العمل صغيراً يمنحه الاستقلالية وحسن المبادرة والانجاز وربما يوفر العمل لغيره أيضاً ويرفد الاقتصاد الوطني. واذا توجهت هذه السياسة الى الريف لتشجيع المواطنين في كل منطقة على الاستفادة من الموارد الموجودة فيها او الخدمات المطلوبة ساعدت على الحد من الهجرة الى المدينة وساهمت في تطوير وانهاش الريف والمناطق البعيدة عن المدن وكان ذلك يحد ذاته داعماً للتوجه الجديد.

ثالثاً: ان قطاع العمل التطوعي في الاردن قد نما وتشعب واصبح سندا قوياً للعمل الحكومي في تقديم الخدمات وتنفيذ برامج البنية والتنمية المتكاملة في الريف والمدن

والبادية، ولعل تعاوننا اوثق مبنياً على الثقة المتبادلة بين القطاع الرسمي والقطاع التطوعي في اطار البرنامج الوطني المتكامل للتنمية وتوزيع الادوار سيتمكن القطاع التطوعي من حمل عبء كبير عن القطاع الرسمي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

رابعاً: جميعنا متفقون على اهمية السياحة في رفد الاقتصاد الوطني وامثلة الدول التي عززت ميزان مدفوعاتها وناقذت اقتصادها عبر تطوير سياحتها معروفة. ولكن السياحة لا يمكن ان تعزز بلا برامج مدروسة للتسويق في الداخل والخارج، في الوطن العربي وفي العالم الخارجي، والتسويق لا يكفي اذا لم يكن لدينا ما يعززه في الداخل من حياة ثقافية وفنية نشطة ومعارض ومهرجانات ومناسبات يقصدها السائح ويستمتع بها. فزيارة الآثار لا تكفي وحدها والمناخ المعتدل والطبيعة الجميلة التي منحنا اياها الله يجب ان يساندها نشاط انساني حضاري يجذب السائح ليس كعابر طريق بل كقاصد لهذا البلد المضياف مستمتعاً بطبيعته وبتاريخه وحاضره معاً. وفي ذلك دعوة للتعاون الوثيق بين وزارات الاعلام والثقافة والسياحة والمؤسسات الخاصة لاجاد الجو الحيوي المستقطب لا البطارد. اضف الى ذلك وجوب العناية بالخدمات السياحية وانواعها ومستوياتها لما لذلك من اثر في استمرار التدفق السياحي علينا او اعراضه عنا.

سيدي الرئيس: ان بلدنا يقع في منطقة يسودها الاضطراب والخروب وعدم الاستقرار الامني في نظر العالم والسائح البعيد عندما يخطط

لسياحته لا يفرق بين بلد آمن مثل بلدنا وبلد غير آمن في المنطقة نفسها، فيبتعد عن هذا الجزء من العالم هرباً من الخطر، لذلك كان علينا ان نبذل جهوداً مضاعفة واساليب مبتكرة وبرامج متواصلة في التسويق السياحي لاجتذاب السائح وفي رعايته عندما يأتي إن مقوماتنا السياحية لن تستغل بعد، وهي كثيرة وواعدة وثرواتنا الطبيعية قليلة افلا نفيد من هذه الثروة الدائمة.

خامساً: واخيراً وليس آخراً، سيدي الرئيس، ان غايتنا يجب ان تكون التنمية المتوازنة والقابلة للاستمرار. وفي ظروف الضائقة الاقتصادية قد تلجأ المجتمعات الى الجور على الطبيعة لانقاذها من ضيق الساعة متناسية مسؤوليتها تجاه ارضها وسلامة هذه الارض من اجل اجيالها المقبلة وحياتها الكريمة في وطنها، لذلك كانت اهمية الحفاظ على البيئة اليوم وفي هذه الظروف الصعبة بالذات حتى لا نخرج من برنامجنا التصحيحي هذا لنجد اننا قد قضينا على خيرات طبيعتنا واستمراريتها في العطاء وفي هذا المجال تذكر على سبيل المثال لا الحصر القضايا التالية:

اولاً: لا يعقل ان يكون بلد مثل الاردن موارده المائية محدودة، وقلقه المائي دائم، ومع ذلك تكون بعض مياهه ملوثة. لذلك وجب تشديد المراقبة على مسببات التلوث ومنع وقوع التلوث بوضع الضوابط والمواصفات اللازمة لمياه المصانع العادمة وتفتيتها قبل ان تصب في مسارب المياه، ومراقبة تطبيق الضوابط والمواصفات باستمرار وفرض العقوبات الصارمة، لان الاخلال بالمواصفات يؤدي الحق

العام والخير العام في مصدر من اهم واعز وندر مصادر الطبيعة.

ويتبع تلوث الماء الهواء بسبب عوادم السيارات الذي اخذ يكثر هذه الايام ولعلنا نضع له حلاً قبل ان يستفحل. وبسبب بعض الصناعات في بلدنا لا تزال في بداية طريقها التصنيعي واذا لم ننتبه الى التلوث الذي يرافق الصناعة اذا لم نضع لها الضوابط والمواصفات اللازمة نفع في ما وقعت فيه بلدان صناعية سبقتنا وتصبح تكلفة ازالة التلوث باهظة قد لا نقدر عليها. فدرهم وقاية خير من قنطار علاج. ثم ان هناك انواعاً من الصناعات مخرجاتها او منتجاتها تضر بالبيئة وتحجز المجتمعات التي وقعت في خطأ انتاجها من قبلنا، علينا الاهتمام بذلك ومع تصنيع مثل هذه المواد المضرة قبل ان يستفحل انتاجها ويصعب إيقافه.

ثانياً: ان السياسة تجاه الاراضي الزراعية والحفاظ عليها متأرجحة، مترددة غير مستقرة ونحن بذلك نخسر ارضاً زراعية ثمينة وقليلة لاستعمالات مختلفة كل يوم لذلك وجب تحديد سياسة واضحة بعيدة الامد للحفاظ على ما تبقى من الاراضي الزراعية واستغلالها استغلالاً ناجحاً. وتطوير الزراعة والابحاث الزراعية البعلية لاستغلال الاراضي شحيحة المياه، وتطويرها والعناية باستمرار التشجير في الجبال والاراضي غير الصالحة للزراعة والمرابي.

رابعاً: دعم برامج اقامة المحميات الطبيعية من اجل الحفاظ على الانواع النباتية والحيوانية والحفاظ على التوازن الطبيعي اللازم للبقاء.

مجلس الاعيان

خامسا: تشجيع صناعات اعادة التصنيع (اذا صح التعبير) لما فيها من تقليل كميات النفايات من جهة وتوفير في الاستهلاك باعادة استعمال الكثير من المواد كالورق والالمنيوم والزجاج وغير ذلك وهو ما تقوم به دول عديدة اكثر غنى منا واكثر موارد.

سادسا: توجيه المواطنين وتعليمهم الاستفادة من بقايا المواد العضوية كقشور الخضار والفاكهة واوراق الشجر وغيرها وتحويلها الى مواد غذائية للارض.

هذه النقاط ما هي الا امثلة عما يمكن ان نقوم به لحماية بيئتنا من جهة ولترشيد حياتنا الاقتصادية وتنظيمها من جهة اخرى.

وفي النهاية سيدي الرئيس اريد ان اؤكد على ما ورد في قرار اللجنة المالية حول اهمية دور الاعلام والتربية الوطنية والتعليم في تغيير السلوكيات والقيم الزائفة الطارئة علينا وفي الارشاد والتوعية، وعدم التناقض والتضارب في مقاصد رسائلنا الموجهة الى المواطنين واهدافها لكي يسهم ذلك في تكوين المواطن الجديد لهذا الاردن الجديد. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي السيدة ليل، سعادة الشيخ برجس الحديدي.



السيد برجس الحديدي:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

دولة الرئيس،

الاخوة الزملاء،

لقد اطلعت على مشروع الموازنة العامة لهذا العام واستمعت الى تقرير اللجنة المالية في مجلسكم الكريم، واود في بداية كلمتي ان اتوجه بالشكر للاخوة الزملاء اعضاء اللجنة المالية، على الجهد الكبير الذي بذلوه في اعداد تقريرهم الذي هو بين ايدينا الآن، وجعله شاملاً ودقيقاً في ملاحظاته وتوجيهاته وارقامه، بحيث لا نجد مخالفات حقيقية حول اهدافها وارقامها حتى عندما خصصت مبالغ اضافية لمعالجة قطاعات مختلفة، انما تتصرف بناء على واقعنا الأردني واحتياجات مواطنينا الرئيسية.

دولة الرئيس،

الاخوة الاعيان المحترمين،

نعرف حق المعرفة بأن موازنة الحكومة لعام ١٩٩٢ تأتي والاردن يمر بظروف داخلية وخارجية صعبة للغاية، وخصوصاً بعد الاحداث التي عصفت بالمنطقة فأختلت موازينها ونظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووجهت ضربة لأولوياتها واهدافها الوطنية والقومية، لكن هذه الاحداث والمتغيرات هي ذاتها الكفيلة بأن تقدم لنا العبر والدروس لترسيخ قناعاتنا أكثر من اي وقت مضى، بأهمية الاتجاه نحو بناء اقتصادي وطني حقيقي، يؤمن لهذا البلد الخير بداية ولو متواضعة على طريق الاستقلال الاقتصادي الأردني الحقيقي، من خلال اعتماد أكثر على الذات.

جلسة الثقة «ان الاردن سيبقى شامخ الرأس مرفوع الجبين ولن يحنى هامته لاي ضغوط مادية او اقتصادية، فالأردنيون يقبلون الجوع مع الكرامة ولا يقبلون النخمة مع المذلة.

ومن هنا فأننا نيب بوزارة التخطيط لوضع سياسات التخطيط وقواعد التنمية وتحسين جهازها بشكل يضمن استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال ومميز، علماً بأنه لا يمكن ان يتم التصويب الاقتصادي الا اذا قامت وزارة التخطيط بدورها المركزي المتجسد في قانونها المتمثل بالتخطيط لكل بقاع الوطن.

اما فيما يتعلق بزيادة واردات الحكومة، فأني اطالب ان لا تكون على حساب المواطن ذي الدخل المتدني، بل ان يتم ذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بكل معانيها، فالعدالة الاجتماعية تعني البساطة من يأخذ أكثر عليه ان يعطي أكثر.

دولة الرئيس،

الاخوة الاعيان المحترمين،

ومن العقيات الضاغطة والتي يجب ان تحظى بالأولوية من اهتمامنا واهتمام الحكومة الرشيدة، هي ارتفاع كلفة المعيشة على المواطنين ذوي الدخل المحدود، وارتفاعها الى الحد الذي نعتقد أنه بات يهدد الأمن الاجتماعي وبالتالي الأمن السياسي، ومن ثم زيادة نسبة البطالة وأكثر من ذلك لقد وقفت على شواهد تدعو للفرح مفادها ان الوضع قد وصل الى مرحلة لا تحتل التأجيل لذوى الدخل المحدود أصبحت على مشارف خط الفقر المخيف.

لهذا نتمنى على الحكومة الرشيدة ان تقوم بدعم الانتاج الزراعي وتعمل على توجيه سياستها الزراعية بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي، وهو يتطلب منا جميعاً حماية الاراضي الزراعية كأهم مورد طبيعي لبلدنا، والتوسع باستصلاحها واقامة السدود عليها بما يكفل تزويدها بالمياه وتحسين المراعي التي تكفل تنمية ثرواتنا الحيوانية، بهذا نكون قد صوبنا مسارنا الاقتصادي ووفرنا على خزانة الدولة ملايين الدنانير من اللحوم والمواد الغذائية المستوردة.

لما تقدم نرجو من الحكومة الرشيدة الاهتمام بالأمن الغذائي وذلك بالاهتمام بقطاع الزراعة وإيلاء جُل اهتمامها.

دولة الرئيس،

الاخوة الاعيان الاكارم،

ان كل دينار ينتج من خيارات هذا الوطن الشامخ من صناعة او زراعة او خلافة خير ألف مره من مثيله عوناً او هبة او قرصاً عنه.

دولة الرئيس،

الاخوة الاعيان المحترمين.

فلا يمكن لاحد منا الا ان تملأ الغبطة والسرور، وهو يكشف كم هي قدرة الأردن بلد الحشد والرباط، على الصمود بالرغم من محدودية الموارد، وكثرة الضغوط التي تعرض لها أبان أزمة الخليج وبعدها، حيث خرج الأردن منها قادراً على مواصلة مسيرته في كثير من المجالات.

ومن هنا لا بد ان اشير الى ما قاله سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر، في رده في

شكرنا اخوة المجلس

وعليه فأننا نتمنى على الحكومة ايلاء قضية البطالة الاهتمام الذي تستحقه. وكذلك فإن غلاء الاسعار وجشع التجار الذي اصبح بلا حدود يوجب علينا ان نعالج هذه المشكلة بالسرعة الممكنة بتشديد المراقبة من قبل وزارة التموين.

دولة الرئيس،

الاخوة الاعيان الاكرام،

اما على الصعيد العسكري، فأني من اشد الداعين لبناء الجيش العربي الاردني على أحدث الأسس العلمية وتزويده بكل ما يحتاج من اسلحة متطورة، لهذا فإن الواجب الوطني والقومي يقتضي ان ندعم هذا الجيش العربي، الذي كان وما زال وسيبقى لكل العرب.

ولا يفوتني ان اطلب من الحكومة الرشيدة دعم الاجهزة الامنية العين الساهرة الوفيه على أمن هذا البلد والمرابط والمجاهد.

دولة الرئيس،

ايها الزملاء الاكرام،

ان الاردن الذي نعتز بالانتماء اليه وطنا، ونحمله تاريخاً وحضارة ورسالة في ذاكرتنا القومية، تعرض وسوف يتعرض الى سلسلة من المؤثرات بدأ بالحصار وسوء الفهم المقصود، لقاء واقعيته السياسية، وانتمائه القومي الاصيل وحرصه على الثروة والمواطن العربي، والتزامه بتوظيف القدرات العربية، لبناء مجتمع عربي، محترم فيه انسانيته وتحقق لكل ابنائه العدالة، في الحياة والثروة والبرأي والفكر، هذا التوجه الاردني السليم الذي أرسى قواعده واعمل بنيانه

قائد المسيرة الديمقراطية جلالة قائد الوطن الملك الحسين المفدى.

عاش الأردن مناضلاً مجاهداً صابراً
موحداً لامة العرب جامعاً لكل منهم رافع الرأس
موفوراً الكرامة هاشمي القيادة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة العين، سعادة الاستاذ نذير رشيد.



السيد نذير رشيد:

شكراً دولة الرئيس ان خطاب مشروع قانون الموازنة الحالي واضح وموضوعي في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية، رغم ما مر بالبلاد من ازمات متلاحقة، سواء كانت احداث الخليج، وما نجم عنها وودعوة الادارية العالمية هناك، ووقف تحويلاهم وتوقف بعض المؤسسات الدولية وصناديق التنمية عن تقديم المساعدات على شكل قروض او كفالات لمشاريع التنمية هنا.

مما اوجب على الاردن عمل برنامج تصحيح عملي، معتدل النهج يمكن الاردن من تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي، وبناء

والقرى الاردنية نتيجة للظروف التي فرضت علينا حديث المجالس بينها لم يخصص اي مبلغ في الموازنة الحالية لتلافي هذا النقص الشديد الخطير.

دولة الرئيس،

ارجو ان تدارك هذا النقص في الموازنات القادمة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، سعادة الشيخ خلف ابو نوير.



السيد خلف ابو نوير:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان،

ان مشروع قانون الموازنة العامة، عام ١٩٩٢ يقودنا الى عرض بعض الآراء من خلال مجلسكم الكريم على مسامع حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر الموقرة.

ولنا امل كبير في تصحيح وتصويب بعض الامور في مسارها الحقيقي. مشاركات المواطنين مع المسؤولين في اخذ القرارات حول التنمية في المحافظات ليتحملوا مسؤولياتهم ازاء الوطن لأن

احتياجات جيدة من العملات الصعبة. فلكل الذين ساهموا وعملوا وناقشوا مشروع قانون الموازنة هذا كل الشكر.

واشير هنا الى ما جاء في الصفحة (١٤) من تقرير اللجنة المالية، لمجلسكم الكريم، من ان العمل جاء لاعادة جدولة ما قيمته ١٥٠٠ مليون دولار من اقساط الديون والفوائد التي استحققت ولم يتم تسديدها حتى نهاية عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ والنصف الاول من عام ١٩٩٢. وهذا انجاز عظيم نرجو ان نوفق في انجازه.

وهنا أرجو ان اتوجه بالسؤال فيما اذا كان هناك توجه ايضاً من الحكومة للدول الصديقة الدائنة بشطب بعض الديون المستحقة علينا اسوة بما حدث لبعض الدول المدينة.

وقد لفت نظري ما جاء في الصفحة ٢٣ من تقرير اللجنة الموقرة الاشادة الكبيرة بالقوات المسلحة وضرورة توجيه العناية المميزه لها لتمكينها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن دون ان يرافق ذلك اي زيادة في موازنتها التي بقيت وللجنة الثالثة على التوالي نفس الموازنة لم يطرأ عليها اي زيادة رغم تزايد اعباءها ومسؤولياتها وهذا ايضا يشمل جهاز الامن العام الذي ازدادت مسؤولياته الامنية الداخلية في العام الماضي وحده نتيجة لعودة الاردنيين من الخارج ٢٠٪ بينا الزيادة التي حصل عليها في الموازنة الحالية هي حوالي نصف في المائة.

واشير ايضاً انه وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي كان النقص الشديد في الملاجئ ووسائل الدفاع المدني في العاصمة وفي كل المدن

شكراً
دولة الرئيس

الاجتماعات العابرة ليس مشاركة لأن الحمل اذا فرقناه انشال.

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

موضوع الزراعة ، اهتمامنا بالزراعة المروية واهملنا الزراعة البعلية زراعة الحبوب وهي الغذاء الرئيسي للإنسان الأمر الذي جعل المواطنين الريفيين والقرويين يتجمعوا طوابير على ابواب الافران وايضاً يتمنون من مستودعات وزارة التموين في المحافظات والسبب في ذلك الانتكالية على الغير والدليل ان العوامل الطبيعية كشفت عيوب الانتكالية.

دولة الرئيس
حضرات الاعيان،

ان الرجوع للزراعة جزء من الاقتصاد الوطني ولا يوجد اي عائق يحول دون الزراعة اذا قمنا بواجبنا الوطني وانتمائنا الصادق لأن الأرض جاهزة والمالك لها موجود ومديريات الزراعة بكوادرها في كل محافظة ولواء موجودين فيها هو المانع عند وزارة الزراعة من تطبيق واجباتها الزراعية؟ نحو المواطن بارشاداتها والعمل في الميدان، من اجل تنمية الانسان، في جميع المجالات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

ان وزارة التموين التي تؤمن الاحتياط من المواد الغذائية للظروف الطارئة لا يصح ان يجمع المواطنون ينطوون تحت مظلة التموين.

ولو نظرنا من المنظار البعيد سياسة وزارة التموين لدعمها بعض المواد ولم تضع البديل لأصبح الانسان عندنا عديم الفائدة وقتلنا كل قدراته الذاتية .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

من هذا المنطلق ونظراً للمواقع الجغرافية في المملكة الاردنية الهاشمية التي تختلف عن بعضها بيئياً وجغرافياً.

اتقنى من هذه الحكومة الرشيدة ان تعطي للحكام الاداريين صلاحيات في محافظاتهم تخولهم لاتخاذ القرارات المناسبة ادارياً ومالياً من اجل استثمار الجهود في كل المجالات زراعية وصناعية مما يعود على الوطن والمواطن بالخير والازدهار في ظل قائد مسيرتنا جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله.

راجيا من الله ان يوفق هذه الحكومة ويسدد خطاها على طريق الخير والفلاح وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة الشيخ خلف، سعادة الاستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

هذه الكلمة مقدمة باسم سعادة العين محمد عودة القرعان ومعالي العين الدكتور سعيد التل وحسني عايش.

وبعد،

فإنه لما كانت موازنة الدولة مرآة للوضع الاقتصادي فيها من جهة، وموجهاً له من جهة اخرى، يبين ما لها وما عليها، وما بين انتاجها واستهلاكها من هوة تنسع او تضيق، فإن مشروع قانون الموازنة هو فرصة لمن يريد منا، للحديث في بعض القضايا العامة ذات الصلة المباشرة او غير المباشرة بالموازنة والاقتصاد...

ومع ذلك فإننا لن نتناول مشروع قانون الموازنة الحالي بالنقد والتحليل فهو متوازن، وهذه المهمة فرسانها في اللجنتين المائتين لمجلس الامة، وخبراء المال والاقتصاد فيه، وقد اجادوا في ذلك، ولم يتركوا مجالاً لمستزيد، او تغيرة لمستغثر... وانما سنتناول القضايا التالية:

اولاً - الاعتماد على الذات:

نحن جميعاً على علم بالتطورات الزلزالية التي وقعت في العالم ولا تزال تقع فيه، ولعل أهمها حرب الخليج العربية الامريكية الثالثة (بعد الاولى سنة ١٩٦٧، والثانية سنة ١٩٧٣) وما تلاها من آثار وابعاد في جميع الاتجاهات وعلى

كل المستويات، وزوال الاتحاد السوفيتي وكتلته وما يتلوه من نتائج وتداعيات عميقة ومستمرة... ومن هذه النتائج والتداعيات بالاضافة الى ما نعرفه، تراجع الاهمية النسبية لبلدان العالم الثالث بانهاء الحرب الباردة، وبالتالي فقدانها لسلح الضغوط او الابتزاز الاقتصادي والعسكري الذي كانت تملكه وتتمتع به ايام اشتداد تلك الحرب بين العسكريين...

ان هذا التراجع سيتركها مركونة في زوايا الاهمال، مشغولة بجدولة ديونها للعالم الاول ويتأمين حاجات العيش اليومي للناس فيها غير انه مثلما تشكل هذه الآثار والابعاد، والنتائج والتداعيات، تحديات خطيرة لهذه البلدان، ومنها الاردن، فإنها تشكل ايضاً فرصة لها لتعلم من صدماتها، مرة وإلى الأبد، فتعتمد على الذات في الانتاج والبقاء... بزيادة الانتاج وتخويده وبيع يساوي الاستهلاك او يتجاوزه فهذا هو المعنى الوحيد للاعتماد الاقتصادي على الذات.

لقد ادت بحبوحه القروض او الديون الدولية، في العقود الماضية الى اغراق بلدان العالم الثالث بالنمط الاستهلاكي الغربي دون النمط الانتاجي فيه، والى تبعية هذه البلدان اقتصادياً سياسياً ثقافياً للعالم الاول، والتي كان يغطيها او يخفيها شعور زائف عند الناس فيها بالمعاصرة، نتيجة تماثلهم الاستهلاكي مع اصحاب اليد العليا، وارتفاع مضطرد في توقعاتهم الاستهلاكية بسبب الاختراق الاعلامي والاعلامي لهم، ولكن دونما شعور

دولة الرئيس

بالحاجة او الدافع الى الانتاج والاعتماد على الذات...

ولقد لعب معظم حكومات بلدان العالم الثالث لئلافس، اما بسبب الجهل وغياب البصيرة؛ او لغياب الديمقراطية والرقابة؛ او بسبب الحاجة الى الشعبية، او بسبب التوريث والاعراض؛ او بسبب انتهاز الفرصة للحاق بالركب؛ او في حالتنا، بسبب الحاجة الى الشعبية، بسبب الثقة المطلقة بالتزامات الاخوة العربية نحونا قدر التزامنا بها، ايضاً (اريد حياته ويريد قتلي)، دوراً كبيراً في تعزيز الهوة بين الانتاج والاستهلاك من جهة، وتعاطف النزعة الاستهلاكية العمياء من جهة اخرى. لم ينظر الناس الى الدواخل ولم يفكروا في استغلال قدراتهم وطاقاتهم ومدخراتهم او مدرجليهم على قدر فراشهم، وانما اعتبروا الحكومة مسؤولة عن توفير كل ما يرغبون فيه؛ وتطلعون الى الخارج، الى اسكندنافيا او اوروپا الغربية (لا اليابان مثلاً) ليجاروها في الاستهلاك والخدمات وحيثما للتفوق عليها فيها... ولكن دون مجاراتها في الانتاج...

وهكذا تحولت شعوب بلدان العالم الثالث التي كانت قوية ومنيرة باقتصاد الكفاف الى بلدان خداج معوقة بالعناية التنموية المكثفة (Intensive Care Development) ICD) فتأخرت بدلاً من ان تتقدم، وتبعت بدلاً من ان تستقل، وجاعت وعطشت بعد ان تعودت كثرة الاكل والشرب...

تأتي اذن، التحولات العالمية الجارية كصدمات تشع الرؤوس النائمة؛ فهل تستيقظ

شعوبها جراءها؟ لعننا في الاردن احد اكثر البلدان التي تتحداها هذه التحولات، ولكن الاعظمها فرصة للخلاص والنهوض... فديوننا تزيد عن ثمانية بلايين دولار، وهي الاعلى بالنسبة لعدد السكان، ولكن رأسمالنا البشري كبير ومتطور... فنحن احد اكثر شعوب الارض تعليماً وتطوراً ثقافياً، مما يؤهلنا، برأس المال البشري هذا، الذي ثبت انه اساس التقدم في هذا العصر وشرطه الاول؛ الى استيعاب التحديات...

واما اذا كان لدينا مثل هذا الرأسمال البشري ولا نحصل على التقدم، فانه قد يكون ثمة خلل في اعداده وتكوينه او في ادارته واطلاق طاقاته، يوجب علينا اعادة النظر فيه، والا لماذا تنتقل مراكز القوة في العالم من مراكز المواد الخام والثروات الطبيعية الى مراكز المعرفة والبحوث؟

في ضوء ذلك، ربما يجب علينا اتباع سياسة استثمارية تقوم على تحريض البلايين الهاربة من الوطن الى العودة الى الوطن لانه خير وابقى، والاستثمارات العربية والاجنبية لتفضيلنا على غيرنا لما نتمتع به من رأسمال بشري متفوق، وديموقراطية حقيقية، واستقرار اجتماعي وتشريعي...

وربما يجب على الحكومة ايضاً ان لا تساعد الناس والمجالس والجماعات والافراد الى الدرجة التي تجعلهم غير قادرين او غير راغبين في مساعدة انفسهم... يجب عليها في الاحوال العادية ان تقدم لهم حوافز لا موانع للعمل والانتاج وان تساعدتهم بمقدار ما يساعدون انفسهم... وحسب المثل العربي الذي يقول:

على قدر فراشك مد رجلك، او الحكيم الصبي، كوانتزو، الذي قال قبل خمسة وعشرين قرناً: اذا اعطيت الرجل سمكة فانه يأكل مرة واحدة، واما اذا علمته صيد السمك فانه يأكل طيلة حياته...

ولقد عبر جلالة الملك المعظم عن هذا التحول في كلمة في الاحتفال بتخريج الدورة الثانية والثلاثين لكلية القيادة والاركان في ١٩٩١/١٢/١٩ حين قال:

ان حل مشكلاتنا مسؤولية مشتركة بين جميع السلطات وجميع المواطنين. ان شعبنا الذي يتطلع للعيش الكريم ويسعى لتأمين كل متطلباته، والانطلاق بقدراته كلها في سائر مجالات العطاء والابداع، يدرك الآن اننا نقف معاً داخل حقبة لا تخفي قسوتها على احد، وتستدعي منا التعامل معها بكل ما عرفناه في انفسنا وما عرفه الآخرون عنا. والاردن الذي احببناه جميعاً وحرصنا على كرامته وكبريائه، يستحق منا في هذا المنعطف التاريخي وقفة مع الذات، نشعر معها ان ما نملكه من عزم وارادة ومن ثروات روحية ومعنوية هي سبيلنا لتلبية متطلباتنا المادية، ثم ننطلق من هذا اليقين العظيم لمواجهة ظروف صعبة تمر بها...

ثانياً: قضية البطالة:

اصبح الاردن بالمنهج الديموقراطي يملك واحدة من اهم ادوات الاستقرار الشعبي واقواها في الوطن العربي. ولكن ليس بالديموقراطية وحدها يحى الانسان او يستمر الاستقرار... فلا ديموقراطية مع الجوع... والبطالة المتفشية في اي مجتمع يمكن ان تهدد

استقراره اذا تجاوزت الخط الاحمر او سقف التحمل الاجتماعي فادت الى الجوع... ان هذا الخطر يفرض علينا جميعاً البحث عن حل غير تقليدي لها... لا عن حل شكلي يخفيها جزئياً بتشغيل بضعة الاف من العاطلين عن العمل في دوائر الحكومة المترهلة اصلاً بكثرة موظفيها...

لنحرض العاطلين عن العمل للنزول الى سوق العمل في القطاع الخاص واينما كانت فرص العمل؛ ولنحرض القطاع الخاص على توسيع نشاطاته افقياً وعمودياً، فيشغل عدداً متزايداً من الايدي العاملة بالاضافة الى ما لديه، ربما كان الاولى حجب معظم الزيادات المزمع اضافتها عن رواتب الموظفين «العالمية» نسبياً، وبخاصة انها لا تسمن ولا تغني من جوع، او توفير مبلغ لا يقل عن ٣٠-٢٥ مليون دينار لتدفعها الحكومة كمساهمة منها في رواتب واجور العاطلين عن العمل، لاصحاب العمل كلياً وعندما يشغلون عدداً اضافياً من الايدي العاملة ويلتزمون بدفع مبلغ مقابل لهم اكثر او اقل منه... ولتجعل هذه المساهمة فاعلة فقد نزيدها في مناطق واعمال دون اخرى وترفع ايضاً الرسوم على العمالة الوافدة...

وبحسبة بسيطة نجد اننا نستطيع امتصاص معظم البطالة بهذا الترتيب وبمبلغ سنوي اضافي محدود، فالمساهمة بمقدار خمسين ديناراً في الشهر في راتب او اجر العاطل عن العمل يعني امكانية خلق فرص عمل لحوالي ستمائة الف عاطل عن العمل... سيحلون حل العمالة الوافدة، ويصبحون في بضع سنين جزءاً

مجلس الاعيان

عضوياً من العمالة الخاص النامي، تستطيع الحكومة بعد ذلك ان تسحب من تمويله تدريجياً، ربما بمقدار النمو السنوي الحاصل في الانتاج العام للقطاع الخاص...

وقد نضع شروط ومعايير لهذه المساهمة كأن تكون متساوية بينها وبين القطاع الخاص، او بمقدار الثلث او الربع، وكان تربطها بالنسبة او بالحالة الاجتماعية، او بطبيعة العمل او مكانة، او عدم امتلاك سيارة خاصة، او عدم التدخين... (وبهذه المناسبة حيداً لو يقرر مجلس الامة منع التدخين اثناء جلساته)...

ان موظفي الدولة والمتقاعدين سرحيون بترتيب كهذا لأنه يعني تشغيل ابنائهم وبناتهم واخوانهم واخواتهم وابناء جيرانهم، وبالتالي نومهم في بيوتهم آمنين، لا يخشون قيامهم بخلع نوافلها وابوابها للسطو عليها...

ثالثاً: قضية تعليم القيم وقيم التعليم:

لظالما كرر البعض تحميل نظام التعليم في الاردن مسؤولية البطالة المتفشية في المجتمع، وعزوف العاطلين عن العمل، عن العمل في بعض الاعمال المتوافرة، مما يجعلها ميداناً مفتوحاً للعمالة الوافدة...

لعل الاطلاق الدائم لهذه التهمة دون ضوابط، او قبولها السريع دون تمحيص بمحامل في طبائنها اخطاراً اكبر من التهمة ذاتها، اهمها الفشل في علاجها، لأنه يجب علينا أولاً، ان نفرق بين التعليم كحق من حقوق الانسان الاساسية التي لا يجوز ان ينازعه اياه احد، وبين محتوى التعليم: مبادئه، واساليبه وطرائقه،

التي قد تكون مسؤولة جزئياً، ولكن ليس كلياً ابداً، عن البطالة والعزوف وضعف الطلبة العلمي والادبي، مما يستدعي تطوير محتوى التعليم باستمرار دون المساس بحق الناس فيه.

ولعل اهم ما يجب الاخذ به بشمولية وشجاعة لتطوير هذا المحتوى، ودون ان يعني ذلك ان الحكومة ملزمة او ملتزمة بتأمين التعليم في جميع مراحل جميع الناس وانما ملتزمة وملزمة بعدم تعطيل هذا الحق واقعياً او تشريعياً. جعل ممارسة العمل مطلباً مدرسياً في الصف العاشر مثلاً، لا يستطيع الطالب بدونه الانتقال الى المرحلة الثانوية؛ وتكرار هذا المطلب في الكلية والجامعة (ربما بمقدار ربع الساعات المعتمدة او لفصل او سنة) وبحيث لا يتخرج طالب قبل استكمال، تنظمه وتشرف عليه وتديره وتتابعه السلطات ذات العلاقة، وبحيث يلتحق الطلاب والطالبات بالاعمال المختلفة المطلوبة كاعمال خدمة المكاتب والجزارة والافران والبناء الخ في المدينة؛ او اعمال الزراعة والفلاحة في الارياض والاعوار والبادية ومقابل اجور معينة...

ان تعلم القيم وتعليمها وبالتالي صفل الشخصية وانضاجها على نحو حسن لا يتم بالوعظ فقط والاكتنا ارقى شعوب العالم به، وانما يتم بالقدوة الحسنة وممارسة القيمة بالنشاط المتعلق بها...

ان هذا يعني من جملة ما يعني التزام المجتمع وبخاصة اصحاب السلطة والنقود بعدم الالتفاف على ترتيب كهذا كتهريب ابنائهم منه بالاستثناء والاعداد الطيبة وغيرهما، وكما هو

حاصل الان في التعليم العالي اذ بينما نبح من كثرة حديثنا للناس عن بطالة الاطباء والمهندسين وغيرهم من جهة، نفقد مصداقنا من جهة اخرى لقيام كثير منا في الخفاء بالحاق ابنائهم وبناتهم ببرامجها ولو بالاستثناء... قال تعالى: وكبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون.

لعل حلاً غير تقليدي لهذه المشكلة غير التقليدية يجعل الاردن رائداً في ذلك ومرجعاً فيه، كما انه خطوة على طريق احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، بالاضافة طبعاً الى الحوافز الاخرى التي اشرت اليها تحت فقرة البطالة...

اما بالنسبة لظاهرة العزوف عن بعض الاعمال فنقول انها ظاهرة عالمية فالاردنيون الوافدون الى الخارج مثلاً يعملون كالوافدين الى الاردن من الخارج، وكما في امريكا وفرنسا ومصر والمانيا... الخ في الاعمال الدنياء والشاقة، وهي ناجمة عن رفض المواطن فيها التماثل مع الوافد في ممارسة الاعمال الدنياء والشاقة التي يقبل الوافد عليها بحكم غربته وحاجته وعدم تأثير ذلك على مكانته في بلده الاصلي، بل ولانعكاسها الايجابي عليه فيه كوصفة بالعصامية والعطاء وتحمل قسوة الغربة... ولكن هذا الوافد نفسه، لا يقبل القيام بالعمل نفسه المتدني القيمة الاجتماعية او الشاقة في بلده اذا كان فيه غرباء وافدون يقومون به...

اذن فالمشكلة تنشأ في الاصل من السماح للوافدين بغزو بلدك وعليك اذن تحمل النتائج ومنها قبول العزوف، او الضغط على اصحابه

بالحوافز ليتخلوا عنه، او انتظار زواله بزوال مدخرات العازفين او ذوبان سناماتهم...

امما الطلب الى سلطات التعليم ربط التعليم بحاجات العمل فجميل، ولكن هل ذلك ممكن حرفياً؟ ان الحرف والمهن الموجودة في المجتمع بالالاف مما لا يجعل اي نظام تعليمي في العالم قادراً على افراد برامج لها جميعاً، وحتى الاتحاد السوفيتي الذي ابتدع التخطيط المركزي وتدخل به في كل شيء انهار... لعل التخطيط المطلوب اذن هو تخطيط توجيهي وارشادي نحو مؤشرات قوية محتملة، ومن ذلك جعل القاسم المشترك الاعظم في كل مراحل التعليم وانواعه بناء قاعدة علمية وقوية عند كل طالب وقابلاً للتدريب السريع بعد التخرج في مواقع العمل كما هو حاصل في العالم المتقدم، والا فإن التخطيط القسري يعني التدخل الرسمي في خيارات الناس وحياتهم وبالتالي رفع المسؤولية عنهم عندما يقع المخطئون في الاخطاء وعندها، فالمسؤولية توجب المساءلة بمقدار التدخل، فهل نحن على استعداد لتحمل المسؤولية والمساءلة عن هذا التدخل بمقداره؟ هل نستطيع؟ لم نستطيع ذلك من قبل عندما ارسلنا الالاف من ابنائنا وبناتنا في بعثات لدراسة الطب والمهندسة وغيرهما او الحقناهم ببرامجها بالاستثناء ثم تخلينا عنهم بعد التخرج لعجزنا عن توفير اعمال لهم...

وخلاصة ما نريد قوله هنا ان البطالة في بلدنا مشكلة اقتصادية سكانية أولاً، وسياسية ثالثاً، اكبر منها تعليمية، وان العزوف ظاهرة سوسولوجية اكثر منها ظاهرة تعليمية ولا تعلم ان

مكتبة جامعة الكويت

في منهاج وزارة التربية او غيرها منذ ٥٠ عام ان كتاباً أو نصاً يحط من قيمة اي مهنة او يدعو للعرزوف.

رابعاً - الادارة العامة:

لعل خير ما نصلح الادارة هو اعتماد معيار الكفاءة فيها في جميع مستوياتها وبعض النظر عن المناصب والاصول والمناسبات البعيدة والقرية للمواطنين المعنيين، فالكفاءة تزيد الانتاج... والعدل يوطد الاستقرار، ويضبط سلوك الافراد والجماعات؛ ومن ثم يجب ان يتحقق في جميع تشكيلات وقرارات الادارة الحكومية والعامة المستقلة...

اننا وان كنا نؤمن تماماً بأن الحكومة متببهة الى هذه المسألة، الا اننا اردنا الاشارة اليها لتطلب من منسبي التشكيلات من المستوى الأدنى الى الأعلى مراعاة ذلك تماماً...

ومن هنا نبدأ الاصلاح الاداري ونجمل الصورة العامة للادارة في عيون الجماهير...

خامساً: الدعم الحكومي لمواد التموين الاساسية:

اسمحوا لنا ان نكرر هذا العام ما طالبنا به في الماضي، فلا يوصل الدعم الى مستحقة، وتقلص الفجوة المتسعة بين الاغنياء والفقراء طالبت بتحصيل الدعم الذي تتكلفه الحكومة في بطاقات التموين للبيع الحر، ليتوفر لمخصصات اضافية للحكومة لمعالجة مشكلات اخرى كمشكاي البطالة والفقير...

سادساً: الماء:

لطالما طالبنا باتباع سياسة مالية ارشيدية

وصارمة للاقتصاد في استهلاك هذه المادة الحيوية النادرة، ومن ذلك جعل سعرها للاستهلاك المنزلي والترويجي على شكل متوالية هندسية لما زاد عن الحد الانساني او الضروري المقرر. واستغل مناسبة هطول الامطار والثلوج الغزيرة هذا العام لاحذر من التراخي في اتباع هذه السياسة، فهذه الحالة المطرية الغزيرة استثنائية لا يضمن احد انتظام تكرارها مستقبلاً ولا يجوز بسببها التخلي عن الترشيح المائي الصارم...

سابعاً: قضية التلوث:

التلوث الصناعي تدمير بيئي عالمي مسؤول عنه العالم الصناعي ابتداءً الى اليوم، ومن ثم لا يجوز ان تظل بلدان العالم الثالث تدفع ثمن جريمة لم ترتكبها... ولذلك ادعو الحكومة الكريمة الى السعي الى تشكيل جبهة دولية عريضة وفاعلة من بلدان العالم الثالث هدفها مبادلة الديون بالتلوث اي اسقاط ديون العالم الثالث المستحقة للعالم الصناعي الاول والثاني كثمن مدفوع منها اليها... اي مقابل تدميرها للبيئة... علماً بأن ثمن التلوث الذي اصابها ويصيبها اكبر من ذلك بكثير مما يوجب فرض رسوم تلوث دائمة عليها لتغطية كلفة التصحر المتزايد، والتدمير المضطرد للتربة، والصحة والمناخ...

ونكتفي بهذا القدر لنقول انه وان كانت التحديات التي يواجهها الاردن كبيرة، الا ان الفرصة لاستيعابها مهينة، فالقيادة والشعب فيه مؤهلان لذلك...

ونختتم كلمتنا بهتة غير تقليدية لسيادة

رئيس الحكومة والوزراء بثقة مجلس النواب بنسبة تقل كثيراً عن ٩٩٪ اي بالتواضع السياسي المثير الذي اخذ يتحلل به الاردن في قيام الحكومات، ويقائنها، وذهابها منذ استئناف النهج الديمقراطي، دون ان تنطبق السياء على الارض، او يحدث الطوفان، او ينحرج احد، او يعوج ظله، او يؤثر على انتصاب قامته وشمسوخ هامته... ان في ذلك لانجاز ديمقراطي كبير يجب ان نفخر به جميعاً، وان نحافظ عليه...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة الاستاذ حسني عايش، دولة الاستاذ احمد عبيدات.



دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، استهل ملاحظاتي بتوجيه الشكر، لمعالي وزير المالية، وللأخوة المسؤولين، الذين عملوا على انجاز مشروع قانون الموازنة، وأشكر اللجنة المالية في مجلس النواب، واللجنة المالية لمجلس الاعيان، على ما بذلوا من جهد في تحليل هذا المشروع وابداء الملاحظات عليه.

ومع اتفاقي مع اللجنة المالية في المجلس الاعيان على ما ذهبت اليه في ملاحظاتها وموافقي عليها، فان لي ملاحظات خاصة، اود ان اذكرها باختصار واختصرها الى ابعد الحدود خاصة، بعد ان تفضلت الزميله، معالي الاخت ليل شرف، بما وفر علي الكثير خاصة في البعدين الاجتماعي والبيئي.

فيما يتعلق في ملاحظات اللجنة المالية، في مجلس الاعيان على مشروع خطاب الموازنة، الصفحة ٤ قالت ان معالي وزير المالية قدم لمشروع قانون الموازنة، بأن المملكة شرعت في عام ١٩٨٩ بتنفيذ برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي لمعالجة الازمة الاقتصادية والمالية والنقدية التي ادت الى تدهور سعر صرف الدينار الاردني إلا ان احداث الخليج وما نجم عنها...

ثم قالت انه حماية للاقتصاد الوطني من امكانية التعرض ثانية لازمة مشابهة لما حدث في عام ١٩٨٨ ولاحداث التي اعقبتها، ولتمكين الاردن من معالجة اعباء ديونه الخارجية وتحقيق المزيد من الاعتماد على الذات اقتصادياً ومالياً.

فقد تم اعتماد برنامج شامل للانعاش والتصحيح الاقتصادي متوسط المدى للسنوات من ١٩٩٢ الى ١٩٩٨، ثم اشارت الى اعتماد اطار اقتصادي كلي يضمن تحقيق هدفين كبيرين هما الاعلى من وجهة نظرها في سلم الاولويات تلخص هذه الاولويات المدفونين، بالغاء الاختلالات الداخلية المتمثلة في العجز، عجز الموازنة، والاختلالات الداخلية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات.

مجلس الاعيان

ما اود ان اقله ان الازمة التي اشار اليها الاخوة في خطاب الموازنة، كانت في اساسها أزمة سياسية، قبل ان تكون أزمة اقتصادية.

بل لقد كانت في حقيقتها أزمة ثقة بين الحكومة ومن يتخذ القرار فيها، وبين المواطنين الذين يطبق عليهم هذا القرار.

ثانياً : ان المزاجية والانفراد في اتخاذ القرار، سواء كان قراراً اقتصادياً ام سياسياً ام ادارياً، هي السبب في تفاقم الازمات كلها وفي مقدمتها الازمة الاقتصادية بكل اناسها الاجتماعية والامنية وتفاقم الازمات المالية والتقليدية والاقتصادية الاخرى بعد ذلك.

ثالثاً : هذه الاسباب بمجموعها في رأيي هي التي كانت وراء تصاعد ارقام الدين العام، وتفاقم أزمة المديونية الوطنية التي سنظل نعاني من آثارها سنوات طويلة قادمة مع تقديرنا لكل الجهود الجدية والمخلصة التي تبذل من خلال برامج التصحيح المختلفة المتلاحقة.

وهي التي كانت أيضاً وراء حالة الاحتقان الاجتماعي والاحياط الذي ران على المواطنين ومؤسسات الدولة كلها.

وكادت معه ان تفقد السيطرة والتوازن. الملاحظة الرابعة، اذا كانت عملية انتهاء الاختلالات الداخلية والخارجية المتمثلة في انهاء عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات اهداف وطنية لها أولوية فعلاً فاني اود ان اشير الى ان اولويات المملكة في مناسبة البحث في موازنة الدولة وهي تمثل خطط الحكومة ومسيرة البلاد في السنوات القادمة.

فان اولويات المملكة هي اكبر من هذه الاولويات فان حماية الاقتصاد الوطني من امكانية التعرض ثانية لازمة مشابهة لما حدث عام ١٩٨٨ والاحداث التي اعقبها تقتضي مزيداً من التدبير.

وتقتضي سياسات وبرامج وتشريعات ترتفع الى مستوى هذه الاولويات، انني اعتقد مع تقديرني البالغ لكل الجهود التي بذلت، وتبذل في سبيل تخفيف البلاد مزيد من الازمات.

ان اصلاح ادارة الدولة، ورفع مستوى الاداء الاداري للمؤسسات، اصلاح ادارة الاقتصاد الوطني وادارة المال العام نفسه هي الاساس.

وان من اولوياتنا في هذه المرحلة، ان تكون السياسات والتشريعات قد نظرت الى البعد الاجتماعي في القضية الاقتصادية، نظرة جدية، وليس الموضوع موضوع معالجة لازمة بطالة طارئة في برامج قد تكون مفيدة وقد لا تكون.

نحن بحاجة الى اعادة النظر في صورة جدلية بحزمة او رزمة من السياسات والتشريعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والضريبية بما فيها قانون الزكاة الذي يشكل مرتكز اساسي في عملية التوازن والتكافل الاجتماعي في الاردن.

واطلب بهذه المناسبة بنقله من حالة دكاكين الزكاة في الاردن الى حاله مؤسسية. الملاحظة الثالثة، ان قضايا البيئة وصلتها في التنمية المستدامة التي اشارت اليها

الاخت ليلي شرف لم تعد قضية ترف.

وهي تحتاج الى اكثر من مناشدة، ومع ترحيبي البالغ بكل البوادر المشجعة حتى الان التي ابدتها الحكومة اتجاه البيئة، الا انني اختصر كل التفاصيل بأن من اولوياتنا في هذه المرحلة من الناحية التشريعية والسياسية، ان يكون هناك قانون للبيئة وسينذل كل الجهد المطلوب بالتعاون مع جميع القادرين على ابداء الرأي في مساندة الحكومة ومجلس النواب في اخراج قانون يبيي يتعامل مع السلبات البيئية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى المطلوب وفي الختام اتنمي للحكومة الجلييلة مزيداً من التوفيق. وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ احمد عبيدات، سعادة الاستاذ امين شقير.



السيد امين شقير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، ، ،
حضرات الزملاء اعضاء مجلس الاعيان الكرام، ، ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدأت باعداد هذه الكلمة، قبل ان أطلع على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وقبل ان تنجز اللجنة المالية في مجلسنا مهماتها على دراسة مشروع الموازنة العامة للدولة وإقرار قانونها. وقد رأيت ان ادرس خطاب معالي وزير المالية الذي تقدم به الى مجلس النواب، متضمناً سلسلة من التوجهات التي اعتبرها هامة وبناءة في معظم العناوين التي اعتمدها الحكومة لمعالجة القضايا الكبرى التي تواجهها البلاد، ما ترسب منها على مدى الزمن، وما استجد منها خلال السنوات الأخيرة، مع قراءة سريعة لكتاب الموازنة لعام ١٩٩٢.

التجاهل التقليدي لهذه القضايا، او نسيانها بعد ان تعلق العناوين والشعارات، فإني اكاد المس الجدية كل الجدية في التعامل مع هذه القضايا. وحسبي أن اركز في كلمتي هذه على جملة القضايا التالية :-

قضية تحسين مستوى المعيشة لسوي الدخل المحدود والمتدني في معالجة البطالة المستفحلة ورمد جيوب الفقر والموارد المالية ومشاكل البيئة. بزيادة الاعتماد على الذات ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية.

ان التفاوت الكبير على الدخل الذي نشأ عن غياب منهج اقتصادي اجتماعي واع على مدى السنوات الماضية، كان يؤشر على جملة من الاخطار المحتملة، لا بد ان تواجهها البلاد جراء فقدان التوازن الاجتماعي والاقتصادي، خصوصاً وان مناهج التنمية الاقتصادية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة، كانت تتمثل دوماً بمقدار أو آخر أو على صورة اخرى وبشكل

شكراً دولة الاستاذ

خاص. حين برزت ظاهرة عدم التوازن بين اهداف البرامج وعجز التشريع عن مواكبة البرامج لحمايتها بالقدر اللازم من الاستقرار التشريعي هذا اضافة الى انتشار روح من الياس في بنية المؤسسات التي يفترض انها هي الحريصة على انجاز المشاريع والبرامج ودعمها مما جعل دفع الافواج المتلاحقة من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات بمختلف مستويات المعرفة والخبرة، تواجه عجز الصيغة الاقتصادية عن التطور والتقدم والتوسع، بما يفسح المجال لاستيعاب هؤلاء الخريجين والأعداد الكبيرة من المتقاعدين.

إنني - بطبيعة الحال - أرفض مبدأ اعتبار الدولة الجهة المسؤولة عن استيعاب العاطلين والمتبطلين في دوائرها وأجهزتها. ولكنني لا أستطيع ان اتصور ان الحكومة اي حكومة تدرك مسؤولياتها عن مصير الأجيال من ابنائها وبناتها. لا نجد ما تقوله إلا اعلان عجزها عن حل المشكلات الناشئة عن البطالة... ولعل المواطنين جميعا يدركون ان الظواهر الاجتماعية والجرائم التي استفحلت في الآونة الأخيرة في مجتمعنا لا يمكن السكوت عنها او تجاهلها، وهي تنذر بأثار خطيرة اذ بقيت الحكومات على منهج التجاهل والتقليل من شأن ما يجري على ارض الواقع.

ان العلاج الآني والجزئي، مهما كانت مبرراته، فإنه لا يمكن ان يقنع أحداً بان الحلول المجزأة، محل عمل الحلول الجذرية. واعتقد ان من واجبتنا كشعب وحكومة ان نواجه الموضوع بجرأة ومسؤولية، مهما كلفنا ذلك من جهد وعناء.

ومن هذا المنطلق فإنني اعتبر المنهج الأمثل الذي لا بد من إعتماده، منهج يستند الى اعتبار الحكومة والشعب مسؤولان معا عن بناء سياسة إنتاجية واقتصادية واسعة وجادة تنكسر في عهد هذه الحكومة، ولا تهتز بتغيير الحكومات والوزراء، جريئة وحازمة في تحويل الشعار الى حقيقة عملية ملموسة تستوعب أزمة البطالة وأسبابها، صريحة في إصرارها على إنقاذ الوطن ومستقبل ابنائنا وبناتنا.

وفي هذا السبيل فإن عقد مؤتمر وطني للاتخاذ الاقتصادي والاجتماعي يشترك فيه اصحاب العقول والخبرة، وأصحاب النوايا الطيبة من أبناء هذا الوطن، غدا ضرورة لا غنى عنها ولا ينبغي للمؤتمر ان يفضى إلا اذا خرج بالنتائج والاهداف المرجوة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

ان الأزمة الاقتصادية لها صلة كبرى وجوهريّة بالأزمة المالية، بل بالحقائق المالية التي مرت بها البلاد وما زالت آثارها الهامة راهنة. كما ان الأزمة المالية مرتبطة في بعض جوانبها الهامة بالأزمة الاقتصادية. واذا قال معالي وزير المالية في خطاب الموازنة بان الحكومة تتوجه الى زيادة الاعتماد على الذات، فإننا لا بد لنا من ان نضع تحت المجهر، وبكل الجدية، ما يحاول صندوق النقد الدولي ان يفرضه على حكومتنا المتعاقبة وعلى بلدنا من وصفات وتوجيهات، لينتزع منا قرارنا او بعض قراراتنا، فنظل تحت رحمة ورحمة القوى التي يمثلها، في هذا البلد ومعظم البلاد التي اوقعها ترهلها وعدم إدراكها لأخطار المديونية المالية المتنامية، التي كان لا بد من ان

ترك اثاراً خطيرة تشل قدراتنا وتفشل منهج الاعتماد على الذات.

واذا كان بلدنا محدود الموارد والإمكانات المادية. فإنه بلد يعج بالمخلصين الصادقين الذين يحبونه ومستعدون لبذل الكثير من اجل ان يقف على قدميه، بلداً عزيزاً كريماً حراً ورائداً.

ومن هنا فإنني اتصور ان عقد المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي الذي اشترت اليه قبل قليل. يمكن ان يطرح أكثر من خيار واحد. لمعالجة مشكلة المديونية بجدارة بحيث يشترك الشعب كله وبشكل خاص أولئك الذين أصبحوا موسرين وقادرين. مع الحكومة في وضع خطة او خطط تنهي أزمة المديونية من جهة وبناء هيكليّة اقتصادية منتجة، تكون مساهمات ابناء الشعب في مواجهة مسؤولية المديونية بمثابة توظيفات قانونية في المشاريع التي يتم انجازها لتخليص البلاد من المديونية الظالة من جهة وبناء اقتصاد انتاجي ناهض.

ان ما بذله البنك المركزي من جهود جبارة في مرحلته الجديدة لبناء احتياطات مالية هامة، لضمان إستقرار سعر الصرف للدينار الأردني بمقابل العملات الاجنبية تستحق منا ومن أبناء الشعب كافة، ان نقدرها حق قدرها وأن نشجع على المزيد منها. ذلك ان اي سياسة تفتح البلاد وأسواقها للإستيراد غير المبرمج، لا بد وأن تستهلك كل موجوداتنا من الاحتياطات.

لذلك وحتى يكون اقتصادنا متيناً ورصيناً، فلا بد لنا من ان ننتهي منهجين متوازنين.

الأول: ان نعتد سياسة بعيدة نظر تحدد إستيراد البلاد من السلع المختلفة من ارجاء الأرض في حدود الاستجابة للضرورات التي لا غنى عنها.

والثاني: أن نحصى حاجات مجتمعنا من السلع المختلفة التي تعودنا على إستيرادها فنضع منهجاً عملياً لإنتاج احتياجاتنا تلك في بلدنا وبما يؤهلنا لأن نلبي الحاجات وننتقل الى تصدير فائض ما تنتج، ملتزمين دوماً بأعلى مستويات الجودة في اطار برنامج تنمية اقتصادية حقيقي وجريء.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء،

ان ما اشار اليه معالي وزير المالية في خطاب الموازنة من مواقف سياسية تجاه هذا الوطن العربي الاصيل، وما تمخضت عنه هذه المواقف من إصرار على التخلي عن التزاماتها تجاه هذا البلد ومنع المعونات المالية عنه، وإضعافه وإرهاقه وقهره حين يتعرض إمنه وسلامته لخطر، لا يملك وسائل رده. متجاهلين ان امنهم مربوط بأمننا برغم اي مكابرة. مواقف بعض عربنا، ممن يحكمون ويتحكمون بمصائر هذه الأمة. وما اعتمدوه من ان الاصرار المملحوظ على ترحيل اعداد هائلة من مواطنينا وابناء شعبنا من الدول العربية التي تنصلت من مسؤولياتها والتزاماتها، وتجاهل التزاماتها تجاه من أفنوا شبابهم وسخروا عصابات قلوبهم وادمغتهم من اجل بناء تلك البلاد. لم تكن في حقيقتها ظاهرة جديدة، وان كانت في حجمها الذي شهدناه على مدى سنة ونصف، اكبر من كل المحاولات

شكراً على الجهد

المسألة السابقة والتي حشدت لتبريرها كل الأسباب والذرائع السياسية. وقد اخذت شكلها وابعادها ومقاصدها بشكل اوضح. حين اصبح قرار المسؤولين في تلك البلاد بيد غيرهم من القوى الحاكمة على الامة والمصممة على ابقاء امتنا تتعثر بمشاكلها ومصاعبها الى ابد الابد، ولتحول بين الامة وبين ان تستأنف مسيرتها على طريق النهوض والتقدم.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء الكرام،

ان حق الامة في ثروات وطنها الواحد حق مقدس، لا يملك احد أن يتجاهله او ان يتهرب من واجب ادائه. واذا كان حرصنا على تقاضي حقوقنا في ثروات هذه الامة، فإننا نربنا بانفسنا وبقيادتنا، عن ان نضع انفسنا في ظرف او ظروف نمكن احداً ان يسيء الى وطننا وكرامته وإلى قيادتنا وشرف الدور القومي الذي تمارسه.

اننا مستعدون لأن نجوع ولا نقبل الدنية او اللذل او الاذلال. سواء كان ما يواجهوننا به مبرحاً او كان عابراً يشف عن النوايا والحيايا.

فكرامتنا تتجاوز المال الى القيم، وهي قيم أصيلة نعتز بها المال يزول والكرامة تبقى ما بقيت الامة وعقائدي الزمن.

ان البرنامج الذي تضمنه خطاب الموازنة، يعطي وعداً جديراً بعناية المجلس واهتمامه، وفي هذا السياق، فإنني المس اهمية الجوانب التي تضمنها البرنامج، وأرى ان الحاجة ماسة لان تطلع السلطة التشريعية على تفاصيل البرنامج او البرامج. يدفعني الى ذلك الخوف

من ان نظل عند حدود التمنيات التي ما قامت الحكومات تواجهنا بها، ثم عند حساب الحصائل والنتائج نجد الامال والتمنيات قد تقزمت الى حد اقل نتائج الاحباط.

وفي هذا المجال لا بد لنا ان نتذكر بان الديمقراطية التي تنعم بها البلاد، والتي شملت فعاليات كثيرة، لا ينبغي لنا ان نسيء استعمالها حين يكون الامر مرتبطاً بتكاليف المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار السلع والاحتياجات والخدمات، مما يشكل بمجمعه التضخم النقدي غير المرر. وعلى هذا الاساس فإن اي برنامج اقتصادي او اجتماعي فعال لا يمكن له ان ينجح إن لم تنفق على ان دور الدولة في احتواء هذه الظواهر دور مشروع. بل يمثل ضرورة من الضرورات الكبرى للتعامل مع حقائق حياتنا ومجتمعنا والسعي لتوفير الامن الاقتصادي والامن الاجتماعي من خلال توازن علمي وعلمي يربط ما بين التضخم ومعادلة الاجور والدخول.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء الكرام،

إن اشكالية اعداد الموازنات وظاهرة المعجز السنوي والذي اكاد اقول انه المعجز الدائم في الموازنات، يمثل حالة مأساوية مؤسفة، لقد عبر مجلسكم الكريم في اكثر من مناسبة عن اهمية العمل على التقليل من النفقات غير المبررة والتوجه الجاد والحازم الى تخفيض المعجز وبشكل تدريجي، إلى ان نصل الى انتهاء الظاهرة والالتزام بأن تكون موازنتنا متوازنة. وانا واثق بان معالي وزير المالية قادر على وضع هذه القضية في

اشعر بحرج أن اقل على الزملاء والاخوان، واقتصر في حديثي على التأكيد على اربعة نقاط فقط.

حقي في الكلمة فيها مستند الا اني اترتها في اللجنة المالية ولم ترد بالتأكيد الكافي في تقرير اللجنة واحدة منها لم ترد. وثلاثة منها رأيا ان اطرحها على المجلس مباشرة واعتقد انني سأنتهي في اقل من عشرة دقائق.

النقطة الاولى:

هي قضية البطالة والفقر. فالموازنة وخطاب الموازنة ومناقشات معالي وزير المالية مع اللجنة تتوقع، مع التفاؤل - الذي لا أشرك فيه - ان تخلق استثمارات الموازنة خلال سنة ١٩٩٢ حوالي ٣٧,٠٠٠ فرصة عمل منها فقط (١١) ألف فرصة عمل في جهاز الادارة الحكومية، و (٢٦,٠٠٠) فرصة عمل مقدر تتفاعل التقديرات أنها ستخلق نتيجة الاستثمارات الرأسمالية الرسمية والخاصة. هذا مجرد حزر، هو اقرب الى التمنيات قد يتحقق جزئياً واذا تحقق شيء منه فان ذلك يكون بنهاية ١٩٩٢ في نهاية سنة الاستثمار وتقرر الاحصاءات المعلنه ان العاطلين عن العمل الآن هم بحدود ٥٧,٠٠٠ من المتعلمين بمستوى التوجيهي والمعاهد والجامعات، وأكثر من (٧٧,٠٠٠) من هم دون التوجيهي، كما تشير التقديرات الى ان الوافدين الاردنيين الجدد الى سوق العمالة سنة ١٩٩٢ بالاضافة الى ما ذكرت هم بحدود (٣٤,٠٠٠) طالب عمل.

اي ان البطالة الآن هي اسوأ مما كانت قبل سنة، وستكون في نهاية ١٩٩٢ أسوأ مما هي

اولوياته خلال تنفيذ الموازنة التي تنظرون فيها اليوم وفي كل موازنة قادمة. مذكرين بأن تزايد الضرائب والازامات التي يواجهها المواطن. ليست في كل الأحوال ايجابية الاثر. بل انها في كثير من الحالات تنصب اعباؤها على الطبقات الفقيرة التي تعجز منها وتتساوى مع الموسرين القادرين. لننسى ولو للحظة كل الاجتهادات والايديولوجيات ما نجح منها وما فشل ولنتذكر العدالة، ونجعلها نبراساً نستضيء به.

انني اشعر براحة حين اقول انني اخذاً بعين الاعتبار كل ما تضمنته كلمتي وبقرار اللجنة المالية في مجلسنا ارى ان يوافق مجلسنا الكريم الموازنة وعلى قانونها واريد ان اؤيد الزميل السيد حسني عايش فيما اشار اليه في بداية كلمته مما توجه به الى سيادة رئيس الوزراء والحكومة من تهنية وأمل وثقة كبيرة في انها تكون عند ثقة مجلس الامة من ناحية وكل شعب هذا الوطن من جهة اخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة الاخ

امين شقير، سعادة الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: شكراً دولة

الرئيس.



مجلس الاعيان

عليه الآن.

ان البطالة ليست مجرد حرمان من الدخل، انها اهانة لكرامة الانسان، وهدر لأحد أهم عوامل الانتاج وفوق ذلك هي يأس ونقمة وحقد خطرهما على الأمن أشد من خطرهما على الاقتصاد.

في قرار مجلسكم الكريم بالمصادقة على تقرير اللجنة المالية لموازنة سنة ١٩٩٠ قبل سنتين وردت التوصيات التالية:

١ - صفحة ٢٢، تخفيض أعداد العمالة الوافدة على أسس العمل للمواطنين أولاً. ذكر أحد الوزراء في مداوالات اللجنة بأن الحكومة لا تعرف عدد العمالة الوافدة وذكر رقم لأحد عناصر هذه العمالة فيما يزيد على (٢٠٠,٠٠٠) في بعض المواسم من عنصر واحد.

ثم تكررت هذه التوصية في قرار مجلسكم عند تصديق موازنة ١٩٩١. ولم يحدث شيء. وزادت أعداد المعطلين عن العمل وما تزال تتزايد وتبين أثناء مناقشة العمالة الوافدة مع وزير المالية والتخطيط ان الحكومة لا تعرف العدد الحقيقي للعمالة الوافدة. وقد بحث مع وزير المالية ووزير التخطيط أثناء مناقشتهم لهذا الموضوع هذه السنة في اللجنة المالية عدة مقترحات بعضها عملي ذكرها بعض الاخوان هنا لكن غيرها لم يذكر وهي قابلة للتطبيق أفضل عديم الخوض بها تجنباً للتفاصيل.

اني أشعر بأن ليس لي أو لأحد الحق بأن يدعي حماية المواطنين المتعطلين عن العمل أكثر من غيره.. ولكن من حقنا ان نختلف في ترتيب

الاولويات مع معالي وزير المالية الذي همم الأول والأكبر لصفته الوظيفية ان تتطابق ارقام حساباته ولو على حساب اهمال اولوية لقضية اجتماعية وأمنية خطيرة مثل البطالة والفقر.

ليس ما ذكرته مجرد اشعار المعرفة هو للعلم انما اطرح للمجلس الكريم النظر في الموافقة على اصدار التوصية التالية:-

ان تكلف الحكومة بتكوين لجنة خاصة لايجاد حل لمعالجة قضية البطالة والعمالة الأجنبية من وزراء التخطيط والمالية والعمل لاشترك من نسميهم اللجنة المالية لمجلس الاعيان، تدرس وضع اجراءات وتشريعات فعالة وعملية لاحترام تنفيذ توصيات مجلس الاعيان السنوية المتكررة، على ان تقدم هذه اللجنة توصياتها خلال شهرين الى جلسة يعقدها المجلس لأقرارها بصيغة مفصلة تودع للحكومة لاتخاذ الاجراءات لتنفيذها.

اقترح وضع هذه التوصيات التي وردت في قرار اللجنة المالية.

ولا يعفينا الكلام المطول عن برامج طويلة الأجل لمعالجة البطالة على الأمد البعيد عن اقرار هذه الخطوة كأجراء علمي ملح مستحق الاداء الآن.

وعن الفقر عن قرارات وردت في قرار مجلسكم السابق عند تصديق الموازنات السابقة فيما يتعلق بالفقر ورد في تقريركم سنة ١٩٩٠ قبل سنتين التوصيات التالية:

١ - توفير القسط الأدنى من دعم أسعار المواد التموينية لمستحقيه من خلال نظام البطاقات، أو أي أسلوب آخر أكثر لجاعة.

٢ - التوسع في المعونة الوطنية على أسس أكثر انتقائية وشمول، وكل تضحية مالية في رفع المعاناة عن صدور المواطنين الأكثر فقراً تهون ولها أسبقية على كل نشاط آخر. هذه توصية مجلسكم.

هذه التوصية بقيت لسنتين متتاليتين حبرا على ورق. كان الفقر يشار اليه بتعبير «جيوب الفقراء» وتزايد خلال السنتين، وأصبح رقعا واسعة لا مجرد جيوب.

الفقراء زاد عددهم، مستوى المعيشة انخفض لمعظم سكان المملكة، مستوى العناية الصحية تدنى، أسعار العلاج والدواء أصبحت عبثا لا يطاق، والمستشفيات الخصومية المتخصصة أصبحت صعبة على متوسطي الدخل بقدر فنادق الخمس نجوم.

ولعل نفس اللجنة التي اقترحت تشكيلها لتوصيات البطالة تعالج أيضا موضوع الفقر وتقدم حلولاً عملية سريعة تصل الى حظائر الفقراء بالفعل وتخفف من المعاناة التي هي أيضا خطر أمني كامن أشد أولوية بالعلاج من أهمية توازن في ارقام حسابات الموازنة.

لا يقبل العقل ان تكون ودائع الأغنياء في البنوك الأردنية في نهاية سنة ١٩٩١ ثلاثة آلاف وستماية مليون دينار، أرباحها السنوية للأغنياء فقط تقارب ثلاثماية مليون دينار ويبقى (١٣٧) الف انسان بلا عمل ومليون انسان تقريباً دون خط الفقر.

والنقطة الثانية:
التي أشرتها في اللجنة ورات اللجنة ان

الأفضل اثارها أمام المجلس مباشرة في هذه الجلسة هي قضية بنك البتراء.

في قراركم بتصديق الموازنة سنة ١٩٩٠ أي قبل سنتين صادفتكم على توصية اللجنة المالية بشأن هذه القضية والتي نصها ما يلي:

«لقد اكتشف سوء الادارة في بنك البتراء سنة ١٩٨٢ واستمر طوال السنوات هذا هو توصيتكم وتدل التقارير الأخيرة ان خسارة البنك بسبب التحايل والعبث والسرقة وتبيد أموال المودعين ستتراوح بين (٢٢٠) الى (٢٥٤) مليون دينار ليس من الحق ان يتحملها البنك المركزي او المال العام او الشعب ويسبب ضخامة هذا المبلغ ترى اللجنة أن ذلك وجوب ما يلي:

أ - ملاحقة كل جهة او فرد أو مسؤول ساهم في سبب المشكلة، هذا حاصل.

ب - المتابعة القانونية بكل الوسائل لاسترداد كل ما يمكن استرداده من الأموال المفقودة.

ج - دراسة كل امكانية مشروعة لتخفيض ما يتحمله البنك المركزي من هذه الخسارة، لم يتم.

د - الامتناع عن دفع أي استحقاق مطلوب من بنك البتراء غير مبرر تبريرا كاملا باستندات شرعية وبصورة مؤكدة.

هـ - التفاوض لتخفيف عبء كل التزام مطلوب من البنك لأدنى حد ممكن لتخفيف الأعباء عن البنك المركزي والمال العام.

هذه الخسارة نتجت عن قرار

مجلس الاعيان

خاطئء غير قانوني تبناه البنك المركزي باستصدار قرار من لجنة الأمن الاقتصادي بضمان خسائر بنك البتراء وديونه، ليس فقط ودائمه. وقانون البنك المركزي لا يسمح بذلك. عندما ناقشت سبب استصدار هذا القرار أجبت شفوياً أنه صدر استناداً الى معلومة بأن الخسارة المقدرة هي بحدود (٣٠) مليون دينار فقط.

ثم تبين خطأ هذا التقدير وتضخمت الخسارة بسرعة الى (٢٥٠) مليون ثم (٣٢٠) مليون دينار.

السؤال: لماذا لم يبادر البنك المركزي عندما تضخمت الأرقام الى استصدار قرار من لجنة الأمن الاقتصادي بتعديل قراره الأول ووضع حد لمسؤولية الحكومة عن الخسارة؟

درست قرارات لجنة الأمن الاقتصادي جميعها وهناك تسعة قرارات صدرت عن اللجنة بإلغاء قرار سابق لها أو تعديله. كما لم يكن القرار العاشر تعديل قرارها بشأن ضمان مسؤولية بنك البتراء كل هذه الالغاءات والتعديلات أقل أهمية بمئات الدرجات أو آلاف الدرجات عن قرارها بتحمل (٣٢٠) مليون دينار خسائر لتغطية جرائم سلوكية وسرقة واحتيال لشبكة من المختالين. والحكومة والبنك المركزي أبرياء من تلك الجرائم ولذلك ليسوا مكلفين بتحمل نتائجها والتي سيتحملها في النهاية المواطن دافع الضرائب في هذا البلد.

اعتقد ان مجلسكم الكريم يوافق انه يمكن احيانا ان نخفي كنسه خفيفة تحت السجادة، ولكن هذه المشكلة قياسنا لأرقام مالية الأردن أكبر

من ان تدفن بمجرد صرف النظر عن التطلع اليها.

أطرح على مجلسكم الكريم التوصية التالية:

تكليف الحكومة بتشكيل لجنة مؤقتة خاصة من وزير المالية ووزير العدل ومحافظ البنك المركزي تشترك مع من تسميهم اللجنة المالية لمجلس الاعيان للاطلاع على الحقائق وتقديم تقرير بما يمكن تنفيذه من توصيات مجلسكم الكريم الصادرة سنة ١٩٩٠ والتي اوردتها أنفاً، وبقيت حبرا على ورق.

وان تقدم هذه اللجنة التي أقترح تشكيلها توصياتها خلال شهرين للأجابة على الأسئلة التالية:

أ - ما القيمة الفعلية للخسارة كما هي الآن.
ب - ماذا يمكن تطبيقه من توصيات مجلس الاعيان سنة ١٩٩٠
ج - ما هي توصيات اللجنة المحددة عن تحمل هذه الخسائر ومتى؟

- هل الحكومة تتحمل؟ ويجب عليها بذلك رصد مخصصات سنوية لتغطيتها في الموازنات.

- هل البنك المركزي يتحملها ومن اين ياتي بالأموال؟

ارجو نظر المجلس بالموافقة على هذه التوصية.

والقضية الثالثة التي أغفلت الموازنة معالجتها هي قضية قانونية. وهي سلفة الحكومة من البنك المركزي.

ايسرت هذه القضية في تقاريركم

مؤجل ليحملة من بعدنا، وقد يكون هذا الترتيب شرعياً من الناحية المالية ولكنه بنظري غير شرعي سياسياً. أقترح على الحكومة الحالية وأي حكومات لاحقة ان تتخذ سياسة واضحة تجاه المديونية الخارجية يهدف التخلص منها او من معظمها ضمن اطار وطروحات سياسية ثنائية بين الأردن وكل دائن، من قصر في التزامه الملزم به اتجاه الاردن لا يستحق ان تسدد له الاردن ديونه ومن اقتبس من الاردن موقف سياسي لصالحه يجب ان يدفع ثمن هذا التعاون السياسي باعفاء الاردن من ديونه ولذلك اقترح تبني هذه السياسة بين الاردن وكل دائن ضمن ترتيب ثنائي، واقلية بين الأردن والدائنين من دول الجوار، ودولي بين الأردن والنظام العالمي الجديد، بنظري هذا امر مشروع ويمكن وقابل للتنفيذ وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة الاستاذ جد الفرخان، وآخر المتكلمين معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني:

بسم الله الرحمن الرحيم
أرجو أن أتوجه بالشكر للحكومة على

وقراراكم عن الموازنات في السنتين السابقتين. وبايجاز، ان قانون البنك المركزي لا يسمح باعطاء سلف مالية للحكومة يزيد رصيدها في أي وقت عن ٢٥٪ من الواردات المحلية بالموازنة السنوية.

تجاوز البنك المركزي والحكومة على هذا القانون واستلقت الحكومة من البنك المركزي مبلغا أصبح الآن بحدود (٣٩٠) مليون دينار متجاوزا نسبة ال ٢٥٪ خلافا للقانون يجب تصويب هذا الوضع.

الحكومة التي تطبق القانون على المواطنين لا يجوز ان ترتكب مخالفة صريحة للقانون في تعامل اقسام الحكومة مع بعضها. ولا يستدعي ذلك لا تضحية من الحكومة ولا تضحية من البنك المركزي.

يجب استصدار قانون سريع يعدل هذا الوضع الشاذ، ويحل مشكلة سلفة الحكومة القائمة بصورة غير شرعية.

وأقترح على مجلسكم الكريم ان يقر التوصية للحكومة بوجوب المبادرة الى ذلك.

والقضية الرابعة التي اطرحها على مجلسكم الكريم هي موضوع المديونية وقد تعرض له بعض الاخوان لي رأي لا اتردد في إعلانه وقد اعلنته سابقاً بشأن المديونية طرحته أثناء النقاش في اللجنة المالية، ولم يرد في التقرير، وواجبي ان اؤكد لهذا المجلس رأيي ان سياسة الحكومة لمعالجة المديونية هي سياسة الاعتراف بها واعادة برجة دفعها مع الفوائد. مما يعني ان الديون باقية ومتزايدة سنوياً وعبؤها

مجلس الاعيان

جهدها المشكور في مشروع قانون الموازنة.

وادعو الله ان يعينها ويعين الشعب الاردني على مواجهة التحدي تحدي الظروف والمخططات وتحدي المرحلة الزمنية، والتحول التاريخي والتي لا ارى الدخول في اسبابها واسبابها تقطع الليل المظلم، نجعل الحليم حيران.

وادعو الله أن يبيء لنا من أمرنا فرجا.

الموازنة لغة هي التوازن، ومالياً هي اجراء عملية التوازن بين المداخيل والنفقات.

اما بزيادة المداخيل، واما بتخفيض الانفاق وقد نصت الفقرة «٤» من المادة «١١٢» من الدستور على حق مجلس الامة بأن ينقص من النفقات في الفصول بجسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حده.

«ولم أجد في مشروع قانون الموازنة ما يستدعي الانقاص».

وأما زيادة المداخيل الواردة في البرنامج الشامل للتصحيح الاقتصادي والتي اشار اليها معالي وزير المالية بقوله «فإن العبء المالي على المواطنين لم يتزايد بشكل مواز».

«وما يعني أن هنالك عبئاً مالياً سيتزايد ولكن بشكل غير مواز».

ومن بين هذا العبء المالي الضرائب والرسوم بوجهيها المباشر وغير المباشر لاختصار مسافة العجز في الموازنة.

وأن الضرائب والرسوم يجب أن يحكمها المبدأ الماليين التاليين، مبدأ الوفرة، ومبدأ العدالة.

فاذا ما اخذنا مبدأ الوفرة فقط اختل ميزان العدالة مع ما يصدر عن هذا الميزان من ظلم اجتماعي.

واذا ما اخذنا مبدأ العدالة فقط اختلت الوفرة اللازمة للدولة لتقوم بمشاريعها واجباتها لذا لا بد من أن يركز العبء الضريبي على هذين الركنين كيلا يكون هنالك تطفيف وخسران في الاستيفاء يؤدي بالتالي الى ان يأكل العبء المالي المفروض عليه والى فقدان العدالة الاجتماعية.

ان الدراسة العميقة للمشكلة، وتحليل هذه المشكلة لعناصرها، ودراسة مدى ترابط هذه العناصر بعضها ببعض، وما يتوالد عنها من عناصر في حيز التطبيق هي التي يجب أن ينظر اليها وتأخذ في الحساب في ضوء الظروف الزماني والمكاني وسلم الأولويات.

فهل فكر الطالب لرصيد مبلغ مالي لطريق غير ضروري او يمكن الاستغناء عنه مؤقتاً بأن طلبه هذا على ضوء ظروف الدولة المالي لو نفذ لكان على حساب سلب حق المريض في سريره يؤيه في مستشفى حكومي او حق المواطن في الدواء والرضيع في الحليب.

لقد قامت الحكومة مشكورة تقديراً للظرف المعاشي لذوي الدخل المحدود من موظفي الدولة ومستخدميها برصد مبلغ ٤٥ مليون دينار تقريباً بمعدل علاوة عشرة دنانير

وتقدير اللجنة، الان جاء دور الحكومة لأن تدلي برأيها وتقدم رأيها، معالي وزير المالية.



معالي وزير المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني وأنا بصدد تقديم رد الحكومة على ملاحظات بعض الاخوة الاعيان المحترمين حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ ان اتقدم بالشكر الجزيل لاعضاء اللجنة المالية والسادة الاعيان المحترمين على ما بللوه من جهود اثناء دراستهم لهذا المشروع وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوصيات مسؤولة وجادة ستكون موضع اهتمام الحكومة وعنايتها.

واسمحولي ان اوضح بعض الملاحظات التالية حول ما ورد في تقرير اللجنة المالية الكريمة وملاحظات بعض السادة الاعيان المحترمين:

شهيراً علاوة للموظف، نجاباً معها مع انخفاض المستوى المعيشي بأن دخل هذا الموظف لا يكفي ان يعيش عيشة كريمة او دون الكريمة احياناً وان الحكومة لتعلم بأن الموظف سيتقاعد، وبالتالي سيخفض دخله، او لم يكن من الواجب ان تكون هذه الاضافة على راتبه الاساسي وليست علاوة ليستفيد منها مستقبلاً بعد ان يكبر عمره وتكون حاجته اشد.

هل هو واجب الحكومة فقط معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية فنجزها مدحاً إن افلحت ونلجها قدحاً إن اخفقت، ونشبعها جمعاً او فرادي افتراء وانها ما ان توهنا إمكانية إخفاقها.

او هي مسؤولية كل من يتق الله في وطنه واذا لم يتق الله في وطنه أليس من الواجب قيادته هذا الفار الى وطنه كما قال رسول الله ﷺ، ستجد اقواماً من أمتي يقادون الى الجنة بالسلاسل».

لماذا تترك الفردية تحتجز الانسان فينا لماذا يحل الآن محل الوطن ترفع الحكومة سعر لتر السولار بنسبة ضئيلة خمس فلسات مثلاً فترفع فاتورة الكهرباء وترفع فاتورة الماء، وترفع اجور الشحن واجور الركوب في سيارات النقل العام والنقل الخاص بشكل تضخمي وغير موازي للزيادة فيأكل الآن وتأكل الفردية المبلغ الذي دفعته الحكومة زيادة في الراتب وشكراً دولة الرئيس وشكراً حضرات الاخوان.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاخ، وبعد ان فرغ المجلس من مناقشة مشروع الموازنة

لقد أخذنا هذه الاجل

إن أحد المرتكزات لبرنامج الانعاش والتصحيح الوطني هو اعتماد نهج معتدل من الأعباء على المواطنين بقدر الأمكان. كما أن من مرتكزاته الأساسية تحسين مستوى ذوي الدخل المتدنية والحد من جيوب الفقر وتقليصها من خلال رزمة من السياسات بما فيها سياسة الاجور والرواتب ودعم المواد التموينية الأساسية ودعم صندوق المعونة الوطنية وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل والاهتمام بالمشاريع المكثفة للعماله.

وضمن اطار هذا البرنامج الذي يهدف الى تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد الوطني لعام ١٩٩٢ نسبه حوالي (٣٪) فان الحكومة تعطي اهمية خاصة لاستئناف النمو ضمن محاور أخرى تعطي اولوية المحافظة على المكاسب الاجتماعية للمواطنين وتسعى للتصدي لقضايا الاختلال الاقتصادي.

وستعمل الحكومة على تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل وتنشيطه ليساهم بشكل فعال في التصدي لقضايا الفقر والبطالة وهي ترى ان للصندوق دورا اساسيا يجب ان يقوم به في مجالات مشاريع التاهيل الامرية والتطوير الريفي ودعم نشاطات المؤسسات التطوعية التي تقوم بدور تنموي ودعم صغار ارباب العمل والمشاريع الحرفية والتنموية الصغيرة.

وسوف تسعى الحكومة الى توفير التمويل الضروري للصندوق والى التأكد من حسن استعمال موارده ضمن اطار مؤسسي متطور يضمن ادامتها وعدم تبذرها وتحقيق الاهداف المتوخاه.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

عملت الحكومة الى دراسة الاحتياجات التمويلية للقطاعات الانتاجية، ووفرت موارد مالية اضافية لمؤسسة الاقراض الزراعي، ويقوم بنك الانماء الصناعي حالياً بتنفيذ برنامج لضمان القروض المقدمة الى اصحاب المنشآت الانتاجية والخدمية في مختلف المناطق والتي لا يزيد سقفها عن عشرين الف دينار، وتتراوح نسبة الضمان بين ٥٠٪ - ٧٥٪ من قيمة القرض، مع التركيز على المشاريع خارج العاصمة إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة للمناطق الخارجية عن العاصمة ما يزيد عن ٦٠٪ من القروض الممنوحة والمكفولة لتاريخه.

وبالاضافة الى ما تقدم فان الحكومة تنفذ حالياً من خلال مؤسسة المراكز التجارية برنامجاً خاصاً للترويج للمصادر الوطنية وفتح اسواق جديدة امامها وقد خصصت له حوالي (٣٥) مليون دينار، وبرنامجاً اخر تفلده وزارة الصناعة والتجارة للتعرف على المشاريع والترويج لها.

كما تبنت الحكومة تنفيذ برنامج ضمن اطار مؤسس للتسويق والترويج السياحي وخاصة في الاسواق الاوروبية ووفرت له المخصصات الضرورية، وسيجري التوسع في هذا البرنامج على ضوء تقييم فعالياته في تحقيق اهدافه.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

تعطي الحكومة اولوية رئيسية للحد من

لتمويل نشاطات قطاع الشباب والرياضة بالاضافة الى المخصصات الحكومية التي توفرها الموازنة العامة للدولة.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

لقد حددت الحكومة في جوابها أمام مجلس النواب توجهات سياساتها التعليمية الخاصة بكليات المجتمع والتعليم الرسمي بما في ذلك التعليم الثانوي والتدريب المهني وكما تعلمون فان الحكومة تعي دور التعليم في التنمية. وهي ترى ان الاستثمار في الانسان بما في ذلك تعليمه وتدريبه وتأهيله والمحافظة على صحته هو افضل السبل لتحسين المستوى المعيشي الشامل لكافة المواطنين وتصفيه جيوب الفقر. ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الحكومة هذا برنامجاً شاملاً لتطوير قطاع التربية والتعليم وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بشكل منظم وسريع والذي يشتمل على اعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية لتعطي وزناً اكبر للنواحي التطبيقية والعلمية وتطوير القيم الاجتماعية بما يناسب مع أوجه التطور الاخرى التي يشهدها المجتمع كما سيتم تكثيف فرص التاهيل واعادة التاهيل للمعلمين وسيعاد النظر في دور كليات المجتمع القائمة واعطاء مزيد من الاهتمام والدعم لمؤسسات التعليم والتدريب المهني وتوزيعها جغرافياً لتسهيل وتشجيع الاقبال عليها، واعادة النظر في اسس توزيع الطلبة بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

الاستهلاك وخاصة الترفي منه ضمن اطار يؤدي الى المحافظة على مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدودة دون الحاق الضرر بهم لما لذلك من اهمية كبيرة في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني وزيادة الادخار بشكل يسهم في تحقيق النمو الصحي المستمر، وقد جاء تخفيض الاستهلاك كهدف اساسي من اهداف برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي وذلك بتخفيض عجز الموازنة الذي لم يتأت الا بتخفيض الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بشكل تدريجي، وقد سعت الحكومة الى تحقيق هذا الهدف كما يتضح في مشروع الموازنة الذي بين ايديكم والذي يظهر انخفاض عجز الموازنة لسنة ١٩٩٢ الى حوالي (١٣٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (١٨٪) لعام ١٩٩١ وستستمر الحكومة في هذا النهج خلال السنوات القادمة باعتماد السياسات والاجراءات التي تساعد على ضبط الانفاق وترشيده مع المحافظة على تقديم المستوى المقبول من الخدمات الاجتماعية الاساسية للمواطنين.

ان مشروع الموازنة الذي بين ايديكم يظهر مدى الاهمية التي تعطيها الحكومة لقطاع الشباب إذ سعت لرصد مخصصات مناسبة لدعم هذا القطاع وتنشيطه من خلال انشاء مراكز الشباب والاندية الرياضية والتجمعات الشبابية في مختلف مناطق المملكة وخاصة الجنوبية منها، الأمر الذي سيسهم بشكل فاعل في تنمية هذا القطاع وتنشئته التنشئة السليمة روحياً وبدنياً.

وستستمر الحكومة في هذا النهج كما تقوم حالياً بدراسة امكانية انشاء صندوق خاص

مكتبة احدث الاجل

تدرك الحكومة أهمية وضع استراتيجية وطنية شاملة للمياه تهدف الى تحسين استخدام الموارد المتوفرة في الاردن من الشيايح ومياه الفيضانات والمياه الجوفية وذلك لتلبية الاحتياجات للاستخدام المنزلي والصناعي والزراعي، وقد اولت الحكومة أهمية قصوى لإنشاء السدود في مختلف مناطق المملكة مع التركيز على السدود التي تخدم تأمين مصادر مياه كافية ودائمة لاستغلال اراضي وادي الاردن التي تعتبر ثروة زراعية هامة في زفد الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات الزراعية لدعم ميزان المدفوعات، وفي هذا المجال فقد تم تأمين المخصصات الضرورية لتحقيق ذلك.

كما تعطي الحكومة أهمية خاصة لتحسين ادارة مياه الري ولأصلاح شبكات التوزيع وقنوات الري في الاغوار للحد من تسرب المياه ويتم حالياً طرح العطاءات اللازمة لتنفيذ برنامج متكامل في هذا المجال في وادي الاردن. كما تولي الحكومة اهتماماً متزايداً لمحطات التقنية كمصدر مائي برفع كفاءتها لتحسين نوعية مياهها والحد من تلوثها لتكون رافداً للقطاع الزراعي.

دولة الرئيس،،

حضرات الاعيان المحترمين،،

وفي نهاية حديثي لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر لمجلسكم الكريم وبكل التقدير للجنة المالية على تقريرها حول مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ وملاحظاتها وتوصياتها آملاً ان تستمر مسيرة التعاون البناء وتكاتف كافة الجهود لتمكين هذا البلد الصامد من تجاوز كل المحن

والازمات بقوة ومنعة وتعزيز الاعتماد على الذات بتوجيه من قائد المسيرة ورائد الامة جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

باسل جردانه

وزير المالية

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ وزير المالية، والان بعد ان انتهى رد الحكومة على ملاحظات واره اعضاء المجلس الكريم، نأتى الى بحث الموازنة للنسظر في اقرارها، في ضوء ذلك كله تفضل معالي مقرر اللجنة الحقيقية تقتضي الامانة، طبعاً مناقشات بما فيها من اراء ومناقشات وافكار ومقترحات استمعت اليها الحكومة في هذا الاطار الاستاذ حمد حملنا أمانة في اقتراحات محده ولثلا ندخل في مناقشة هذا الاقتراحات في اقتراحين بتشكيل لجتين، لجنة لمعالجة موضوع البطالة، ولجنة لقضية بنك البتراء.

طبعاً هذه قضايا كبيرة، وجدلية وفي عليها ملاحظات لها اول وليس لها آخر، اماننا احد السبلين اذا يرغب معالي العين ان تطرح على المجلس والمجلس يتخذ فيها قرار شيء.

واذا نحال الى الحكومة، مع حق العضو الكريم في ان يتابع بالوسائل التي يحددها النظام الداخلي فنكون بذلك قد انتقلنا رأساً، الى موضوع بحث الموازنة واقارها والبحث في هذا الامر.

السيد حمد الفرخان: اكتفي بتقديمها الى الحكومة.

دولة رئيس المجلس: شكراً، تفضل حمد بك.

السيد حمد الفرخان: اسمحوا لي ايها الاخوان ان اوجه ملاحظة الى معالي وزير المالية، الذي افترض انه سيرد على ملاحظات الاعيان فتكرم بالوقوف على المنصة، وتلى تقرير مكتوب قبل سماع الملاحظات، ولم يشير الى ملاحظة واحدة اثرت في هذه الجلسة، فقط اريد ان اسجل ان يُعنى وزير المالية مستقبلاً، لانه عندما يكون واجبه الرد على ملاحظات الاعيان ان يكون قد استمع الى هذه الملاحظات، وتجواب لها من وحي الجلسة التي شارك فيها وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي مقرر اللجنة.

السيد سالم مساعدة مقرر اللجنة المالية:

دولة الرئيس، هل تسمح في البداية بتلاوة مشروع القانون؟

دولة رئيس المجلس: أولاً مطروح على المجلس الكريم، تقرير اللجنة المالية الذي اشرتم به، واعتبرت انه يشكل اساساً. هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة المالية وتقريرها؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، والان نأتي الى مشروع القانون، وما يتصل به من فصول، ايضاً للسيرة في اقراره، تفضل معالي المقرر.

السيد سالم مساعدة مقرر اللجنة المالية: ومعالي مقرر اللجنة المالية يتلو مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٢/١/١.

المادة (٢): تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٢ ط ١١ بما يلي:-

أ - الايرادات ١١٦٣٠٠٠٠٠٠ دينار

ب - النفقات ١٢٧٠١١١٠٠٠ دينار

المادة (٣): يغطي العجز وقدره (١٠٧١١٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (١٧١٠٠٠٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسن في

هكذا عند الفصل

الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٧٨١١١٠٠٠) دينار.

المادة (٤) : أ - تخصص المنح الفنية والقروض الاثائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع.

ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الحزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض.

المادة (٥) : مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى. يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة الثانية بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦) : أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغائة النازحين المرسودة في الفصل (١/٤١)

برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسودة في الفصل (١/٤١)

برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون.

المادة (٨) : أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة اخرى أو بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب أو الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيها بين هذه المواد.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ)، (ب)، (ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر أو من مادة الى مادة أخرى أو من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة.

المادة (٩) : أ - لا يجوز التمييز على مخصصات أجور العمال المرسودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يغيبون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١٠) : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون يحدد فيه عدد الوظائف وسمياتها وفتاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

مجلس الاعيان

المادة (١١) : تعتبر جداول الإيرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة (١٢) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ، كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاختلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

دولة رئيس المجلس : كمرحلة اولى ، استمعت الى مشروع قانون الموازنة والذي سيتبعه الفصول ، والإيرادات ، من يوافق على مشروع القانون كما تلاه معالي المقرر ، وكما جاء من النواب .

السيد مقرر اللجنة المالية : لمجريات التصويت لا بد مع الاحترام لما تفضل دولتكم فيه ، لا بد من إيرادات فصول الإيرادات .

دولة رئيس المجلس : نعم فقط عم احكي عن المراحل التي قطعتها بالتلاوة طيب اذن تابع سيدي .

الحقيقة الفصول لا بد من تلاوتها صب النص الدستوري لكن يبدو لي أنه اسهل علينا أن نقر ما تلاه معالي المقرر حق الآن ثم تأتي لقضية الفصول والارقام ، فمن يوافق على مشروع الموازنة كما جاء من النواب ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، والان تأتي الى الفصول ، سواء الواردات او النفقات :

السيد مقرر اللجنة المالية : الجدول رقم ٢٥ الموجود بين يدي حضرات الاعيان المحترمين ، يبين اجمالي الإيرادات المقررة للسنة الحالية ١٩٩٢ والتي يوجب الدستور التصويت عليها فصلاً فصلاً .

الإيرادات المحلية

١ - الضرائب على الدخل والارباح ١٠٤٠٠٠ دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٢ - الضرائب الجمركية ٢٤٤٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الضرائب الجمركية .

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٣ - الضرائب الاخرى ٧٠٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الضرائب الجمركية .

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٤ - الرخص ٤٨٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٥ - الرسوم ٧٨٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٦ - البرق والبريد والهاتف ٨٩٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٧ - العوائد والارباح ٤٧٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٨ - الفوائد المستردة ٢٠٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

٩ - الإيرادات المختلفة ١٣٢٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه .

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

١٠ - المنح المالية ٢٧٥٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

١١ - اقساط القروض المستردة ٥٠٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

١٢ - منح فنية لتمويل مشاريع انمائية ٦٠٠٠٠ مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية :

وبذلك يكون مجموع الإيرادات ١١٦٣٠٠٠ مليون دينار .

الجدول رقم ٣٥ يبين اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٢ ، والتي يوجب الدستور ايضاً التصويت عليها فصلاً ، فصلاً .

يبين الجدول مقدار النفقات الجارية ، ومقدار النفقات الرأسمالية بشقيها أولاً والممولة من الخزينة وثانياً الممولة من القروض والمنح ، وسأقتصر في طرحي للموضوع على اسم الفصل ومجموع النفقات الجارية والرأسمالية بشقيها .

محضر الجلسة السادسة

- ١ - الديوان الملكي الهاشمي ٧٥٦٥ سبعة ملايين وخمسمائة وخمسة وستون ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢ - مجلس الامة : مليون واربعمائة وسبعة عشر ألف ١٧٤١٧٥ .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣ - مجلس الوزراء ٧٧٠ ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
٤ - ديوان المحاسبة ١١٦٥٠٠٠ دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
٥ - ديوان الخدمة المدنية : ٣٥٩ ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
- ٦ - وزارة الدفاع مائتين مليون وسبعماية الف دينار (٢٠٠٧٠٠) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
٧ - المركز الجغرافي الملكي الاردني ٨٦٥ ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
٨ - وزارة الداخلية مليوني وستمائة ألف دينار ٢٠٦٠٠ .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
٩ - دائرة الاحوال المدنية والجسوزات مليوني وتسعمائة واربعه عشر ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٠ - الامن العام اربعة وخمسون مليون واربعه مائة وثمانين ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

- والكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١١ - الدفاع المدني خمسة ملايين وتسعمائة وخمسة واربعين ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٢ - وزارة العدل : ثمانية ملايين ومائيه وواحد وسبعون ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٣ - دائرة قاضي القضاة : مليون ومائتي وثلاثة واربعون ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٤ - وزارة الخارجية : عشرة ملايين واربعمائة وثمانية وثمانين ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٥ - دائرة الشؤون الفلسطينية : مائتي وتسعة وتسعون ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٦ - وزارة المالية : اربعمائة وتسعة وستون مليون وثلاثمائة وستة آلاف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٧ - وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة : مائتي وستة عشرة ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٨ - وزارة المالية / دائرة الجمارك ثلاثة ملايين وثمانية واثنتين واربعون ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .
السيد مقرر اللجنة المالية :
١٩ - دائرة ضريبة الدخل : مليوني ومائتي واثنتين وخمسون ألف دينار .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل .
الجميع : موافقون .

هكذا أحد الفصل

- السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٠ - دائرة الاراضي والمساحة، ميسوني
وستمائة وستة واربعون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢١ - دائرة اللوزام العامة : ستمائة وثمانية
واربعون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٢ - وزارة الصناعة والتجارة : مليون ومائتي
واثني واربعون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٣ - المجلس القومي للتخطيط : مائة واربعة
عشر مليون ومائة وخمس وستون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٤ - دائرة الاحصاءات العامة : مليون وتسعة
وعشرون ألف دينار.
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٥ - وزارة السياحة والاثار/السياحة مليون
ومائتي وتسعة وثلاثون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٦ - وزارة الشؤون البلدية والقروية : مليون
وتسعمائة واثنين وتسعون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية : ثلاثمائة
وستون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٨ - سلطة المصادر الطبيعية : اثني عشرة
مليون ومائتي وتسعون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.

- السيد مقرر اللجنة المالية :
٢٩ - وزارة الاشغال العامة والاسكان : اثني
واربعون مليون واربعمائة وخمسة وخمسون.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣٠ - دائرة العطاءات المركزية : اثني وثمانون
ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣١ - دائرة التطوير الحضري : ثلاثمائة واثنى
واربعون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣٢ - وزارة الزراعة : عشرة ملايين وثلاثمائة
وتسعة عشرة ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣٣ - مؤسسة التسويق الزراعي : مئتي واربعة
وسبعون ألف دينار.
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣٤ - وزارة المياه والري وسلطة وادي الاردن :
ثمانية عشرة مليون وتسعمائة وخمسة وثمانون
ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣٥ - وزارة التموين : مليون وخمسمائة وخمسة
وعشرون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣٦ - وزارة التربية والتعليم : مائة وخمسة عشرة
مليون ومائتي وسبعة عشرة ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.
السيد مقرر اللجنة المالية :
٣٧ - وزارة التعليم العالي : ستة ملايين
وثمانمائة وسبعة وسبعون ألف دينار.
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذا الفصل.
الجميع : موافقون.

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٣/١/١٩٩٢م

وهذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها للحكومة.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/١/١.

المادة (٢) : تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثلاثي عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/٩٢ ط ١ كما يلي :-

- أ - الإيرادات ١١٦٣٠٠٠٠٠٠ دينار
ب - النفقات ١٢٧٠١١٠٠٠ دينار

المادة (٣) : يغطي العجز وقدره (٢٠٧١١٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (١٧١٠٠٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٧٨١١٠٠٠) دينار.

المادة (٤) : أ - تخصص المنح الفنية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للانفاق على تنفيذ تلك المشاريع.

ب - تخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض.

المادة (٥) : مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ - يتم الانفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز تخصيصات الشهر الواحد.

ج - اذا انبسط تنفيذ اي عمل وردت تخصيصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او

دائرة اخرى. يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الثانية بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦) : أ - يتم الانفاق من مخصصات اغائة النازحين المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون.

المادة (٨) : أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة اخرى او بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب أو الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ)، (ب)، (ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر أو من مادة الى مادة أخرى أو من بند الى بند آخر في

مجلس الاعيان

المادة (٩) أ - لا يجوز التعيين على خصصات أجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

المادة (١٠) : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول التفقات الجارية في هذا القانون يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة (١٢) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ، كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

رئيس مجلس الأعيان
أحمد اللوزي

[illegible]

مكتبة ابن بطوطة

جدول رقم (٢)
اجمالي الإيرادات المقررة للسنة المالية ١٩٩٢

رقعة	المصنف عنوانه	الإيرادات المقررة ١٩٩٢	إيضاحات
الإيرادات المحلية			
١	الضرائب على الدخل والأرباح	١٠٤ ٠٠٠	
٢	الضرائب الجمركية	٢٤٤ ٠٠٠	
٣	الضرائب الأخرى	٧٠ ٠٠٠	
٤	الرخس	٤٨ ٠٠٠	
٥	الرسوم	٧٨ ٠٠٠	
٦	البرق والهاتف	٨٩ ٠٠٠	
٧	العوائد والأرباح	٤٧ ٠٠٠	
٨	العوائد المستردة	٢٠ ٠٠٠	
٩	الإيرادات المختلفة	١٣٢ ٠٠٠	
مجموع الإيرادات المحلية		٨٢٢ ٠٠٠	
١٠	المنح المالية	٢٧٥ ٠٠٠	
١١	أقساط القروض المستردة	٥٠ ٠٠٠	
١٢	منح غنية لتمويل مشاريع المائدة	٦ ٠٠٠	
مجموع الإيرادات		١ ١٥٣ ٠٠٠	

جدول رقم (٣)
اجمالي النفقات المقررة للسنة المالية ١٩٩٢

رقعة	المصنف عنوانه	النفقات المقررة ١٩٩٢	إيضاحات
النفقات العامة			
١	النفقات العامة	٧ ٥٧٥	
٢	مجلس الاعيان	١ ٤١٧	
٣	مجلس الوزراء ومعاونيه	٧٧٧	
٤	مجلس الشورى	١ ٠٥٥	
٥	مجلس القضاء	٢٥٩	
٦	مجلس الخدمة المدنية	٢٢٠ ٧٠٠	
٧	مجلس القضاء	٧٦٥	
٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٢٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٣٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٤٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٥٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٦٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٧٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٨٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩١	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٢	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٣	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٤	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٥	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٦	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٧	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٨	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
٩٩	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	
١٠٠	مجلس القضاء	١ ٦٠٠	

مجلس الاعيان

جدول رقم (٤)
مقارنة الإيرادات

رقم	الفصل	مقارنة	مقارنة	مقارنة	مقارنة
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
١١٤.٠٣٢	٩٠.٠٠٠	٩٢.٠٠٠	١٠٤.٠٠٠	١٠٤.٠٠٠	١٠٤.٠٠٠
٢٠٧.١٤١	٢٠١.٥٠٠	٢٢٠.٠٠٠	٢٢٤.٠٠٠	٢٢٤.٠٠٠	٢٢٤.٠٠٠
٦٢.٧٨٧	٥٨.٥٠٠	٧١.٠٠٠	٧٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠
٣٦.٣٢٩	٣٧.٠٠٠	٤١.١٠٠	٤٨.٠٠٠	٤٨.٠٠٠	٤٨.٠٠٠
٧١.٨٦٧	٦٨.٨٠٠	٨٠.٠٠٠	٨٩.٠٠٠	٨٩.٠٠٠	٨٩.٠٠٠
٢٤.٩٦٧	٢٤.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٧.٠٠٠
٦٦.٤٨٩	٥٠.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	٤٧.٠٠٠	٤٧.٠٠٠	٤٧.٠٠٠
١٩.٩٦٠	٢٢.٠٠٠	١٧.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
٩٠.٥١٥	١٣٦.٠٠٠	١٣٥.٠٠٠	١٣٢.٠٠٠	١٣٢.٠٠٠	١٣٢.٠٠٠
٧٤٤.٠٦٨	٧٥٠.٣٠٠	٧٦٦.١٠٠	٨٢٢.٠٠٠	٨٢٢.٠٠٠	٨٢٢.٠٠٠
١٦٧.٢٢٩	٢٢٨.٧٠٠	٢٢٦.٣٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠
٢٩.٨٥٩	٥٠.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
٥.٠٩٦	٦.٢٢٢	٥.٠٠٢	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠
١٤٦.٠٥٢	١٠٣٥.٢٢٢	١.٠٨٩.٤٠٢	١.١٦٣.٠٠٠	١.١٦٣.٠٠٠	١.١٦٣.٠٠٠

جدول رقم ١٥١
مقارنة المصروفات الجارية

رقم	الفصل	مقارنة	مقارنة	مقارنة	مقارنة
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
١١٤.٠٣٢	٩٠.٠٠٠	٩٢.٠٠٠	١٠٤.٠٠٠	١٠٤.٠٠٠	١٠٤.٠٠٠
٢٠٧.١٤١	٢٠١.٥٠٠	٢٢٠.٠٠٠	٢٢٤.٠٠٠	٢٢٤.٠٠٠	٢٢٤.٠٠٠
٦٢.٧٨٧	٥٨.٥٠٠	٧١.٠٠٠	٧٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠
٣٦.٣٢٩	٣٧.٠٠٠	٤١.١٠٠	٤٨.٠٠٠	٤٨.٠٠٠	٤٨.٠٠٠
٧١.٨٦٧	٦٨.٨٠٠	٨٠.٠٠٠	٨٩.٠٠٠	٨٩.٠٠٠	٨٩.٠٠٠
٢٤.٩٦٧	٢٤.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٧.٠٠٠
٦٦.٤٨٩	٥٠.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	٤٧.٠٠٠	٤٧.٠٠٠	٤٧.٠٠٠
١٩.٩٦٠	٢٢.٠٠٠	١٧.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
٩٠.٥١٥	١٣٦.٠٠٠	١٣٥.٠٠٠	١٣٢.٠٠٠	١٣٢.٠٠٠	١٣٢.٠٠٠
٧٤٤.٠٦٨	٧٥٠.٣٠٠	٧٦٦.١٠٠	٨٢٢.٠٠٠	٨٢٢.٠٠٠	٨٢٢.٠٠٠
١٦٧.٢٢٩	٢٢٨.٧٠٠	٢٢٦.٣٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠
٢٩.٨٥٩	٥٠.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
٥.٠٩٦	٦.٢٢٢	٥.٠٠٢	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠
١٤٦.٠٥٢	١٠٣٥.٢٢٢	١.٠٨٩.٤٠٢	١.١٦٣.٠٠٠	١.١٦٣.٠٠٠	١.١٦٣.٠٠٠

مجلس الاعيان

[illegible]

رقمه	التمويل عنوانه	المقدر ١٩٩٢	إيضاحات
	مصادر التمويل		
	القروض الخارجية		
١ -	قروض لتمويل مشاريع استثمارية	٨٥ ٠٠٠	
٢ -	قروض مؤسسات دولية	١٤٦ ١١١	
٣ -	قروض متحريات الحبوب	٢٧ ٠٠٠	
	مجموع القروض الخارجية	٢٥٨ ١١١	
١٤ -	القروض الداخلية	٢٠ ٠٠٠	
	مجموع التمويل	٢٧٨ ١١١	
		=====	

هكذا صنع الرجل

جدول رقم (٨)
مقارنة التمويل

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	البيانات	مقتر	مقتر	مقتر
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
أ. الموازنة المادية					
مصادر التمويل					
١٣. القروض الخارجية					
٦٠.٠٦٥	٨٢.٣٥٣	٦٩.٧٥٩	٨٥.٠٠٠	١٤٦.١١١	١٤٦.١١١
٨١.٧٤٦	١٩٢.٧٥٠	١٩٨.٨٨١	٢٧.٠٠٠	٢٠.٦٠٠	٢٧.٠٠٠
٥٣.٨٣٩	٤٢.٩٠٠	٢٠.٦٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٠.٦٠٠	٢٧.٠٠٠
١٩٥.٦٥٠	٣١٨.٠٠٣	٢٨٩.٢٤٠	٢٥٨.١١١	٢٨٩.٢٤٠	٢٥٨.١١١
٢٣.٦٤١	١٧.٧٦٠	...	٢٠.٠٠٠	...	٢٠.٠٠٠
٢٢٩.٢٩١	٣٣٥.٧٦٣	٢٨٩.٢٤٠	٢٧٨.١١١	٢٨٩.٢٤٠	٢٧٨.١١١
ب. الموازنة الطارئة					
مصادر التمويل					
١٤. منح ومساعدات وقروض ميسرة					
...	١٨٦.٥٠٠	١٤٧.٦١٩	...	١٤٧.٦١٩	...
...	١٨٦.٥٠٠	١٤٧.٦١٩	...	١٤٧.٦١٩	...
٢٢٩.٢٩١	٥٢٢.٢٦٣	٤٣٦.٨٥٩	٢٧٨.١١١	٤٣٦.٨٥٩	٢٧٨.١١١

دولة رئيس المجلس: اشكر معالي المقرر واتوجه الى سيادة الشريف وحكومته بالتهنئة لاقرار هذه الموازنة، داعين الله ان تكون موازنة خير وعزة ورخاء، في ظل قائد الوطن ورائد الخير والعزة والامن والامان، جلالة الملك المعظم، وموفقين في انجازها، وآملنا اكبر منها.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبيرئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

مكتبة احمد اللوزي